

# المملكة الأردنية الهاشمية



## التقرير السنوي

2023 | 2023



مؤشر النزاهة الوطني  
NATIONAL INTEGRITY INDICATOR



هيئة النزاهة ومكافحة الفساد  
Integrity & Anti-Corruption Commission

تحميل نسخة الكترونية للتقرير







# التقرير السنوي

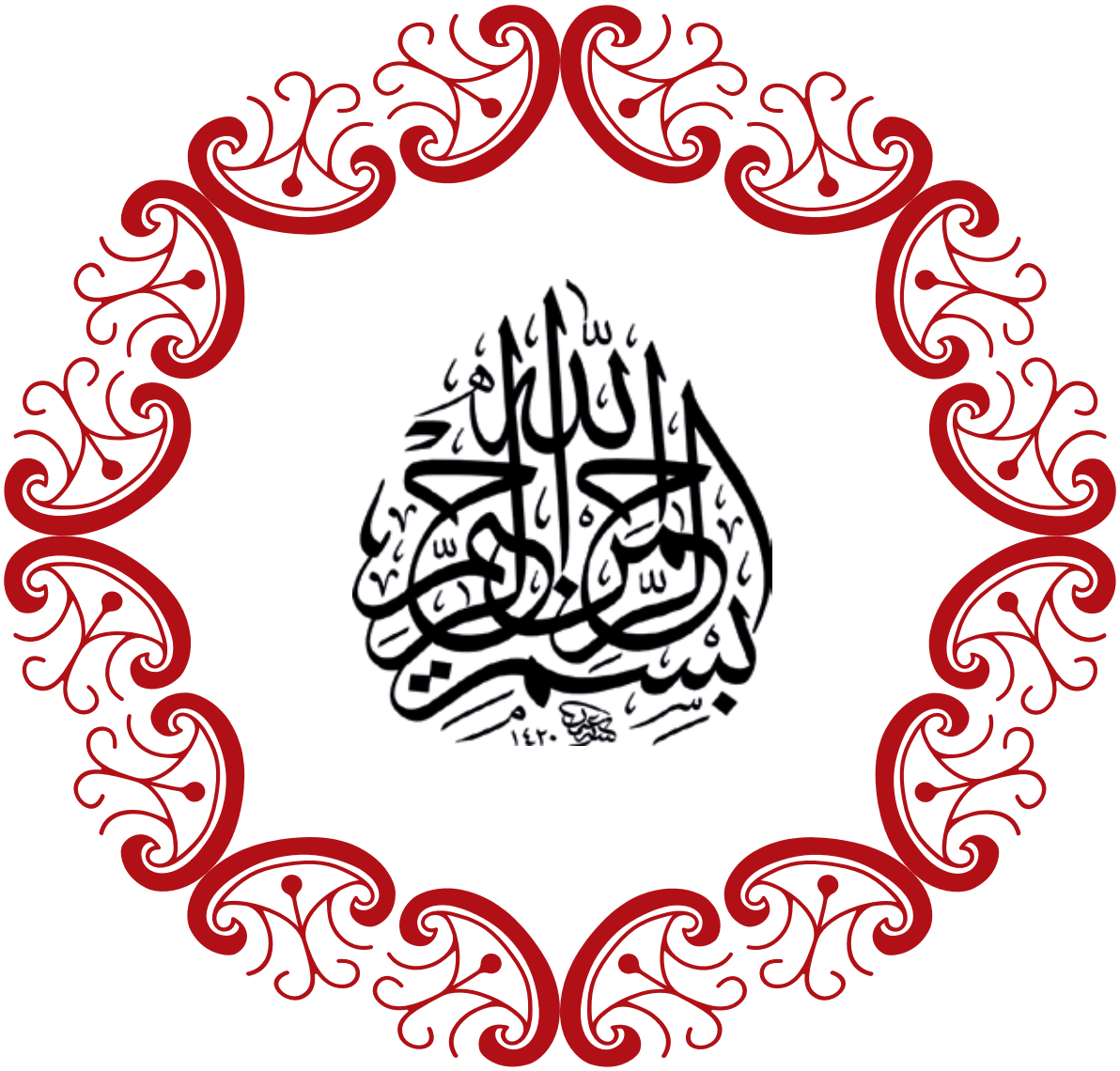
2023 | 2023



هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

Integrity & Anti-Corruption Commission









حضرة صاحب الجلالة الهاشمية  
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم





صاحب السمو الملكي  
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

” بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد “



## اليُوبِيلُ الفِضِّيُّ

١٩٩٩-٢٠٢٤

من رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني الى رئيس الوزراء عدنان بدران حول انشاء هيئة لتنفيذ استراتيجية عامة لمكافحة الفساد  
٢٦ حزيران / يونيو ٢٠٠٥

« فإننا نعهد إليكم بإنشاء هيئة مستقلة تضطلع بالتنسيق مع الجهات المعنية بوضع وتنفيذ إستراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي، وبما يكفل الكشف عن مواطن الفساد والتحري عن جميع القضايا المرتبطة به، بما فيها الفساد المالي والإداري والعمل على مباشرة التحقيقات اللازمة بخصوصه، وجمع الأدلة والمعلومات المرتبطة به. »

عبدالله الثاني ابن الحسين

## رسالتنا

” ترسيخ منظومة النزاهة الوطنية وإنفاذ القانون  
والوقاية من الفساد والحد من آثاره على المستوى  
الوطني وفق الممارسات العالمية الفُضلى بما  
يؤسس لبيئة وطنية مناهضة للفساد “ .

# مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد



د. مهند حجازي  
رئيس المجلس



سعد الشهاب  
عضو



سامي السلايطة  
نائب الرئيس



ناصر القاضي  
عضو



حازم المجالي  
عضو



# الفهرس



18

الملخص التنفيذي

21

الفصل الأول:

محور النزاهة والأعمال الوقائية والعلاجية

63

الفصل الثاني:

محور إنفاذ القانون

77

الفصل الثالث:

محور التعاون والتنسيق

85

الفصل الرابع:

الإنجازات النوعية والتحديات





كان مؤشر النزاهة الوطني الذي أطلقته الهيئة منتصف عام 2022 من العلامات البارزة التي يُشار إليه كتحدٍ لافلت تمكنت الهيئة من التعامل معه ونشر فكرة قبوله على مستوى الإدارة العامة خلال العام 2023 حيث شملت مرحلته الأولى (99) إدارة ووزارة وهيئة عامة بهدف قياس مدى امتثالها لمعايير النزاهة الوطنية : سيادة القانون ، الشفافية ، المساءلة والمحاسبة ، العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والحوكمة الرشيدة ، وكذلك مدى قبولها للفكرة من أساسها ، خاصة أن اطلاق هذا المؤشر تزامن مع رؤية التحديث الاقتصادي في المملكة ومع خارطة تحديث القطاع العام «رؤية 2030» .

الملفت للنظر أن هذه الفكرة وجدت قبولاً وتفهماً وتعاوناً من الغالبية العظمى من تلك الإدارات وخلقت روح الاهتمام بين مسؤوليها كي يرتقوا بالالتزام بمعايير النزاهة إلى درجة رفعت مستوى التنافس بينهم لتحظى دوائرهم بالدرجات الأعلى من تقييم التجربة في مرحلتها الأولى وكان هذا مبعثاً للطمأنينة والبشرى بتحقيق نجاحات واعدة عند البدء بتطبيق المرحلة الثانية لهذا المؤشر الذي يمكن اعتباره صنوان الحوكمة الرشيدة .

يعمل مجلس الهيئة بإصرار وعلى مستوى المسؤوليات المناطة به على القيام بمهامه وعلى مختلف محاور عمل الهيئة ، النزاهة والوقاية ، إنفاذ القانون ومحور التعاون والتنسيق وتفعيل الشراكات محلياً وإقليمياً ، فعلى صعيد محور النزاهة كان لها باع طويل ووافت في التوعية الشاملة بمخاطر الفساد وآثاره السلبية مع العمل على منع وقوعه والوقاية منه وعلاج بعض ممارساته قبل حدوثها بأعمال استباقية .

وعلى صعيد محور انفاذ القانون فإن الهيئة تعمل على تأمين استمرارية تدفق المعلومات إليها من شتى المصادر الداخلية والخارجية وذلك بتطوير أدواتها التقنية من خلال الدعم الاستخباراتي لغايات التحقيق الفني في الجرائم إضافة إلى العمل على تطوير آليات الرصد والتحري الاستباقي والرصد الميداني لأفعال الفساد .

حيث تعاملت الهيئة خلال عام 2023 مع 2431 ملفاً حُفظ منها 1204 ملفاً وأحيل 251 ملفاً إلى النيابة العامة فيما تمّ إحالة 130 ملفاً إلى المديرية ذات العلاقة لإجراء المقتضى القانوني ، وعطفاً على جهودها في هذا مجال إنفاذ القانون ساهمت الهيئة سواء مباشرة أو غير مباشرة باسترداد حوالي 102 مليون دينار فيما ساهمت بمنع هدر حوالي ثمانية وثلاثين مليون دينار من المال العام .

وإيماناً من مجلس الهيئة بأهمية تطوير آليات مكافحة الفساد وإعمالاً لمبدأ سيادة القانون وتطبيقاً لمبادئ النزاهة والشفافية وبما يتفق مع رؤى صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين نفذت الهيئة على صعيد التحول الرقمي عدة مشروعات من أبرزها توسعة وتطوير مختبر الأدلة الرقمية وفقاً للمعايير الدولية ، تطوير الشبكة الداخلية ، أتمتة إجراءات المعلومات الواردة إليها وربطها بالأنظمة وتوحيد الإجراءات ، المحافظة على السرية والاستغناء عن تنقل ملفات القضايا ورقياً بين أيدي مدخلي البيانات والمحققين والمديرين، ومتابعة نمو الثروة للأشخاص المكلفين بإشهار الذمة المالية .

ولأن الشباب بقدراتهم وإمكانياتهم في التعامل مع الأفكار الإبداعية وفرت الهيئة نافذة إلكترونية لاستقبال الأفكار من موظفيها ومن فئة الشباب تشجيعاً للمبادرات الريادية المبتكرة القائمة على ادماج وسائل التكنولوجيا من أجل الكشف عن ممارسات الفساد والتبليغ عنها ونشر ثقافة النزاهة الوطنية وتحفيز فئة الشباب ليكونوا جزءاً من الجهود الوطنية في مكافحة الفساد ، وعلى هذا الأساس أطلقت مسابقة هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد تشجيعاً للشباب لتصميم لعبة إلكترونية تحاكي معايير النزاهة الوطنية بطريقة تدمج فيها رسائل الهيئة حول أفعال الفساد ، يُضاف إلى ما سبق إطلاق حملات إعلامية وإضاءات ورسائل توعوية نُشرت عبر العديد من وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي .

وفي نطاق عملها الوقائي الاستباقي تابعت الهيئة عدة ملفات لدى الإدارة العامة لوتّم تنفيذها والعمل بها لانطوت على جرائم فساد أو تسببت في إهدار المال العام ومن ذلك إلغاء قرار تليزيم عطاء لإحدى الإدارات العامة بقيمة مليون ونصف المليون دينار حيث تمّ تنفيذ مشروع هذا العطاء بعد إعادة طرحه بحوالي «150» ألف دينار يضاف إلى ذلك تصويب تجاوزات طالت عشر حالات أخرى .

ما زالت الهيئة تسعى لمنحها الاستقلال المالي والإداري لتتمكن من تأدية مهامها في إنفاذ القانون واسترداد الأموال المنهوبة بقضايا الفساد ولرفع قدراتها على صعيد التوعية والوقاية وتمكينها من استقطاب الخبرات التي تحتاجها لأداء مهامها على صعيد محاور عملها وفقاً للقانون ، لأن خضوع الهيئة للأنظمة المالية المعمول بها على مستوى الدولة يضعف عملها الاستخباري ولا يلبي احتياجاتها لاستقطاب الخبرات والمحللين .

كذلك يُعيق ضعف مواردها المالية قدرتها على إنشاء مركز متكامل للابتكار والتدريب والاستفادة من التقنيات الحديثة في هذا المجال لتصبح جهة متخصصة محلياً وإقليمياً ودولياً تُسهم في رفع كفاءة موظفي القطاعات كاملة والمتدربين المبعوثين إليها .

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الأردن حقق خلال العام 2023 على مؤشر مدركات الفساد المركز الرابع عربياً والمركز 63 عالمياً بين 180 دولة ، علماً بأن الهيئة تسعى جاهدة لتعزيز موقع الأردن على هذا المؤشر والمؤشرات الدولية الأخرى حيث حقق الأردن المركز الأول عربياً من أصل 196 دولة على مؤشر الفساد العالمي الذي أصدرته الشركة السويسرية لإدارة المخاطر عام 2021 .

إن مثل هذا التقدم يعزز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة ويساهم في محاربة الفساد الانطباعي .

**د. مهند حجازي**





يعرض هذا الملخص أبرز الإنجازات المتحققة خلال عام 2023، التي ستُفصّل لاحقاً ضمن هذا التقرير، حيث يغطي أربعة محاور رئيسة تشتمل على منجزات عمل الهيئة وأنشطتها. وهي على النحو الآتي:

و العلاجية ) حيث توجت جهودها بإعلان نتائج الدورة الأولى لمؤشر النزاهة الوطني بمشاركة (99) مؤسسة عامة، فُكِّمَ الفائز بالمركز الأول على مستوى كل فئة من الفئات، إضافة إلى المركز الأول على المستوى الوطني، وقد تزامن إطلاق هذا المؤشر مع إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة تحديث القطاع العام المتضمنة محوراً خاصاً بالحوكمة، الذي انصبت بنوده في سياق متطلبات مؤشر النزاهة الوطني الذي يُعدّ خريطة طريق؛ بغية تعزيز محور

1. محور النزاهة و الأعمال الوقائية والعلاجية.

2. محور إنفاذ القانون.

3. محور التعاون والتنسيق.

4. محور الإنجازات النوعية والتحديات.

واصلت الهيئة جهودها في هذا الإطار على مستوى المحور الأول ( النزاهة والأعمال الوقائية

النزاهة و الوقاية، وهو الأول من نوعه على المستويين الوطني والإقليمي، ويُعدّ الأردن رائداً في عملية قياس مدى امتثال الإدارات العامة لمعايير النزاهة الوطنية.

ومن جملة الإنجازات التي تحققت ضمن أطر الامتثال لمبادئ الحوكمة الرشيدة في القطاع الخاص، الذي يُعدّ شرياناً حيويًا ومهمًا؛ إذ إنه يغذي النمو الاقتصادي ويؤثر فيه، فقد تابعت الهيئة (16) إدارةً عامةً معنيةً بالرقابة على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بصياغتها مبادئ الحوكمة الرشيدة، ومتابعة سلامة تطبيقها، وتنفيذ الإجراءات والتوصيات اللازمة بهذا الخصوص.

وفي إطار تعزيز الوعي المجتمعي بمعايير النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد، فقد نفذت الهيئة خلال عام 2023 (141) محاضرة توعوية استهدفت القطاعين العام والخاص على المستويات والفئات كلها.

فضلاً عن ذلك، ولأهمية الإعلام والاتصال، واصلت الهيئة استثمار وسائل الإعلام المتاحة ومنصات التواصل الاجتماعي؛ بغية نقل رسائلها إلى فئات المجتمع كلها، فقد نشرت وبثت خلال عام 2023 (182) خبراً و فيديو ومنشوراً على حسابات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن نشرها (54) خبراً على موقعها الإلكتروني، إضافةً إلى إجراء (16) لقاءً تلفزيونياً ومقابلةً إذاعية مع مسؤولي الهيئة.

أما على صعيد تنفيذ دراسات تقييم مخاطر الفساد، فقد استهدفت الهيئة خلال عام 2023 قطاعات مختلفة؛ بغية تحديد الثغرات القانونية أو الإجرائية أو الإدارية التي قد تؤدي إلى حدوث شكل من أشكال الفساد، وقد شملت (4) وزارات ومؤسسات ودوائر حكومية عبّر إجراء دراسة تقييم مخاطر الفساد؛ فقد انتهت مرحلة تحديد المخاطر وتقييمها في القطاعات المستهدفة بالتشارك مع الفرق المناظرة؛ حيث خرجت بتوصيات وقائية عدة يجري متابعتها.

كما تحققت الهيئة عبْر ضباط الارتباط

لدى (21) وزارة ودائرة ومؤسسة من مدى التزام هذه الجهات معايير النزاهة الوطنية والتشريعات، فضلاً عن متابعتها التظلمات الناتجة من قراراتها، فقد رُصدت شُبّهات فساد ومواطن خلل وثغرات، كادت أن تسبب فساداً، حيث قدّموا توصياتٍ ومقترحاتٍ بغية معالجتها، وقد بلغت (967) مقترحاً رئيساً و(2394) مقترحاً ثانوياً خلال عام 2023.

أما المحور الثاني (إنفاذ القانون) الذي يشمل أعمال الهيئة في: مجال التحري، وتلقي الشكاوى، والبلاغات والتظلمات، والأعمال التحقيقية، والتسويات، واسترداد الأموال، وحماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء، فقد بلغ عدد الشكاوى والمعلومات المسجلة ما مجموعه (2536)، وقد تعاملت معها الهيئة تحرّت وتحققت من وجود شُبّهات فساد من عدمه عبْر جمع الوثائق والعززات اللازمة.

أما في مجال الأعمال التحقيقية لدى محور إنفاذ القانون، فقد تعاملت الهيئة مع (2431) ملفات، حيث بلغ عدد المفضول منها (1591) ملفاً، أُحيل منها (251) ملفاً إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد و(130) ملفاً أُحيلت إلى مديريات أخرى في الهيئة؛ بغية متابعتها بحسب الأصول، و حُفظ (1204) ملفاً، ومخاطبة (6) ملفات وتبقى (840) ملفات قيد الإجراء.

وقد خاطبت الهيئة خلال عام 2023م وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ من أجل الحصول على التحريات المالية اللازمة لإجراء التحليل المالي لقضايا غسل الأموال الناتجة من الفساد المنظورة لدى الهيئة وعددها (44) مخاطبة. وعلى صعيد متصل، تمكنت الهيئة خلال عام 2023م من استرداد الأموال الناجمة عن أفعال الفساد مباشرة أو أسهمت في استردادها أو أوقفت أو منعت هدرها البالغة قيمتها (141130238) ديناراً.

أما بخصوص حماية المبلغين والشهود والخبراء والمخبرين، فقد تلقت الهيئة (65) طلباً، ومُنحت (6) طلبات حماية، وحُفظ (58) طلباً؛ لعدم وجود مبرر قانوني، وتبقى (1) طلب واحد فقط قيد الإجراء، وفي الوقت نفسه، ولأن إخفاء شخصية مصدر المعلومة

هو إحدى وسائل حمايته، فقد بلغ عدد الشكاوى والإبهارات التي رُمّزت معلومات مقدميها خلال عام 2023م (285).

أما المحور الثالث (التعاون والتنسيق)، فقد اشتمل على ما تبذله الهيئة من جهود على مستويات وأصعدة دولية ووطنية عدة؛ حيث استكملت عبْر فريق متخصص في عام 2023م على المستوى الدولي مراجعة الإجراءات والمعايير التي تعتمدها دولة سنغافورة، المتعلقة بالتدابير الوقائية ومدى التزامها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد نُفذت المراجعة بالشراكة مع المملكة المغربية.

وقد استضافت الهيئة الزيارة القطرية الخاصة باستعراض تنفيذ المملكة الأردنية الهاشمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل دولتي تركمانستان ولبنان، حيث اشتمل الفصل الثاني من الاتفاقية على التدابير الوقائية واشتمل الفصل الخامس على استرداد الموجودات.

شاركت الهيئة كذلك في أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر كانون الأول عام 2023م، وفي هذا المحور، نفذت الهيئة و تابعت جوانب دولية عدة، أنجزت منها اتفاقيات وبرامج متعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، ومن هذه الإنجازات: تعزيز الحوكمة والوقاية من الفساد، وتعزيز التعاون الدولي المشترك، وإبرام مذكرات التفاهم مع عدد من الدول العربية والأجنبية، فضلاً عن المشاركة في ورش عمل وبرامج تدريبية دولية.

أما على الصعيد الوطني، فقد أنجزت الهيئة خلال عام 2023م العديد من الأنشطة والبرامج التدريبية، وأبرمت وتابعت مذكرات تفاهم عدة مع الجهات المحلية المعنية؛ بغية دعم الجهود الوطنية التي تهدف إلى تعزيز منظومة النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى تشجيع المبادرات الريادية المبتكرة التي تسهم في نشر ثقافة النزاهة الوطنية والقيم الإيجابية القائمة عليها وتعزيزها. أما المحور الرابع (الإنجازات النوعية والتحديات)، فقد تضمن الإنجازات النوعية للهيئة والتحديات التي واجهتها خلال عام 2023م، وتمثلت في تطوير الهياكل وتطوير التخصص والاستجابة ومؤشر

النزاهة الوطني وأثره في التحديث، ودور الهيئة وإسهاماتها في تقرير المراجعة الخاصة بمجموعة العمل المالي، الذي انعكس إيجاباً بخروج المملكة الأردنية الهاشمية من القائمة الرمادية لدى مجموعة العمل المالي، فضلاً عن إدماج الشباب واستثمار التكنولوجيا والتوعية النوعية، فقد أطلقت الهيئة مع الشركاء مسابقة هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد التي هدفت إلى تطوير لعبة إلكترونية معنية بالنزاهة ومكافحة الفساد للفئة العمرية (18-25)؛ بغية تحفيزهم إلى تقديم مبادرات ريادية مبتكرة قائمة على إدماج وسائل التكنولوجيا في مكافحة الفساد والوقاية منه.

أما في ما يتعلق بإنجازات التحول الرقمي المتحققة خلال عام 2023م بوصفها مشاريع مُنفذة، فقد شملت توسعة مختبر الأدلة الرقمية وتطويره بأفضل المعايير الدولية، فضلاً عن تطوير الشبكة الداخلية للهيئة، وتجديد أجهزتها الحاسوبية وملحقاتها وجميع هواتفها وكاميراتها التلفزيونية، وتأسيس نظام الاستعلام الشامل والخدمات الرقمية، بالإضافة إلى إنشاء قواعد بيانات نظام المعلومات الوطني للأفراد والمؤسسات، واعتماد الرقم الشخصي لغير الأردني لدى جميع مؤسسات الدولة بالتعاون مع الجهات المعنية، وإدخال معلومات قضايا الفساد على أنظمة السيطرة لدى مديرية الأمن العام.

هذا وبالإضافة إلى مجموعة من المشاريع قيد التنفيذ تتضمن نظام إدارة القضايا ونظام الاستخبار الرقمي وتطوير البنية التحتية الرقمية وتطبيق الهواتف الذكية ونظام قوى بشرية خاص بالهيئة، والعمل على معالجة جميع البيانات الرقمية في الهيئة لتتماشى وأنظمة التحول الرقمي المنفذة لغايات إجراء الترابطات الصحيحة؛ لكي تتمكن الهيئة لاحقاً من استكمال مشاريع التحول الرقمي في المرحلة الثانية، التي تهدف إلى إدخال أنظمة الذكاء الصناعي في التحليل والتنبؤ بالفساد وأنظمة البحث العميق، وبناء منصات تفاعلية مع المواطنين وتعليمية لموظفي القطاع الحكومي المحلي والاستفادة منها دولياً، والتوسع في بناء قواعد بيانات أنظمة المعلومات الوطني للأفراد والمؤسسات، وابتكار ألعاب تفاعلية رقمية معنية بالنزاهة ومكافحة الفساد وإدماج الشباب عبْرها.

## الفصل الأول:

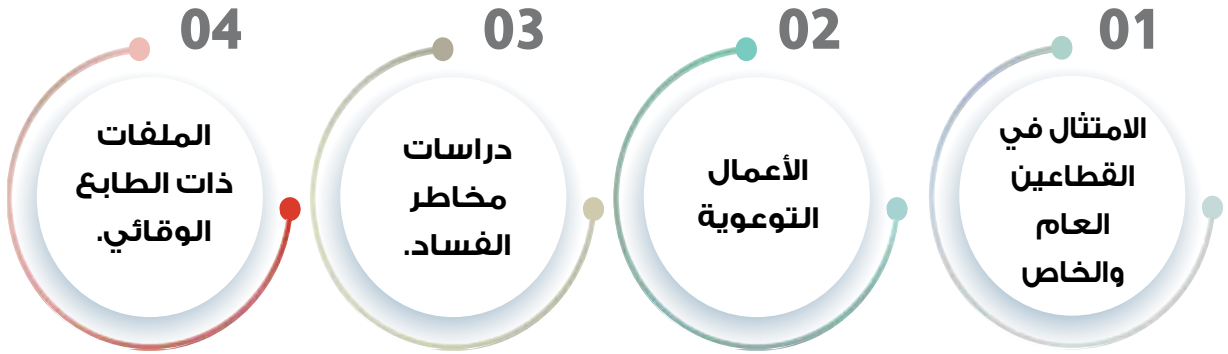


## محور النزاهة والأعمال الوقائية والعلاجية



## محور النزاهة والأعمال الوقائية والعلاجية

تندرج تحت محور النزاهة مجموعة من المهمات التي أنيطت بالهيئة، وهي: الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية، والتوعية بمختلف الوسائل والأدوات، ودراسات تقييم مخاطر الفساد ومعالجتها، وحوكمة أعمال القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والنقابات بالتعاون مع القطاع العام الذي يشرف على هذه الفئات.



محور النزاهة والأعمال الوقائية والعلاجية

## أولاً: الامتثال في القطاعين العام والخاص

على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني؛ بغية وضع معايير الحوكمة الرشيدة وسلامة تطبيقها استناداً إلى أحكام المادة (4) من قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته.

تعمل الهيئة على التأكد من التزام الإدارة العامة بمبادئ الحوكمة الرشيدة ومعايير المساواة والجدارة والاستحقاق وتكافؤ الفرص والعدالة وجودة الخدمة، بوصفها أحد أهدافها، إضافة إلى التنسيق والمتابعة مع مؤسسات الرقابة

# مؤشر النزاهة الوطني

National Integrity Indicator (NII)



مؤشر النزاهة الوطني  
NATIONAL INTEGRITY INDICATOR

أطلقت الهيئة عام 2022 مؤشر النزاهة الوطني واستُكملت الأنشطة بالتعاون والشراكة مع مركز الحياة (راسد) والاتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، ويأتي إطلاق هذا المؤشر دعمًا لأنشطة الوقاية من الفساد التي ركزت عليها الإستراتيجية الوطنية المحدثّة للنزاهة ومكافحة الفساد 2025\_2020.

وفي ما يأتي أهم أعمال الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية في القطاع العام، وكذلك الامتثال لمعايير الحوكمة الرشيدة في القطاع الخاص:



## 1. الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية في القطاع العام

حيث تُعدّ الهيئة أدلة قياس على المستوى القطاعي والمؤسسي، بهدف تقييم مدى امتثال الإدارة العامة لهذه المعايير عبر فحص الأطر الناظمة وتقييمها؛ بغية رسم السياسات، واتخاذ القرارات،

وتنفيذ العمليات والإجراءات ومتابعة تصويبها مع المؤسسات المستهدفة.

وعليه، فقد طوّرت الهيئة مؤشر النزاهة الوطني الذي يساعد على تطبيق معايير النزاهة الوطنية في بيئة عمل جهات الإدارة العامة، وسنستعرض في ما يأتي المنهجيات المتعلقة بالمؤشر استعراضاً مفصلاً، بالإضافة إلى سرد النتائج.

## التعريف بمؤشر النزاهة الوطني (NII)

هو أداة لقياس مستوى امتثال مؤسسات الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية المتمثلة بسيادة القانون، والشفافية، والمساءلة والمحاسبة، والعدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والحوكمة الرشيدة ووفقاً لمنهجية علمية متكاملة، وذلك من أجل توفير بيئة نزيهة مناهضة للفساد على المستوى الوطني.

## أما أهدافه، فتمثلت بما يأتي:

- 01 ضمان امتثال مؤسسات الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية.
- 02 الإسهام في برامج التحديث السياسي والاقتصادي والإداري والإسهام في تحقيق الرؤية الوطنية.
- 03 تعزيز روح التنافس الإيجابي بين المؤسسات العامة.
- 04 دعم تنافسية المملكة على المؤشرات الدولية.
- 05 الارتقاء بأداء مؤسسات الإدارة العامة وتحسين مستوى جودة الخدمات.
- 06 الإستغلال الأمثل للموارد والحفاظ على المال العام.
- 07 تعزيز دور المجتمع والشباب في بناء الثقافة الوطنية المناهضة للفساد.

المركز الأول عن المستوى الوطني  
وزارة التخطيط والتعاون الدولي



المركز الأول عن فئة  
البلديات  
بلدية الزرقاء



المركز الأول عن فئة  
المستشفيات مستشفى  
الملك المؤسس



المركز الأول عن فئة  
الجامعات  
جامعة العلوم  
والتكنولوجيا



المركز الأول عن فئة  
الدوائر  
دائرة العطاءات الحكومية



المركز الأول عن فئة  
الوزارات  
وزارة التخطيط والتعاون  
الدولي

المرحلة الثالثة: إعلان النتائج وإعداد تقرير التوصيات؛ بغية سد الثغرات. وقد أُعلنت نتائج الدورة الأولى للمؤشر وكُرّم الفائز في المركز الأول على مستوى كل فئة من الفئات، إضافة إلى المركز الأول على المستوى الوطني، وهي المؤسسة التي حصلت على العلامات العليا بين جميع الفئات.

### إسهام مؤشر النزاهة الوطني في برامج التحديث:

تزامن إطلاق مؤشر النزاهة الوطني وإطلاق رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة تحديث القطاع العام (رؤية 2030) المتضمنة محورًا خاصًا بالحوكمة الذي انصبت بنوده في سياق متطلبات مؤشر النزاهة الوطني، ويؤكد نجاح فكر الهيئة وتكاملية الاستباق ونهج التطوير والإصلاح العام؛ ذلك أنّ هذا المؤشر هو خريطة طريقنا إلى الأمام في محور الوقاية والنزاهة، وذلك عبر:

### وقد شارك في الدورة الأولى لمؤشر النزاهة الوطني (99) مؤسسة عامة، توزعت على الفئات الآتية:

- فئة الوزارات: (25) وزارة.
  - فئة الدوائر العامة (دائرة، سلطة، هيئة، مؤسسة): (43) مؤسسة عامة.
  - فئة الجامعات الحكومية: (10) جامعات حكومية
  - فئة المستشفيات (الحكومية والجامعية): (8) مستشفيات حكومية وجامعية.
  - فئة البلديات: (13) بلدية.
- حيث اشتملت خطة تنفيذ المؤشر على ثلاث مراحل رئيسية:
- المرحلة الأولى: إطلاق المؤشر وعقد اللقاءات والورش؛ بغية شرح مضامين المؤشر لمؤسسات الإدارة العامة.
- المرحلة الثانية: جمع البيانات والأدلة والمعززات؛ بغية تقييم مستوى امتثال مؤسسات الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية.

• إشراك فئة الشباب في تنفيذ المؤشر عبر مرحلة (قافلة النزاهة)، التي تمثلت في اختيار (40) شابًا وشابة، تراوحت أعمارهم بين (22) و(32) بالتعاون مع مركز الحياة «راصد» ورشيد للشفافية، فقد ذُربوا وتعرّفوا ماهية المؤشر والعمل المطلوب إليهم، فقد توجهوا ضمن القافلة إلى المؤسسات المستهدفة؛ بغية تعبئة استبانات النزاهة (وجاهيًا)، إضافة إلى تجهيز غرفة عمليات داخل الهيئة؛ بغية تعبئة الاستبانة إلكترونيًا وإرسالها إلى الهيئة عبر الهاتف مع عدد من موظفي الجهات المستهدفة.



لقاء مع الإدارات العامة لمناقشة نتائج مؤشر النزاهة الوطني

## وفي سبيل هذه الغاية، نفذت الهيئة عددًا من الإجراءات على النحو الآتي:

أولاً: تطوير المعايير وتحديثها، وتأسيس منهجية تراعي النقاط المشتركة والثابتة لدى الإدارات العامة جميعها، مع مراعاة الاختلاف من حيث نوع الجهة الخدمية ولن تقدم خدماتها (مواطن، أو حكومة، أو قطاع خاص، أو مختلط). وعليه، تبلور التحدي في كون المصفوفة المعتمدة لتنفيذ المؤشر عادلةً للفئات المستهدفة، فقد تمكنت الهيئة عبر جلسات استشارية مستفيضة مع مختصين في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني من بناء التقييم للمصفوفة.

ثانياً: بناء القدرات للجهات المستهدفة (CAPACITY DEVELOPMENT PROGRAMME):

1. عُقدت لقاءات استهدفت أكثر من 400 موظف من (99) إدارة مستهدفة، إضافة إلى (99) من أمين ومدير عام لهذه الجهات، فقد وُضح المؤشر ووُضحت معاييرها، وشرحت منهجيات التقييم وكيفية احتساب النتائج وكيفية تعامل هذه الإدارات مع البنود المطلوبة، ووُضحت أساليب التعامل التقني مع المؤشر، إذ إن إجراءاته كانت محوسبة إلكترونيًا لضمان النزاهة والشفافية.

1. دعم تطبيق المحاور التي شملتها تعديلات قانون الانتخاب لمجلس النواب، المتمثلة بسيادة القانون، والعدالة، والنزاهة، والشفافية.
2. الإسهام في تطبيق خريطة الطريق لتحديث منظومة الإدارة العامة وأهدافها الإستراتيجية المتمثلة بسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، والشفافية والمساءلة والمحاسبة.
3. دعم عوامل النجاح الرئيسة؛ بغية تحقيق الرؤية الاقتصادية، المتمثلة في حوكمة قوية تعزز روح المسؤولية والمساءلة، وتطوير الموارد البشرية، وممارسة العمليات، والمرونة في اتخاذ القرارات.
4. دعم تحقيق أهداف التحديث الاقتصادي، المتمثلة في انتهاج الشفافية، وتعزيز الميزة النسبية والتنافسية للمملكة، والحوكمة الرشيدة.
5. تطوير جودة الخدمات ورقمنتها وتبسيط الإجراءات.
6. تطوير كفاءة مؤسسات الإدارة العامة والهيكل التنظيمية، وتعزيز الحوكمة والتخطيط والتقييم، واتخاذ القرار، وبناء القدرات المؤسسية.
7. مراجعة التشريعات وتحديثها بما يتواءم والممارسات الفضلى وضمان امتثال مؤسسات الإدارة العامة لها.

## العلامة الفارقة التي حققها المؤشر:

- يُعدّ هذا المؤشر الأول نوعيًا على مستوى الإقليم، ويُعدّ الأردن رائدًا في عملية قياس مدى امتثال الإدارات العامة لمعايير النزاهة الوطنية.



من مناقشة نتائج مؤشر النزاهة الوطني مع عدد من البلديات

توصية لكل إدارة مع الأدلة الداعمة والإجراءات القياسية.

تاسعاً: عقّد (6) لقاءات مع الفئات المستهدفة بالمؤشر مراعاة للتخصّصية وفتح باب النقاش العام ورصد الملاحظات والإجابة عن الاستفسارات والأسئلة جميعها بخصوص مجمل إجراءات المؤشر وأدواته؛ تحقيقاً للشفافية والتطوير والتحسين والتشاركية والانفتاح على الشركاء، وإيماناً بأن المؤشر هو خطوة إصلاحية بحتة لا تهدف إلى إجراء تقييم وتسليط الضوء على نقاط الضعف وحسب.

وقد فتحت الهيئة باب المراجعة والمناقشة التفصيلية للإدارات، حيث عُرضت على من رغب منها في معرفة أسباب حصولها على تقييمات معينة أو في زيادة المعرفة والإلمام ببعض البنود التفصيلية الخاصة بالمؤشر، وذلك عبر عقد لقاءات ثنائية مكنّت عبرها من الاطلاع على وثائقهم المحمّلة وأسباب حصولهم على علامة معينة، ولم يُرصد أي اعتراض بعد عقد هذه اللقاءات، وقد عقدت الهيئة (25) لقاءً ثنائياً بهذا الخصوص.

2. مُنحت الجهات المستهدفة مدة زمنية محددة وموحدة لغايات تحميل الوثائق كلها، ثم تلت ذلك مرحلة التقييم.

ثالثاً: تفعيل إجراءات المؤشر عبر لجنة توجيهية عليا برئاسة رئيس مجلس الهيئة؛ بهدف تسريع العمل المؤسسي وضمان حوكمة القرارات جميعها، إضافة إلى لجنتين تمارسان مهماتهما بإشراف الأمين العام، وهما:

- اللجنة المشرفة: تتابع خطة عمل المؤشر وتبث في الأمور التقنية البسيطة.

- اللجنة التنفيذية: تنفّذ عملية التقييم، علماً أنّ مركز الحياة «راصد» قد شارك كواحد الهيئة في عملية التقييم.

رابعاً: سير عملية التقييم على أربع مراحل، فقد قيّم كل مؤسسة أربعة مقيمين. ومن ثمّ، شكّلت لجنة للتأكد من نجاح عملية التقييم عبر رصد عينات عشوائية، وقد تشكلت اللجنة من: هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ومركز الحياة «راصد» و«رشيد» الشفافية الدولية.

خامساً: إطلاق قافلة النزاهة التي استهدفت موظفي الجهات المشاركة في المؤشر، فقد أكملوا استبانة النزاهة، التي تعبّر عن مدى إلمام موظفي هذه الجهات بمعايير النزاهة الوطنية ومدى استشعارهم هذه المعايير في مؤسساتهم، وجمعت الاستبانات وحلّت فضلاً عن رصد نتائجها.

سادساً: تحديد عدد قضايا الادعاء العام والمحاكم المختصة وعدد بنود استيضاحات ديوان المحاسبة على كل إدارة عامة مستهدفة بالمؤشر.

سابعاً: احتُسبت العلامات وأعلنت النتائج بتاريخ 2023/4/18م.

ثامناً: إصدار تقارير تفصيلية لكل الإدارات التي تم اشراكها في مؤشر النزاهة الوطني (الإصدار الأول) وعددها ما يقارب (99) إدارة تضمنت ما يقارب (122)

وبعد اكتمال جميع الإجراءات المشار إليها أعلاه والانتهاء من التحليل، كانت النتائج على النحو الآتي:

بيّنت النتائج النهائية المستندة إلى المصادر المغذية للمؤشر لتقييم الفئات المستهدفة في مؤشر النزاهة الوطني أنها لم تكن بالمستوى المطلوب؛ حيث إن المتوسط العام لجميع الفئات بلغ (44.2%)، وهذا دليل على أن مؤسساتنا في حاجة إلى مزيد من الوعي والاهتمام في تطبيق معايير النزاهة الوطنية، وعلى الرغم من أن فئة الهيئات والمؤسسات الحكومية كانت الأعلى على مؤشر النزاهة الوطني، إلا أن نتيجتها ضعيفة (49.7%)، تليها فئة الوزارات (46.7%)، وفئة المستشفيات والجامعات (37%).

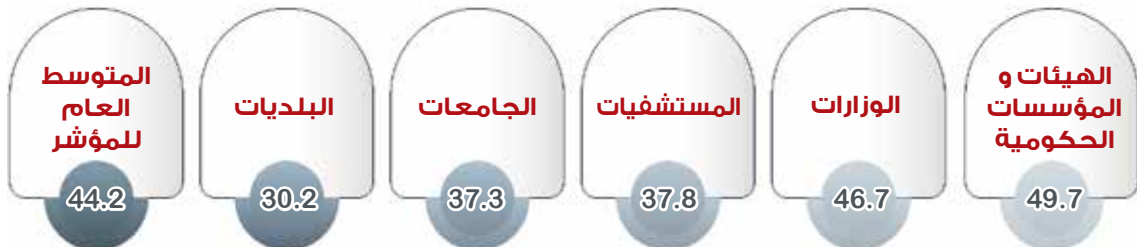


جانب من الحفل الختامي لإعلان نتائج مؤشر النزاهة الوطني

وما إطلاق خريطة طريق تحديث القطاع العام ومؤشر النزاهة الوطني في الوقت نفسه إلا دليل حاجة قطاعنا العام إلى نقلة نوعية في الأداء والتخطيط والنتائج، خصوصاً أن المطلاع على خريطة التحديث يجد مدى توافقها ومعطيات مؤشر النزاهة الوطني وانسجامها ومتطلباته.

أما الفئة الأدنى استجابةً، فكانت البلديات (30.2%)، وعبر استعراض هذه النتائج، نرى أهمية إيلاء القطاع العام العناية اللازمة للمؤشر؛ بهدف تحسين منهجيات وسياسات العمل وتطويرها وتحقيق الحاكمية الرشيدة في مفاصل المؤسسة كلها، والخروج من الإطار النظري للتشريع إلى التطبيق العملي له.

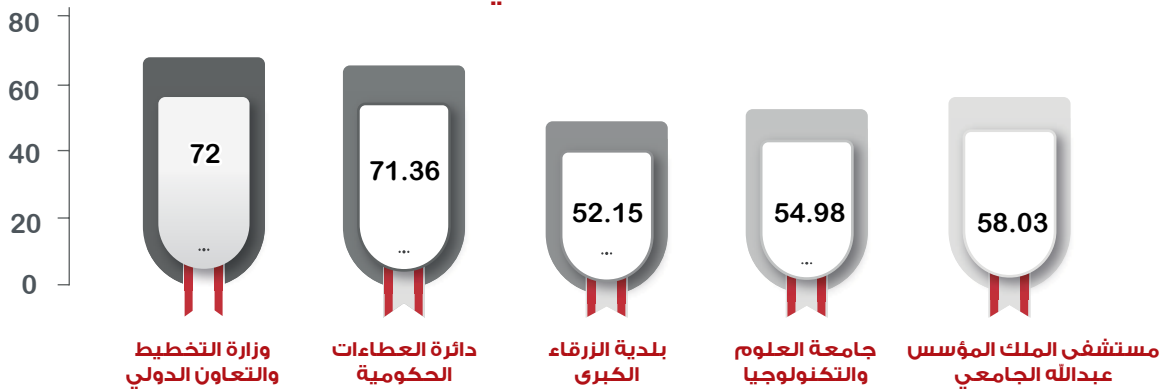
## نتائج الفئات على مؤشر النزاهة الوطني نسب مئوية:



الجهات المستهدفة بواقع أسبوعين لتعبئة الوثائق والمعززات وتحميلها، تُعدّ تحدّيًا يثبت الفرق من حيث جاهزية المؤسسات وعملية التوثيق من جهة إلى أخرى. يوضح الرسم البياني الآتي الجهات التي حصلت على درع مؤشر النزاهة الوطني وفقًا للفئات:

أما نتائج المؤشر من حيث الجهات المستهدفة، فقد اختير أول كل فئة لبث روح التنافس الإيجابي بينها، إضافة إلى تمييز الجهة الأولى على كل الفئات تحت مسمى "الأولى على المستوى الوطني"؛ نظرًا إلى تحقيقها نتيجة تستحق أن تحسب لها، فالمدة الزمنية التي مُنحت

### نتائج مؤشر النزاهة الوطني نسب مئوية



- حصلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على (72%)، وحازت المركز الأول على المستوى الوطني على جميع الفئات وعددها (99)، وحصلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على المركز الأول عن فئة الوزارات وعددها (25).
- حصلت دائرة العطاءات الحكومية على علامة (71.36%) وحازت المركز الأول عن فئة الهيئات والمؤسسات الحكومية وعددها (43).
- حصلت جامعة العلوم والتكنولوجيا على علامة (58.03%) وحازت المركز الأول عن فئة الجامعات الحكومية وعددها (10).
- حصل مستشفى الملك المؤسس عبد الله الأول الجامعي على علامة (54.98%) وحازت المركز الأول عن فئة المستشفيات الحكومية والجامعية وعددها (8).
- حصلت بلدية الزرقاء على علامة (52.15%) وحازت على المركز الأول عن فئة البلديات وعددها (13).

# التقرير السنوي 2023

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الجهات المستهدفة بالمؤشر كانت موزعة على النحو الآتي:

عدد الإدارات	العلامة النهائية
14	72% - 60.12%
27	58.43% - 51.65%
58	49.47% فما دون
99	المجموع

## أبرز نقاط القوة وفرص التحسين لدى الجهات المستهدفة بناءً على تحليل (مصفوفة فحص الامتثال):

تحليل نتائج مصفوفة فحص الامتثال -بمعزل عن بقية مصادر المؤشر- حيث تعد أحد أهم المصادر المغذية للمؤشر، وجزءاً رئيساً من التقييم؛ إذ إن نتيجة المصفوفة حازت (90%) من الجانب الإيجابي الخاص بمعادلة المؤشر، وتضمنت (120) بنداً موزعة على معايير النزاهة الوطنية الخمس، وتعدّ فئة الوزارات الأعلى امتثالاً لمعايير النزاهة الوطنية بنسبة (50%) بين الفئات، تليها الهيئات والمؤسسات، في ما كانت البلديات آخر الفئات امتثالاً بنسبة (28.28%) وفقاً للجدول الآتي.

يُعدّ مؤشر النزاهة الوطني في نسخته الأولى خريطة طريق للجهات المستهدفة كلها، ومؤشراً إيجابياً، ذلك أنّ مؤسساتنا تتمتع بمعايير النزاهة الوطنية، لكن، بنسب متفاوتة وفقاً لسياستها ونهج عملها، وتستطيع كل جهة عبّر التقارير التفصيلية الوقوف على واقع حالها ومعرفة مكانها القوة وفرص التحسين التي يجب عليها مراعاتها. فالمؤشر هو بوصلة الإدارة العامة وطريقها نحو إغلاق مداخل الفساد وتعزيز النزاهة وحماية المال العام وتوفير بيئة عمل واستثمار جاذبة. وعبّر

التحليل التفصيلي للمصفوفة وفقاً لمعايير النزاهة الوطنية ونسبة استجابة كل فئة لكل معيار نسب مئوية:

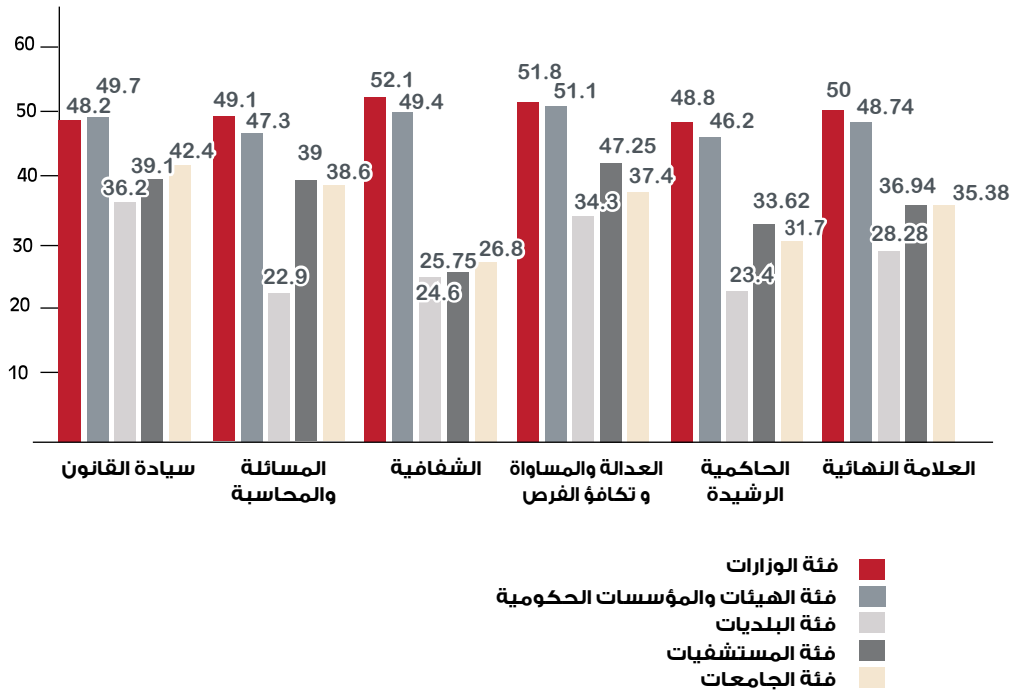
العلامة النهائية	الحاكمية الرشيدة	العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص	الشفافية	المساءلة والمحاسبة	سيادة القانون	الفئات
50	49.24	51.76	52.12	49.36	47.56	فئة الوزارات
48.74	46.2	51.1	49.4	47.3	49.7	فئة الهيئات والمؤسسات الحكومية
36.94	33.62	47.25	25.75	39	39.1	فئة المستشفيات
35.38	31.7	37.4	26.8	38.6	42.4	فئة الجامعات
28.28	23.4	34.3	24.6	22.9	36.2	فئة البلديات
39.86	36.83	44.36	35.73	39.4	43	التوسط العام للامتثال وفقاً للمصفوفة

## الفصل الأول

بناءً على النتائج الواردة في الجدول السابق، ندرك أن نسبة الامتثال العام لمعايير النزاهة الوطنية للقطاعات المستهدفة كلها في المؤشر هي (39.86٪)، وهي نسبة منخفضة وضعيفة جدًا، وإن كان معيار العدالة والمساواة يُعدّ الأفضل نسبيًا (44.36٪)، في حين أنّ معيار الشفافية أقلها بنسبة (35.73٪).

يوضح المخطط البياني الآتي مقارنة الفئات المستهدفة ومدى استجابتها لكل معيار، يليه شرح تفصيلي لكل معيار وفقًا للفئات، فقد سلّط الضوء على نقاط القوة وفرص التحسين المراد تنفيذها:

### مدى التزام الجهات المستهدفة بمعايير النزاهة الوطنية نسب مئوية:



جانب من حفل إعلان نتائج مؤشر النزاهة الوطني



الرشيدة بنسبة (46.2%).

## ثالثاً: فئة المستشفيات الحكومية والجامعية

حلت هذه الفئة في المركز الثالث على مصفوفة فحص الامتثال، فقد حصلت على نسبة التزام (36.94%)، وهي نسبة ضعيفة أيضاً، فقد كان معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص الأفضل في هذه الفئة بنسبة (47.25%)، يليه سيادة القانون والمساءلة والمحاسبة بنسبة (39%)، ثم الحاكمية الرشيدة بنسبة (33.62%)، وآخرها الشفافية بنسبة (25.75%).

وعليه، يجب الوقوف على واقع القطاع الصحي من كذب، والتركيز على وزارة الصحة كونها المظلة لهذه الفئة والجهة الرقابية عليها بصورة مباشرة، ولا يمكن تفعيل المراقبة والتقييم إن لم تكن وزارة الصحة ملتزمة معايير النزاهة الوطنية التزاماً جاداً.

## رابعاً: فئة الجامعات الحكومية

حازت هذه الفئة المركز الرابع في مصفوفة فحص الامتثال، فقد حصلت على نسبة التزام (35.38%) وهي نسبة ضعيفة جداً، فقد جاء معيار سيادة القانون الأعلى لدى هذه الفئة بنسبة (42.4%)، يليه معيار المساواة والمحاسبة (38.6%)، ثم معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص (37.4%)، ومعيار الحاكمية الرشيدة بنسبة (31.7%)، وآخرها معيار الشفافية ونسبته (26.8%).

وعليه، فإن على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها تفعيل العمل الرقابي، والعمل جنباً إلى جنب مع ممثلي هذه الفئة لتحقيق نقلة نوعية تسهم في رفع جودة هذه الصروح وكفاءتها، خصوصاً أن التعليم في الأردن محط أنظار الدول كلها، وقد آن الأوان للخروج من الأنظمة التقليدية والنهوض



لقطة لإحدى الورش التعريفية لمؤشر النزاهة الوطني

## أولاً: فئة الوزارات

تعدّ فئة الوزارات الأفضل والأولى على مصفوفة فحص الامتثال مقارنة بالفئات الأخرى، إلا أن نسبة التزامها لم تتجاوز (50%)، وهي نسبة ضعيفة، في حاجة إلى إجراءات جديّة تنقل وزاراتنا إلى مستوى أفضل من حيث الالتزام لمعايير النزاهة الوطنية.

وقد حقق معيار الشفافية النسبة العليا بين المعايير (52.12%)، يليه معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بنسبة (51.76%)، ومن ثمّ، المساءلة والمحاسبة والحاكمية الرشيدة بنسبة (49%)، وآخرها معيار سيادة القانون بنسبة (47.56%).

## ثانياً: فئة الهيئات والمؤسسات الحكومية

تعدّ فئة الهيئات والمؤسسات الحكومية ثاني أفضل فئة على مصفوفة فحص الامتثال والأكثر عدداً (43) هيئة ومؤسسة مقارنة بالفئات الأخرى، إلا أن نسبة التزامها لم تتجاوز (48.74%)، وهي نسبة ضعيفة في حاجة إلى إجراءات أكثر كفاءة وفعالية؛ بغية نقل هذه الفئة إلى مستوى أفضل. يُعدّ معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص هو الأعلى نسبةً بين المعايير (51.1%)، يليه سيادة القانون والشفافية بنسبة (49%)، ثم المساءلة والمحاسبة بنسبة (47.3%)، وآخرها معيار الحاكمية

بمستوى صروحنا من جديد.

### خامساً: فئة البلديات

تُعدّ هذه الفئة الأدنى التزاماً بمعايير النزاهة الوطنية على مصفوفة فحص الامتثال، وقد حصلت على نسبة امتثال (28.3%)، وكان معيار سيادة القانون الأعلى بنسبة (36.2%)، يليه معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بنسبة (34.3%)، ثم معيار الشفافية (24.6%)، ومعيار الحاكمية الرشيدة (23.4%)، وآخرها معيار المساءلة والمحاسبة بنسبة (22.9%).

ونرى أن وزارة الإدارة المحلية تتحمل جزءاً كبيراً من الجهد الرقابي على هذا القطاع لأنها مظلتها؛ لذا هي مسؤولة عنه، فهذه الفئة هي من تمثل التماس المباشر مع المواطن، وهي من يتأثر تأثراً واقعياً بمخرجاتها ونتائج أعمالها.

وبناءً على ما أوضحناه سابقاً عبر جدول نتائج نسب الإدارات العامة (99) في مؤشر النزاهة الوطني، وأن (14) إدارة عامة فقط حصلت على أعلى من (60%)، وأن الإدارات العامة الأخرى وعددها (85) حصلت على ما دون (59%)، فستُحلل معايير النزاهة الوطنية والمعايير الفرعية المدرجة ضمنها وأهم بنود المصفوفة الخاصة بها للفئات كلها معاً، حيث نجد أنها متشابهة تشابهاً كبيراً، وستبرز أي فروق ظاهرة بينها خلال استعراض النتائج، وعليه، فإن أهم التوصيات التي على القطاع العام الاهتمام بها تتمثل في ما يأتي:

### • معيار سيادة القانون:

#### المعيار الفرعي (1): التزام التشريعات

1. أبرز البنود في هذا المعيار تمثلت في جدية الفئات في:

أ- إعداد إجراءات إصدار التشريعات الرئيسية النازمة لعملها كالقوانين ومتابعتها، وعليها التأكد كذلك من متابعة إصدار الأنظمة والتعليمات وأي متطلبات قانونية كلفت إعدادها ووردت في مضمون تشريعاتها الرئيسية (كالأسس والأدلة وغيرها)

لضمان تنفيذ مهماتها بالصورة المطلوبة.

تجدر الإشارة هنا إلى أهمية بحث توحيد تشريعات فئة الجامعات، فضلاً عن أنها تقدم الخدمة وتدير القطاع نفسه، فتشعب التشريعات واختلافها غير مُجْدٍ، خصوصاً موظفي هذه الفئة. ب- إعداد الموازنة ضمن التشريعات، ووضع منهجيات وإجراءات واضحة يضمن مشاركة المديرين كلهم ورؤساء الأقسام والمعنيين بإعدادها، إذ إن متطلبات الوحدة التنظيمية تختلف تبعاً لمهامها، إضافة إلى أن وجود المنهجيات يسهل على الموظف غير القانوني أو المالي استيعاب الإجراءات وتطبيقها بسلاسة.

ج- إشراك أكبر قدر ممكن من الموظفين في اللجان الدائمة المنصوص عليها، وتجنّب حصرها على أشخاص معينين، فضلاً عن وضع أسس واضحة لكتب تشكيل اللجان سواء الدائمة أو غيرها، من حيث أسباب التشكيل والمهام المنوطة بها والمدة الزمنية اللازمة لإنهاء أعمالها ومراقبة مخرجاتها وتقييمها.

2. أهمية اتخاذ خطوات جادة لتوعية الموظف وإطلاعه على حقوقه وواجباته تجاه الوظيفة العامة ومؤسسته، وعلى وصفه الوظيفي لكي يتمكن من أداء مهماته بدقة وموضوعية.

3. إن أداء الموظف القسّم القانوني أمر لا يمكن إغفاله، وقد نصّه نظام الخدمة المدنية لكي يشعر الموظف العام بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه تجاه الوظيفة العامة والمال العام، ولكي يلتزم مسؤولية القسم مُنطلقاً في ذلك من الوازع الديني والأخلاقي، وتكون رقابته الداخلية مقدّمة على الرقابة الخارجية. إلا أن نتائج الفئات في تطبيق وتفصيل القسم جاءت ضعيفة.

4. من أهم النتائج التي يسعى المؤشر إلى الوصول إليها هي تحقيق الولاء والانتماء إلى المؤسسة، ومن أكبر الأدلة على ثقة الموظف أو متلقي الخدمة بالمؤسسة لجوؤه إليها عند تعرضه لأي طارئ أو مشكلة أو شُبُهات فساد، إذ لا يمكن أن يلجأ أحدهما أو كلاهما إلى المؤسسة إن لم يكن لديها قوانين عمل تحميها عند رغبتها في الإبلاغ عن

التعامل مع الشكاوى والتظلمات تعاملًا جديدًا.  
4- معاناة بعض التشريعات من وجود الاستثناءات، تحديدًا الاستثناءات غير المبررة أو المشروطة بأسس واضحة، وهذا يوسع مدى الصلاحيات الجوازية، الأمر الذي يضعنا أمام تجاوزات كثيرة وكبيرة مقننة بالتشريعات، خصوصًا الإدارات العامة التي تعدّ أكثر عرضة للفساد، حيث تسهم الصلاحيات الجوازية في ذلك إسهامًا ملحوظًا، حتى أصبح الاستثناء هو الأساس، في حين همّش النص الأصلي الناظم.

## المعيار الفرعي (3): إشهار الذمة المالية

- على الإدارة العامة أن تطبق قانون الكسب غير المشروع على الفئات المشمولة به كلها، بحيث تُورّد نماذج الإشهار إلى دائرة إشهار الذمة المالية في وزارة العدل والحصول على إشعار يفيد تعبئة هذا النموذج وتسليمه لها، وعلى الإدارات العامة كلها أن تسند هذه المهمة إلى جهة محددة لديها؛ بغية متابعة توريد الإشعارات في ملفات المعنيين، والتأكد من أن المعنيين كافة ابتداءً من رأس هرم الإدارة العامة وانتهاءً بأعضاء لجان المشتريات قد أشهروا ذمتهم استنادًا إلى القانون، إلا أنه لوحظ اقتصر عمل الإدارة العامة على لجان المشتريات أو على مخاطبة دائرة إشهار الذمة المعنيين دون متابعة الإشعارات وتوريدها ضمن ملفاتهم.

## • معيار المساءلة والمحاسبة

### المعيار الفرعي (1): الهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية

1. وجود الهيكل التنظيمي لكل إدارة عامة أمر مفروغ منه، إلا أن توافق هذا الهيكل وحاجات الإدارة الفعلية هو ما نسعى إلى تحقيقه؛ لذا فإن المراجعة الدورية للهيكل التنظيمية والأوصاف الوظيفية مراجعة علمية ومدروسة سيحقق الاستثمار الأمثل للموارد، الأمر الذي سيوفر مرفقًا عامًا كنفوًا وفاعلاً.

أي تقصير قد يتعرض له، وقد لوحظ على الرغم من وجود نص واضح يلزم رأس الهرم توفير وسيلة سرية تضمن للموظف الحماية؛ بغية تشجيعه على الإبلاغ عن أي تجاوزات إلا أن هذا النص غير مفعّل.

5. هناك بعض استيضاحات لديوان المحاسبة لم تُغلق، ونوصي بإيجاد حلول ناجحة لإغلاقها، مثل تشكيل لجان مشتركة لهذه الغاية.

### المعيار الفرعي (2): المراجعة والتحديث وسد الثغرات

1- إن التطورات التي نشهدها في المجالات كلها يتطلب المراجعة الدورية والتحديث المستمر للتشريعات، إضافة إلى أن التطبيق العملي والقراءة الدورية لأي تشريع سيسهم في سد الثغرات التي يحتويها؛ لأن التشريع جهد بشري قابل للتعديل، إضافة إلى أن الانضمام أو المصادقة على أي اتفاقية دولية سيتبعه تعديل على التشريع الوطني؛ فالأمر ليس إجراءً شكليًا هدفه توقيع الأردن على اتفاقيات دولية وحسب، إنما يجب إدراك الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية حجم الالتزامات التي تترتب على المملكة مقابل هذه الاتفاقيات ومراعاتها، فضلًا عن مراعاة أوضاع المملكة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2- عدم مراجعة الفئات جميعها ودراستها القضايا المرفوعة من قبلها أو عليها أمام القضاء، والمقصود هنا أن تقف الفئات على أسباب هذه القضايا وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها؛ تجنبًا لتكرارها سواء بتعديل أو سن تشريع أو سد ثغرة أو إضافة أو حذف إجراء ما.

3- سحب الإدارة العليا قرارها أو إلغاؤه عند ثبوت عدم صحته هو دليل على نضجها وحرصها على حوكمة قرارها وتأكيد مدى امتثالها لمعايير النزاهة الوطنية، كذلك إن توفير طرائق لاستقبال الشكاوى أو التظلمات ما هو إلا دليل إرادة الإدارة العليا على تحقيق العدالة، إلا أن الإدارات العامة في هذا الشأن ما تزال في حاجة إلى بذل جهد أكبر من حيث



### ورشة تدريبية للتعريف بمؤشر النزاهة الوطني

بند مساءلة الرئيس المباشر، الذي يُعد من أهم بنود هذا المعيار، وترتب عليه بقية البنود، إذ يجب أن يعلم شاغلو الوظائف الإشرافية والقيادية أن تسلّمهم هذه المواقع تكليف وليس تشريعاً، وأن المساءلة لا تقتصر على الموظف العادي، بل تشملهم من حيث أدوارهم في متابعة الموظف وتدريبه وتحفيزه في حال إنجازاته.

2. إن تقييم الأداء لا يجب أن يقتصر على تقييم هيئة الخدمة والإدارة العامة السنوي، بل يجب أن يكون هناك تقييم شهري لمتابعة الموظفين وأدائهم، وأن ترتبط هذه التقييمات بالمكافآت والعقوبات؛ لكي لا يظن الموظف أنه في منأى عن الرقابة على أدائه إلا كل ستة أشهر.

3. يجب أن تلتزم كل إدارة عامة توفير خطة تدريبية تشمل موظفيها كافة، فقد لوحظ ضعف هذا الإجراء لدى الإدارات العامة كلها، فالأصل توجيه تدريب الموظف إلى منحين: فني، وشخصي، وعدم الاهتمام بجزء دون آخر، فضلاً عن تأهيل الصف الثاني دائماً وتطوير مهاراته الفنية والقيادية أو الإشرافية، فواقع القطاع الحكومي يصطدم بموازات التدريب الشحيحة، وهذا بدوره يفرض على الإدارات توجيه التدريب للمعنيين بالترقيات أو البحث عن جهات مانحة لتمويل التدريب.

2. بناءً على نتائج الفئات، فقد أظهرت ضعفاً غير مبرر؛ بسبب جهل الموظفين أوصافهم الوظيفية، الأمر الذي سيُضعف أداء المهمات ومساءلة المقصر وتقدير الكفو.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الأوصاف الوظيفية الخاصة بفئة البلديات هي مسؤولية وزارة الإدارة المحلية، ولا تملك البلديات اعتمادها بنفسها، ولم تنجز وزارة الإدارة المحلية الأوصاف الوظيفية لكي تعتمد، الأمر الذي يترتب

عليه خروج أي موظف من معيار المساءلة والمحاسبة لعدم وجود وصف وظيفي يحكمه، وعليه، توصي الهيئة بضرورة إيجاد أوصاف وظيفية واضحة بما ينسجم وخريطة تحديث القطاع العام.

### المعيار الفرعي (2): مدونات السلوك، وأخلاقيات الوظيفة العامة، ومعايير النزاهة الوطنية

1. السواد الأعظم من الفئات لا يمتلك مدونات سلوك خاصة، على الرغم من أن لكل إدارة عامة خصوصيتها وطبيعتها عملها، وعلى الرغم من أن هذه الفئات ملتزمة مدونة سلوك عامة للقطاع العام، إلا أنها أيضاً غير مفعلة، ولم يصدر عنها إرشادات توعوية بالصورة المطلوبة، إضافة إلى عدم ربطها بالمكافآت والعقوبات لغايات ترسيخ هذه المدونات، فباتت وثيقة شكلية.

2. حاجة الإدارات العامة إلى تطوير طرائق تعاملها مع معايير النزاهة الوطنية والتوعية بها، لتصبح جزءاً أساسياً من منظومة العمل وسلوكات الموظفين، ويُتوقع تقدم واضح في التعامل مع هذه المعايير في النسخة القادمة من مؤشر النزاهة الوطني.

### المعيار الفرعي (3): تقييم أداء الموظفين

1. تدني نتائج هذا المعيار بصورة واضحة، تحديداً

قبلهم؛ بغية التنسيق مع الهيئة، واشترطت أن يكون ضابط الارتباط الأول مديري وحدات الرقابة الداخلية. **وقد كانت نتائج هذا المعيار على النحو الآتي:**

1. على الرغم من ارتباط وحدة الرقابة الداخلية على الهيكل التنظيمي برأس الهرم إلا أن العديد من هذه الوحدات لا ترفع تقاريرها إلى الوزير بل الأمين العام أو المدير العام وفي حالات أخرى إلى مساعد الأمين العام، الأمر الذي يُعدّ مخالفة صريحة لنظام وحدات الرقابة الداخلية، إضافة إلى أنه في حال رفع هذه التقارير إلى رأس الهرم، فإن التوصيات لا تعامل بجدية، كذلك لوحظ تكرار التوصيات غير المنفذة في التقرير النهائي للمؤسسات كما يجب أن تتوافق التقارير الدورية مع التقرير النهائي الذي يرفع نهاية كل عام إلى وزير المالية.

2. على الإدارات العامة تفعيل أقسام الرقابة الثلاثة: المالي، والإداري، والفني، فقد لوحظ اقتصار الرقابة على المالي أو المالي والإداري فقط، أما الفني، فهو غير مفعّل كما يجب، وهذا يجعل جزءاً مهمّاً ورئيساً من عمل الإدارات العامة غير متابع وغير مراقب مراقبة حثيثة.

3. تُعدّ مشاركة وحدة الرقابة في اللجان جيدة نوعاً ما، لكن يجب أن تكون موجودة في اللجان كلها سواء الدائمة أو غير الدائمة؛ بغية ضمان سلامة الإجراءات والقرارات.

4. يجب تمكين وحدات الرقابة الداخلية من حيث العدد والتدريب، فما تزال تعاني نقصاً في الكوادر، فضلاً عن أنّ طبيعة العمل الرقابي وعدم وجود التحفيز اللازم لهذه الوحدة يجعل الموظفين يتجنبون العمل فيها؛ لذا على السلطة التنفيذية إيجاد وسائل تحفيزية للعاملين في هذه الوحدة تجعل بيئة جاذبة للعمل فيها، كما أن تدريب موظفي الرقابة أمر بالغ في الأهمية؛ لكي يتمكنوا من أداء مهماتهم بدقة وفاعلية.

5. يجب الاهتمام بخطة وحدة الرقابة الداخلية اهتماماً كبيراً، بحيث تُبنى على خطة مخاطر

إنّ عدم وجود الأوصاف الوظيفية لن يُمكن أي جهة من وضع خطط تدريب وتمكين لموظفيها، الأمر الذي يستدعي اتخاذ موقف حازم بهذا الخصوص، إضافة إلى أن خريطة تحديث القطاع العام تسعى إلى تدريب الموظفين وتمكينهم ولن يستوي هذا الأمر دون أوصاف وظيفية.

## المعيار الفرعي (4): أنظمة الشكاوى والاقتراحات

1. تمتلك الإدارات العامة منهجيات للشكاوى والاقتراحات، وتفاعلها على منصة "بخدمتكم" يُعدّ جيداً، إلا أنه عليها إجراء دراسات تحليلية لطبيعة الشكاوى وأسبابها ومدى تكرارها واتخاذ إجراءات جذرية منعاً للتكرار، ويجب تحسين طرائق استقبال الشكاوى وتطويرها من حيث جودة الإجراء وقصر الوقت، ولوحظ أن رضا الجمهور عن الجهات ليس كما يجب؛ فسرعة الرد لا تعني حصول متلقي الخدمة على ما يحتاج إليه، على الرغم من التعامل مع شكاوى منصة "بخدمتكم" تعاملًا فاعلاً.

2. على الإدارات العامة تفعيل ثقافة الإبلاغ عن قضايا الفساد وفي الوقت نفسه اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتنعين عن الإبلاغ حين التأكد من علمهم بواقعة الفساد وحدوثها وتفاعسهم عن الرد بحجة عدم علاقتهم بالأمر أو رفضهم له .

## المعيار الفرعي (5): تفعيل وحدة الرقابة الداخلية

يُعدّ هذا المعيار من المعايير المهمة جداً، وإيمان الهيئة بدور وحدات الرقابة الداخلية، فقد أفردت مشروعاً إستراتيجياً لتفعيل دورها في مكافحة الفساد، كون وحدة الرقابة الداخلية تمثل خط الدفاع الأول عن الإدارة العامة، وعليه، تضمن جديتها وقوتها حماية المؤسسة من أي مخالفات أو تجاوزات إدارية، فنية ومالية؛ لذا كان التركيز على مدى فاعلية هذه الوحدة، فقد طلبت الهيئة إلى الإدارات العامة كلها تسمية ضباط ارتباط من



### إحدى المحاضرات التوعوية لمعايير النزاهة الوطنية

مستوى السلطة التنفيذية بخصوص وحدات الرقابة الداخلية وتفعيلها، إذ إنّ تبعيتها للإدارة نفسها التي تراقب عليها سيبقى مرتبطاً برأس الهرم ومدى رغبته في تمكينها.

### المعيار الفرعي (6): الإفصاح ومنع تضارب المصالح

1. يُعدّ هذا المعيار الأدنى درجة بين المعايير الفرعية الأخرى، فالإدارات العامة في حاجة إلى وضع سياسات؛ منعاً لتضارب المصالح، بحيث تشمل موظفيها كافة، وأن يرافق ذلك تعهد يضمن التزام الموظفين كافة تحت طائلة المساءلة القانونية، فتضارب المصالح يُعدّ إحدى جرائم الفساد التي تستدعي العقاب بموجب قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته.

2. إن أحد أهم الموضوعات التي يجب أن تركز عليها الإدارات العامة هو الهدايا أيًا كانت، بحيث توضع سياسات أو طرائق للتعامل مع أي هدية قد تعرض على الموظف من أي شخص كان، خصوصاً أن سبب حصول الموظف على الهدايا هو موقعه الوظيفي، لذلك فإنّ وجود طرائق واضحة بهذا الشأن متبوعة بتعاميم دورية تجعل الطريق الذي يسلكه الموظف واضحاً، الأمر الذي يضمن حمايته من أي أن يكون هدفاً لأي شخص فاسد.

المؤسسة، ويراعى فيها أيضاً تغطية الوحدة التنظيمية لمركز الإدارة العامة والفروع إن وجدت عبر زيارات منتظمة ومفاجئة، ويجب أن يتضمن تقرير الرقابة مدى التزام الموظفين مدونات السلوك ومعايير النزاهة الوطنية ومدى جودة الخدمات إضافة إلى تقارير متابعة وتقييم دورية تتعلق بعقود الإدارة العامة كلها، ومن ضمنها الرقابة على المحامين والمستشارين القانونيين

حال وجود تعاقد معهم عن أدائهم ونتائج القضايا المحالة لهم.

6. أبرزت نتائج المؤشر أن النتيجة غير مرضية من حيث تمكين وحدات الرقابة الداخلية من الاطلاع على الأنظمة الموجودة لدى الإدارة العامة، مثل: المغادرات، والإجازات، والحركة، واللوازم، والدوام، وغيرها من الأنظمة لأداء مهماتها أداءً كفوياً وفعالاً.

7. على الإدارات العامة التعامل مع تقييم ديوان المحاسبة ووزارة المالية وحدات الرقابة الداخلية تعاملًا جدياً، وتطوير هذه الوحدات وتحسينها وتمكينها بالصورة المطلوبة.

8. لوحظ انتقاء أشخاص غير معنيين بالعمل الرقابي، الأمر الذي يترتب عليه ضعف هذه الوحدات حكماً.

9. تعاني فئة المستشفيات ضعف الرقابة على مفاصلها كلها لسبب جوهري وهو اعتبار الرقابة الداخلية فقط لوزارة الصحة، ونظراً إلى عدد المستشفيات والمراكز الصحية، فلن تتمكن وزارة الصحة من تأدية دورها الرقابي بصورة فاعلة، وعليه، يجب استحداث وحدة رقابة داخلية في كل مستشفى تكون مرتبطة بوزير الصحة؛ بغية تفعيلها تفعيلاً صحيحاً. وما يقاس على المستشفيات يقاس على البلديات، إذ إنّ مدير الرقابة الداخلية أيضاً يعاني في العديد من البلديات عدم تمكنه من أداء مهماته كما يجب، وعليه، يجب أن يكون هناك إجراء على

## المعيار الفرعي (2): نشر المعلومات

1- تسعى الفئات جميعها إلى النشر والإفصاح الاستباقي عن معلوماتها عبر المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنها في حاجة إلى متابعة دورية وتحديث مستمر، ففئة البلديات ما تزال ضعيفة في هذا الجانب، إضافة إلى أن العديد منها لا يملك مواقع إلكترونية، أما في ما يتعلق بتوفير العديد من وسائل الاتصال والتواصل، فتعدّ من نقاط القوة للفئات جميعها التي يجب



محاضرة توعوية بمعايير النزاهة الوطنية

تطويرها وتحسينها.

2- حاجة الإدارة العامة إلى الوضوح مع موظفيها وإيجاد طرائق فاعلة تضمن وصول القرارات كلها إليهم وإطلاعهم عليها، وعلى الإدارات العامة جميعها توثيق إجراءاتها عبر أدلة وآليات واضحة ومكتوبة ومنشورة أمام الموظفين، فاستمرارية أي مؤسسة بمهنية تحتاج إلى التوثيق وضمان انتقال المعرفة، وإمام الموظف بأي معلومة يجب عليه العلم بها لغايات ديمومة العمل.

3- تفتقر الإدارات العامة إلى الفكر الناضج بخصوص إعداد خطط إعلامية متطورة تعكس حجم العمل الذي تؤديه وإيصال معطيات عملها إلى المطلعين كلهم على إنجازاتها، وعليه، يجب عليها الإطلاع على التجارب الناجحة في هذا المجال في ظل الثورة التكنولوجية والانفتاح على العالم، فلا يعقل التأخر عن مواكبة هذه المتطلبات، خصوصاً أن العديد من الجهات المانحة لن تقدم أي منحة إن لم تكن الإدارات العامة تروج مشاريعها وأعمالها ترويجاً سليماً، فضلاً عن أن المؤشرات الدولية أصبحت تعتمد في تقييم المملكة على كمية الإفصاح والنشر الذي تؤديه الإدارات العامة.

## المعيار الفرعي (3): التحول الرقمي

1. على الرغم من التحول الرقمي الذي يشهده القطاع الحكومي، إلا أننا في حاجة إلى اتخاذ خطوات

## • معيار الشفافية

### المعيار الفرعي (1): تصنيف المعلومات وحق الحصول عليها

1. يجب أن توفر الفئات جميعها نماذج لطلبات حق الحصول على المعلومة سواء إلكترونية أو ورقية، وأن تتعامل مع الطلبات المقدمة وفقاً لإجراء معتمد لدى دائرة المكتبة الوطنية عن طريق تزويد مجلس المعلومات بعدد الطلبات الواردة لها وعدد المقبول والمرفوض منها سنوياً.

2. على الرغم من تشكيل ما يزيد على نصف الإدارات العامة للجان تعنى بتصنيف المعلومات ومتابعة طلبات حق الحصول على المعلومات، وتسميتها لمنسق أو ضابط ارتباط معلومات، إلا أن هذا الأمر لم يؤثر إيجاباً في تفعيل قانون ضمان حق الحصول على المعلومات من حيث التصنيف وتفعيل البروتوكولات الثلاثة الخاصة بالقانون، إذ إن غالبية هذه اللجان مشكلة صورياً دون أن تؤدي إجراءات التصنيف، وعند تأديتها ذلك، فإن التصنيف نون بتاريخ قديم جداً دون أي مراجعة دورية لبياناتها ومعلوماتها ودون توفير أي سجلات للتصنيف.

3. إحدى نقاط الضعف المهمة لدى جميع الفئات هي تجنب تحقيق تكافؤ الفرص في إشغال المواقع الإشرافية والقيادية، متناسين أن نظام الخدمة المدنية أكد معايير النزاهة الوطنية والجدارة والاستحقاق وأن الأصل لشغل هذه الوظائف يجب أن يبنى على الكفاءة والفاعلية، والإعلان بكل شفافية عن هذه الشواغر وإتاحتها للتنافس وفقاً لأسس مفاضلة واضحة ومعلنة تضمن نيل الأكفأ الشاغر؛ لأن الوظائف تكليف وليست تشريعاً، وعليه، يجب تقليص الصلاحيات الجوازية التي تمنح للوزير أو من يمثله في اختيار شاغلي الوظائف والتنافس عليها بعدالة، حيث أصبح الاستثناء هو الأساس الذي تعتمده الإدارات العامة لاختيار شاغلي هذه الوظائف، فحرم العديد من أصحاب الكفاءة الحصول على حقوقهم بالتعيين.

4. على الإدارات العامة وضع أسس واضحة لتمثيلها في الورش والسفرات واللقاءات الداخلية والخارجية، وعدم استثثار فئة معينة من الموظفين بهذه المهمات سواء لهم علاقة بموضوع الورش والسفر أو لم يكن.

5. يعاني القطاع العام التركيز على الجوانب الفنية لبناء الموظف، متناسين الجانب الشخصي المتعلق ببناء الشخصية وتمكينه من الوصول إلى الوظائف الإشرافية والقيادية بسلاسة وثقة، فتأهيل الصف الثاني هو مسؤولية المؤسسات والركيزة الأساسية لقدرة شاغلي هذه الوظائف على إدارة الموظفين والإشراف عليهم.

6. ما تزال أفرع الإدارات العامة تعاني العجز عن تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، فالتركيز دائماً متمحور حول المركز الرئيس للإدارة العامة وموظفيها، متناسين الأفرع وأهمية تأهيلها وتمكين موظفيها لأنهم جزء لا يتجزأ منها.

7. خلق بيئة العمل الجاذبة أساسها دعم الأفكار البناءة وتوفير سياسات وآليات تُحفّز الموظفين إلى تقديم الأفكار الناجعة لتسهيل إجراءات العمل وتطويره وتحسينه؛ لذا على الإدارات العامة العمل على هذا الجانب ودعمه، فالموظف هو اللبنة

سريعة في هذا المضمار؛ فالتطور التكنولوجي هو خير إجراء يساهم في مكافحة الفساد عبر أتمتة الخدمات والإجراءات التي تقلل الاحتكاك البشري، وقد تمنعه، وعليه، تجنّب الموظف أو متلقي الخدمة أي شُبّهات فساد.

2. توثيق الإدارات العامة الشراكات اللازمة للتحويل الرقمي، فكلّما كان هناك تعاون بين المؤسسات الشريكة على تقديم الخدمة، سارت إجراءات الربط الإلكتروني سيراً سلساً وسهلاً وسريعاً، لكن العديد من الإدارات العامة لم تكتمل لديها عملية الربط الإلكتروني، الأمر الذي يعرقل سير تقديم الخدمات إلكترونياً في الوقت المطلوب.

3. توفير الإدارات العامة العديد من الأنظمة الداخلية؛ بغية تسهيل إجراءات عملها، مثل: الأنظمة المالية والمحاسبية، وأنظمة ضبط الدوام، واللوازم، والحركة، والأرشفة، والديوان، وتتبع المعاملات، إلا أن بعضها في حاجة إلى السعي سعياً جاداً إلى أتمتة الإجراءات؛ بغية ضبط العمل، والتخلص من الإجراءات الورقية في الوقت نفسه.

### • معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص

#### المعيار الفرعي (1): تمكين كفاءة الموارد البشرية ورفعها وتحفيزها

1. حاجة نظام الموارد البشرية إلى عمل جدي، فبيانات موظفي الفئات تفتقر إلى تنظيم ووضوح، فليس من المهنية عدم وجود قاعدة بيانات شاملة ودقيقة ومؤتمتة للموظفين كافة.

2. مراجعة المكافآت والحوافز على الرغم من وجود تعليمات ومنهجيات لمنحها؛ لضمان العدالة والمساواة، فضلاً عن ضرورة توثيق إجراءات لجان المكافآت والحوافز في محاضر اجتماعات مكتوبة وموقعة، علماً أن الهدف من منح المكافأة هو تحفيز الموظفين إلى التشجيع على الإبداع في العمل والسعي إلى التميّز؛ نتيجة تنفيذ عمل وجهد استثنائيين.

مدروسة ومبني على حجم المواد التي تستهلكها الإدارة سنويًا ونشر خطط الشراء وفقًا للتشريع الناظم مع ضبط علاقتها مع مورديها عبر وضع آليات وخطط تقييم ومتابعة لأدائهم بصورة دقيقة ودورية، قبل أو بعد البيع أو في أثناء التوريد، إضافة إلى أهمية وجود تصنيف مبني على أسس واضحة تمكن الإدارة من تحديد مورديها، سواء مورد معتمد إلى مورد القائمة السوداء الذي يجب أن يكتب به إلى الجهات المعنية، وبالمقابل يجب على الإدارات العامة تسليم الموردين مستحقاتهم حال توريدهم الخدمة المطلوبة ضمن الشروط بحسب الأصول ودون تأخير.

2. تنشر الإدارات العامة العطاءات، إلا أن هناك عدم وضوح في عمليات الشراء المباشر واستدراج العروض وكيفية وأسس اللجوء إليها. يجب على الإدارات العامة توفير سجلات لتدقيقها للتأكد من توثيق عمليات الشراء والاستلام والصرف كلها، وعليه، يجب مراعاة التشريعات الناظمة للشراء واللوازم وتأطيرها بما يضمن فهم الموظفين العاملين في هذه المهمات الإجراءات القانونية وحجم المسألة المترتبة عليها.

تعدّ فئتا البلديات والمستشفيات من أخطر الفئات التي يجب عليها العمل عملاً دقيقاً وواضحاً ضمن هذا المعيار؛ نظرًا إلى الحجم الكبير في التعامل مع الموردين وخطورة القيم المالية التي تصرف لهم مقارنة بالفئات الأخرى، وتلي هاتين الفئتين الجامعات.

## • معيار الحاكمية الرشيدة

**معيار الفرعين (1) و(2): التخطيط، والتنظيم، والرقابة، والتقييم**

1- تمتلك العديد من الإدارات العامة خططًا إستراتيجية، إلا أنها في حاجة إلى مراجعة وترسيخ مضامين معايير النزاهة الوطنية وفقًا لمهامها واختصاصاتها وإبراز دورها الوطني في مكافحة الفساد، وعلى الرغم من وجود مصفوفة شركاء

الأساسية لبناء المؤسسة واستمراريتها ونجاحها، فالمتبع لأهم أسباب تراجع أداء مؤسساتنا يعود إلى حالة الإحباط التي تواجه الموظف الكفو، الأمر الذي يدفعه إلى ترك مؤسسته أو على الأقل أن يتحول إلى موظف تقليدي نتيجة عدم تقدير جهوده، وعليه، يجب على الفئات كلها التزام موقف واضح وحاسم يضمن بقاء الروح الإيجابية عالية ومستمرة لدى موظفيها، فما يميز الدول المتقدمة عن الدول النامية هو دعمهم الأكفاء ومساندتهم وتعزيزهم ضعيف الإمكانيات حتى يصبح كفؤًا.

## معيار فرعي (2): إدارة العلاقات مع متلقي الخدمة

1. على الرغم من توفير جميع الفئات أماكن مخصصة لمتلقي الخدمة، إلا أن هذه المرافق في حاجة إلى عناية أكبر بخصوص موقعها وترتيبها، بحيث يضمن شفافية الموقع والإجراءات والحرص على إنهاء إجراءات الخدمة كلها في الموقع، الأمر الذي سيحد من أي خطوات مشبوهة في أثناء الحصول على الخدمة، إضافة إلى مراعاة توفير متطلبات الخدمة لذوي الإعاقة الذين يحضرون إلى الإدارة العامة.

2. تجدر الإشارة إلى أن هذا المعيار يعد من المعايير الضعيفة جدًا لدى فئة البلديات على الرغم من أنها قطاع خدمي بامتياز، بل يُعدّ الأهم في التعامل مع متلقي الخدمة.

3. على الإدارات العامة وضع آليات واضحة تضمن انطباق شروط الحصول على الخدمة على المتلقين كافة، ويُعدّ التحول الرقمي أفضل الطرائق لضمان ذلك.

## معيار فرعي (3): إدارة العلاقات مع الموردين

1. يعاني هذا المعيار ضعفًا شاملاً في بنوده كلها، فعلى الإدارات العامة وضع منهجيات وإجراءات واضحة تضبط عمليات الجرد وإدارة المخزون، فهدر المال العام الناشئ عن ضعف ضبط هذه الأمور لا يستهان به، تجهيز خطط الشراء بصورة

منها: ضعف التمكين والتأهيل للصف الثاني، وعدم نقل المعارف الصريحة والضمنية وإيجاد الأفكار الملزمة للموظف لنشر هذه الخبرات ، فضلاً عن أن العلاقات السلبية تعطل الاتصال والتواصل الفاعل اللازم لتسهيل مرونة العمل، فنحن متمسكون بالفكر الإداري التقليدي، ولا يمكن أن نحظى ببيئة عمل صحية ومنجزة على الأصعدة كلها.

### معيار فرعي (3): إدارة المخاطر والأداء

1. ما يزال فكر إدارة المخاطر في بداياته وما تزال الوزارات تعاني عدم القدرة على التعامل معه بجدية، وفي ظل نظرة الهيئة إلى هذا الموضوع ومطالبها القطاع العام بوضع خطة مخاطر تتضمن المخاطر التي تُعدّ مدخلاً للفساد، نجد أنه على الإدارات العامة بناء قدرات موظفيها في هذا الجانب؛ لكي يتمكنوا من قراءة مخاطر مؤسستهم بصورة مهنية، وموضوعية، ومبنية على أسس علمية، ما يساهم في محاصرة الفساد والقضاء عليه، إضافة إلى ضمان سير أعمالها سيراً سليماً دون أي تأثير.

إن العديد من الإدارات العامة قد نسقت مع الهيئة تحديد مخاطر الفساد الخاصة بها، إلا أنها لم تنجز متابعة هذه المخاطر ولم تتخذ ما يلزم ولم تزود الهيئة بالنتائج.

وتُعدّ فئة البلديات من الجهات التي لم تنفذ هذه الخطة، إضافة إلى أن وزارة الإدارة المحلية على الرغم من كونها جزءاً رئيسياً في وضع المخاطر ومتابعتها مع البلديات إلا أنها لم تؤدي دورها في هذا المعيار أيضاً.

2. تسعى الهيئة إلى مساعدة القطاع العام على حمايته وموظفيه من أي شُبُهات فساد، وذلك عبر حث الإدارات العامة على وضع أسس تُحدّد عبئها الوظيفي الأكثر خطورة من حيث إنفاذها عرضة لممارسات وضغوطات قد تؤدي إلى ارتكاب جرائم فساد، وكذلك حثها على اعتماد إجراءات ضابطة للموظفين سواء عبر تدويرهم بعد مضي مدة معينة وعدم إبقائهم في مواقعهم والزامهم توقيع تعهدات معينة وأيضاً إخضاعهم لقانون الكسب

إستراتيجيين إلا أن هذه المصفوفة لا تعكس طبيعة الشراكة وأهميتها وانعكاسها على عمل الإدارة ولا تُظهر مدى مشاركتهم في خطتها، فالشريك قد يسهل تحقيق أهداف المؤسسة وقد يعطلها بناءً على مدى إدماجه فيها، ولوحظ عدم وجود توافق بين حجم المشاريع ومتطلباتها والموازنة المرصودة لها، الأمر الذي يوجب على الإدارات مراعاة الدقة عند تحديد الموازنة الخاصة بها.

على الإدارات العامة كذلك ترجمة إستراتيجياتها ومشاريعها إلى خطط تنفيذية واضحة المؤشرات والأهداف، تُتابع وتُقيّم وتُحدّد أسباب الانحراف إن وجدت وإجراءاتها التصحيحية ومتابعة الخطط التنفيذية للوحدة التنظيمية وتقييمها بالكيفية نفسها، إذ لا يمكن أن تصل أي إدارة إلى أهدافها دون المتابعة الجدية والدورية.

2- لوحظ أن العديد من الإدارات العامة عند بناء خططها الإستراتيجية الجديدة عدم تقييم الخطط المنتهية ومراجعتها وعدم الوقوف على أسباب عدم تحقيق أهدافها والبدء من الصفر، وهذا الأمر ما هو إلا دليل عدم الجدية والمهنية في وضع الإستراتيجيات وعدم البناء الناضج لمسار المؤسسة.

3- على الفئات جميعاً تفعيل لجان التخطيط ولجان الحاكمية؛ لما لها من انعكاس على جودة العمل ومخرجات القرارات وسلامة نتائجها، حيث تبين أن التزام لجان التخطيط تحديداً عقد اجتماعاتها وتوثيقها ضعيف على الرغم من النص على ذلك في أنظمة التنظيم الإداري الخاصة بكل إدارة ولها دور كبير في الوقوف على أهم إنجازاتها ومشكلاتها في الوقت المطلوب.

4- على الرغم من وجود عدد قليل جداً من اللجان الحاكمية لدى الإدارات العامة، إلا أنه لا توجد أي متابعة لمخرجاتها.

5- على جميع الفئات وضع سياسات إدارة المعرفة واعتمادها وتفعيلها على صعيد الاتصالات الداخلية والخارجية والإحلال الوظيفي والتعاقب، فالتتبع لحالة القطاع العام يجد أنه ما يزال يواجه عدم وجود بديل لأي موظف، وهذا نتيجة لأسباب عدة،



صورة تذكارية لزيارة لجنة الكرامة للمحاربين القدامى للهيئة

ومشاريع الأتمتة، وغيرها من الأمور، ما هو إلا نتيجة عدم الاهتمام بالشركاء الإستراتيجيين وأصحاب العلاقة وعدم الاعتراف بدورهم واختصاصهم.

4- إن وجود القطاع العام مرتبط بإدارة المرفق العام، وعليه، فإن ذلك يعني أن مؤسسات الدولة كلها موجودة من أجل خدمة المواطن، ولا يمكن أن تتحقق هذه الرؤية إن لم يكن هناك تشاركية مع متلقي الخدمة وانفتاح على متطلباته وتلبية ما يفوق توقعاته ضمن الإمكانيات المتاحة، وعليه، فإن على الفئات جميعها إجراء مسح دوري للوقوف فيه على مدى رضا متلقي الخدمة وأهم المشكلات والمعوقات التي تواجهه لغايات وضع توصيات حقيقية تُنفَّذ بما يحقق أعلى درجات الرضا لديه، إضافة إلى أهمية عقد لقاءات دورية مع متلقي الخدمة؛ لتحقيق علاقة تكاملية تسودها الثقة التي أصبحت هاجس القطاع العام في الوقت الحالي.

**المعياران الفرعيان (5) و(6): (الكفاءة، والفعالية، والاستدامة) و(الابتكار، والانفتاح، وإدارة التغيير)**  
1. على الإدارة العليا الانفتاح على موظفيها، خصوصاً عند وجود قرارات تسهم في تغيير سياسات العمل؛ لضمان تأييدهم وإنجاحهم أي جديد، إضافة إلى أن على جميع الفئات إجراء قياس دوري لرضا الموظفين والوقوف على أهم المعوقات التي

غير المشروع وسن مدونات سلوك خاصة بهم.

## معيار فرعي (4): المشاركة

1- على الإدارات العامة إشراك موظفيها كافة في إعداد آليات العمل، والهياكل التنظيمية، والقرارات التي ستؤدي إلى إضافات معينة على طبيعة المهام والعمل، والموازنة، والأوصاف الوظيفية، وأخذ التغذية الراجعة منهم حتى يؤدي العمل بصورة تكاملية ويطمئن الموظف بأنه جزء مهم من مؤسسته، وعليه، سيتحقق لديه الولاء الذي سيؤدي إلى إسهامه إسهاماً فاعلاً في نجاح مؤسسته.  
2- عملت الفئات كلها على تسمية ضباط ارتباط للتعاون مع الهيئة سواء في جانب النزاهة والامتثال لمعاييرها أو بجانب إنفاذ القانون، من حيث توفير الوثائق والمعززات للقضايا التحقيقية التي تنظرها الهيئة، وكان التركيز على مديري الرقابة الداخلية والشؤون القانونية؛ كونهم خط الدفاع الأول عن أي مؤسسة.

3- تأكيد أهمية نمذجة علاقات الإدارات العامة وشركائها الإستراتيجيين سواء عبر مذكرات تفاهم أو لجان مشتركة، إذ لا يمكن لأي مؤسسة أن تعمل بمعزل عن بقية المؤسسات؛ لأن المرونة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموضوعات المتداخلة تسهل إجراءات العمل وتحقق أهداف الجهات كلها. إن تعطل العديد من الإستراتيجيات، والتشريعات،

ذلك عند وضع الإستراتيجيات وصياغة الأهداف. وعلى الإدارات العامة الاطلاع على الممارسات الفضلى الدولية والإقليمية التي يمكن الاستعانة بها وتطبيقها للنهوض بالأداء والحفاظ على المال العام.

5. قد تكون جائحة كورونا أبرز الظروف الطارئة التي حلت على العالم أجمع إضافةً إلى الحروب، إلا أن الوقوف على أحداثها وآثارها وتداعياتها واجب لوضع الخطط البديلة والتنبؤ بأي أمر قد يعطل سير المرفق العام والدولة عمومًا، حتى نتمكن من التفوق على أي ظرف قد يحدث بأقل الخسائر.

6. في ظل التطور التكنولوجي، على الإدارات العامة كلها حماية أنظمتها وتوفير النسخ الاحتياطية من أعمالها، إضافة إلى دعم الحماية ضد الهجمات الإلكترونية التي تهدد أمنها المعلوماتي.

### أهم النتائج والإحصائيات الديموغرافية الخاصة باستبانة النزاهة:

• تهدف استبانة النزاهة المعتمدة من قبل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والشركاء الوطنيون المعتمدون إلى قياس التصورات والخبرات المباشرة وتقييمها للموظفين العاملين في مؤسسات القطاع العام المتعلقة بتنفيذ معايير النزاهة الوطنية، وتقييم الأداء بموضوعية، لدفعها إلى الانخراط بأعمال حقيقية وفعلية ملموسة لمكافحة الفساد والوقاية منه.

• إن هدف مؤشر النزاهة الوطني التأكد من أن وثائق الإدارات المستهدفة تتطابق مع ثقافة موظفيها، وإيمانًا بأن الموظف هو اللبنة الأولى والأساسية لنجاح أي إدارة، ولا يمكن السير قدمًا نحو أي تطور إذا لم تؤسس هذه اللبنة تأسيسًا سليمًا ولائقًا، فضلًا عن التزام أخلاقيات الوظيفة العامة ومعايير النزاهة الوطنية.

• وبالاطلاع على نتائج تحليل استبانة النزاهة المكونة من (51) بندًا موزعة على معايير النزاهة

تؤثر في نسبة الرضا، والخروج بتوصيات يمكن تنفيذها بغية إيجاد بيئة عمل جاذبة تشجع الولاء والانتماء.

2. في ظل عجز الموازنة وأهمية الحفاظ على المال العام، على الإدارات العامة تشجيع الأفكار الإبداعية التي تسهم في حماية المال العام، وإغلاق مداخل الفساد، وتحفيز الموظفين المخلصين حتى يكونوا قدوة لزملائهم؛ لأن مؤسساتنا ما تزال تتعامل مع الموظف العام والوظيفة العامة بطرائق تقليدية بحتة، الأمر الذي بدأنا نلمس آثاره المتمثلة في هجرة الكفاءات من القطاع العام إلى القطاع الخاص بصورة كبيرة، وممارسة أفعال الفساد دون أي اكرات.

وعلى الإدارات العامة بمختلف فئاتها الإسهام إسهامًا فاعلاً في الحملات التوعوية التي تنظمها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد؛ كون ذلك واجبًا وطنيًا على الجهات كلها، وعليها تقديم أفكار بناءة تدعم حملات الهيئة، فتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد واجب وطني لا يقتصر على الهيئة فقط.

3. إن منح الموظفين الجوائز الوطنية والدولية المتعلقة بجودة الأداء وما إلى ذلك يُعدّ دافعًا ومُحفِّزًا للتحسين والتطوير ونمذجة عمل القطاع العام، إلا أن ما وجدناه عبْرَ معززات الجهات المستهدفة بالمؤشر أن أغلبية هذه الجهات قد أضاعت وقت عملها في شقين: الشق الأول هو بناء حاجات الجوائز لغاية الحصول على الجائزة فقط دون تطبيق حقيقي للوثائق المعدة بهذا الخصوص، أما الشق الثاني، فهو العمل المعتاد دون أي نمذجة وتطوير على الرغم من أن هذه الجوائز تُعدّ من أفضل الأسباب للرقى بالأداء بصورة واقعية.

الآن، يُعدّ مؤشر النزاهة الوطني أيضًا خريطة طريق للإدارات العامة لتعزيز الإجراءات الاستباقية والوقائية وإغلاق مدخل الفساد.

4. تُعدّ المملكة جزءًا من هذا العالم، ولا يمكن فصله عنه وهناك العديد من الالتزامات الدولية التي يجب تحقيقها، ومنها أهداف التنمية المستدامة التي تدخل في مفاصل القطاع العام كلها، وذلك يحتاج إلى تضافر الجهود لتحقيقها، فيجب مراعاة



جانب من ورشة تدريبية حول النزاهة بالتعاون مع نقابة المهندسين الأردنيين

1- عُجِّت (3572) استبانة موزعة على موظفي إدارة عامة مستهدفة بالمؤشر. (99)

2- روعي التوزيع العادل للاستبانة بين الذكور والإناث وعدم حصرها على نوع دون آخر.

3- روعي تمثيل جميع الفئات وفقاً للمستوى التعليمي من دراسات عليا وحتى ما دون الثانوية العامة، وعليه، لم يهْمَش أي مستوى.

4- روعيت الفئات والمسميات الوظيفية دون إهمال لأي فئة، ونلاحظ أن الوزراء والمديرين العامين ومن يوازيهم أيضاً قد شاركوا في تعبئة الاستبانة.

5- أشركت الفئات العمرية التي بدأت من عمر 18 سنة إلى من هم فوق 55 سنة؛ بغية التأكد من مدى إلمام الموظفين بمعايير النزاهة الوطنية ومدى تطبيق هذه المعايير داخل مؤسساتهم.

الوطنية، نجد إجماع موظفي الفئات (الوزارات، والهيئات والدوائر المستقلة، والمستشفيات الحكومية والجامعية، والجامعات الحكومية، والبلديات) على تميّز مؤسساتهم وجديتها بمعيار المساءلة والمحاسبة، إلا أن عليها تطبيق معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص الذي يعد الأدنى تطبيقاً لديها، وقد ركزت بنود الاستبانة في هذا المعيار على العدالة في التنافس على التعيينات، والوظائف الإشرافية والقيادية، والتدريب، ووجود طرائق تسهل التواصل بين الموظفين والإدارة العليا، فمسيرة الإصلاح تستدعي (قيادة) حازمة وملهمة يُقتدى بها، (موظفًا عامًا) نزيهاً وكفوؤاً، (مواطنًا) واعياً ومخلصاً.

• إن من مخرجات أي مؤشر وجود بيانات وإحصائيات مميزة يجب الإشارة إليها وإظهار أهميتها، وأبرز هذه الأرقام والإحصائيات الخاصة بقافلة النزاهة، استبانة النزاهة **كانت على النحو الآتي:**

## المشتملات الديموغرافية لمجتمع الدراسة

النسبة	العدد	الجنس
45%	1597	أنثى
55%	1975	ذكر
<b>المحافظة</b>		
8%	274	إربد
6%	211	البلقاء
4%	150	الزرقاء
1%	25	الطفيلة
1%	50	العقبة
3%	107	الكرك
1%	52	الفرق
3%	115	جرش
2%	64	عجلون
68%	2445	عمان
1%	42	مأدبا
1%	37	معان
<b>المؤهل الأكاديمي</b>		
24%	862	دبلوم متوسط فأقل
76%	2710	بكالوريوس فأعلى
<b>الفئة والمستوى الوظيفي</b>		
5%	174	الفئة العليا
66%	2353	الفئة الأولى
29%	1045	الفئة الثانية/ الفئة الثالثة/ عقود شراء خدمات
100%	3572	<b>المجموع</b>

والمساواة وتكافؤ الفرص، والحاكمية الرشيدة) ومتطلباتها، فقد حققت بلدية الزرقاء قفزة نوعية في إطار عملها من ناحية إدارية ومالية عبر تبني حزمة من الإجراءات التصحيحية والتصويبية وتطبيق إجراءات إدارية ومالية جديدة على أرض الواقع، وتنفيذ العديد من الإجراءات الاستباقية والتدابير الاحترازية التي حققت عبر نتائجها وفراً، ومنعت هدر المال العام لصالح خزينة البلدية بمبلغ مقداره (ثمانية وعشرون مليوناً ومئة وخمسة

## قصة نجاح/ بلدية الزرقاء

حصلت بلدية الزرقاء على المركز الأول في فئة البلديات بنسبة (52.15%) في مؤشر النزاهة الوطني، هذا الحافز جعل بلدية الزرقاء تتبنى معايير النزاهة الوطنية وتسعى إلى ترسيخها عبر الاستفادة من مصفوفة فحص الامتثال المعتمدة للمؤشر، وعبر الاستجابة للمعايير الخمسة: (سيادة القانون، والمساءلة والمحاسبة، والشفافية، والعدالة

# التقرير السنوي 2023

إن تفعيل الجانب الوقائي كما حصل في بلدية الزرقاء ما هو إلا دليل على أهمية الإجراءات الاستباقية التي لا يمكن الاستهانة بها، ودورها المهم والفاعل في وقف هدر المال العام واسترداده ضمن إطار زمني لا يذكر ودون كلف مادية.

وخمسون ألفاً ومئتان وخمسة وأربعون ديناراً)، وقد تابعت الهيئة ذلك للتأكد من صحة المبالغ كلها الواردة أعلاه بالمعززة الخطية الرسمية والتحقق من تطبيق تلك الإجراءات على أرض الواقع عبر الزيارات الميدانية.

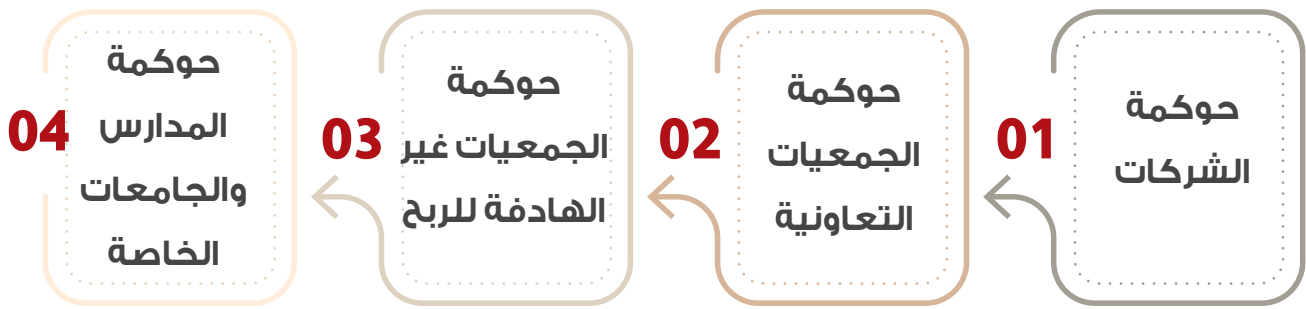
## أهم الإجراءات التي طبقتها بلدية الزرقاء تمثلت بما يأتي:

الإجراءات التي أوقفت الهدر أو حققت الوفّر للبلدية		
نوع المنفعة	قيمة المبلغ	الإجراء
وفر مالي (وقف هدر) خلال العامين 2022 و2023م	ثلاثة ملايين دينار.	تفعيل كراج البلدية ووقف الإصلاحات بالكراجات الخارجية.
وفر مالي (وقف هدر) خلال العامين 2022 و2023م	مئة وثلاثة وسبعون ألفاً وأربعة وستون ديناراً.	تفعيل نظام البصمة الرقمية.
وفر مالي (وقف هدر) خلال العامين 2022 و2023م	مئة وثلاثة وعشرون ألفاً وتسعمئة وواحد وثمانون ديناراً.	إنهاء خدمات (210 موظفين) غير الملتزمين بالدوام.
وفر مالي (وقف هدر) كانت تدفع سنوياً	سبعة وثلاثون ألفاً ومئتا دينار.	إخلاء مبانٍ عدة استأجرتها البلدية وأعدت تأهيل مبانٍ مملوكة للبلدية واستثمرتها.
الإجراءات التي استردت بها أموال للبلدية		
نوع المنفعة	قيمة المبلغ	الإجراء
تحصيل أموال واستردادها من تاريخ 2023/1/1م – 2023/2/21م كانت مستحقة وغير محصلة.	أربعة ملايين ومئتا ألف دينار.	تحصيل عوائد تنظيم، وضرائب أبنية، ومسققات، وعوائد تعييد، وغراماتها التأخيرية باتباع سياسات جديدة.
تحصيل أموال واستردادها كانت مستحقة وغير محصلة، دفع عدد كبير للمبالغ المترتبة عليهم، وقبّلت التسوية من البقية بتسديد دفعة وتقسيط الباقي (كامل المبلغ مضمون برسم التحصيل).	تسعة عشر مليوناً وثلاثمئة وواحد وعشرون ألف دينار.	إيقاع الحجز التحفظي على أموال المكلفين المتخلفين عن دفع الالتزامات والذمم المترتبة عليهم للبلدية (المبالغ التي تزيد على 500 دينار أو الممتنعين عن الدفع مدة تزيد على ثلاث سنوات فأكثر).
رفع قيمة المبالغ المحصلة من عملية التخمين خلال الأشهر الأولى من عام 2024	مليون وثلاثمئة ألف دينار.	زيادة عدد لجان التخمين وتزويدهم بأجهزة تابلت محمولة مربوطة بالدائرة المعنية في البلدية.
ثلاثة ملايين وثلاثمئة وأربعة وثلاثون ألفاً ومئتان وخمسة وأربعون ديناراً.		مجموع مبالغ الإجراءات التي حققت وفراً وأوقفت الهدر.
أربعة وعشرون مليوناً وثمانمئة وواحد وعشرون ألف دينار.		مجموع مبالغ الإجراءات التي أسهمت الهيئة في استردادها.
ثمانية وعشرون مليوناً ومئة وخمسة وخمسون ألفاً ومئتان وخمسة وأربعون ديناراً.		المجموع الكلي

## ٢. الامتثال لمعايير الحوكمة الرشيدة في القطاع الخاص:

وانطلاقاً من مهمات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وأهدافها بضمان التزام مبادئ النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد عبّر التأكد من تنفيذ مؤسسات الرقابة على القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بوضع معايير الحوكمة الرشيدة وسلامة تطبيقها، فقد تابعت الهيئة (16) إدارة عامة معنية بذلك على النحو الآتي:

يُعدّ القطاع الخاص الشريان الحيوي الذي يغذي ويؤثر في النمو الاقتصادي ويوفر فرص العمل، كما يُعدّ المساهم الرئيس في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه المملكة، إلا أنه في حاجة ملحة إلى الإدراك والتنظيم والمساءلة لضمان كفاءته وفعاليتيه.



### الامتثال لمعايير الحوكمة الرشيدة في القطاع الخاص

#### أولاً: حوكمة الشركات

النوع والاختصاص	الجهة الرقابية	التحضير للدليل	اعتماد الدليل	نشر الدليل وتعميمه	المتابعة والتقييم	تقارير دورية
1 - البنوك (تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك)	البنك المركزي الأردني	تم	تم	تم	تم	قيد الإجراء
2 - شركات التأمين (تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التأمين)		تم	تم	تم	تم	قيد الإجراء
3 - الشركات المساهمة العامة المدرجة (تعليمات حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة لسنة 2017)	هيئة الأوراق المالية	تم	تم	تم	تم	تم
4 - الشركات قواعد حوكمة الشركات الأردنية	دائرة مراقبة الشركات	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء	قيد الإجراء	قيد الإجراء
5 - الشركات المملوكة بالكامل للشركة	شركة إدارة الاستثمارات الحكومية	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء	قيد الإجراء	قيد الإجراء

بعض البنود من تعليمات الحوكمة وقيود المخالفات في سجل هذه الشركات لدى هيئة الأوراق المالية، وتأكيداً بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب المخالفات والتزامها مستقبلاً بنود تقرير الحوكمة.

## 3. البنك المركزي الأردني

### 1. قطاع البنوك:

حيث أشار البنك المركزي الأردني إلى ما يأتي:

- تلتزم البنوك الأردنية وعددها (15) بنكاً تضمين تقريرها السنوي بمدى تطبيقها دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بها وفقاً للتعليمات النافذة للحوكمة المؤسسية للبنوك.
- تلتزم فروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة وعددها (5) التعليمات بالقدر الذي ينطبق عليها.

### 2. قطاع شركات التأمين:

- يتابع البنك المركزي الأردني مدى امتثال شركات التأمين ومدى تصويب أوضاعها، وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية الجديدة.
- أجرى البنك المركزي الأردني جولات تفتيشية على عدد من شركات التأمين؛ بغية التأكد من مدى التزامها أحكام القانون والأنظمة والتعليمات كلها، بما في ذلك تعليمات الحوكمة الخاصة بشركات التأمين، ما تزال هذه الشركات قيد المتابعة.

### 4. شركة إدارة الاستثمارات الحكومية

أ- تشكيل لجنة حوكمة منبثقة عن مجلس الإدارة لدراسة قواعد حوكمة الشركات المملوكة بالكامل للحكومة، وستعرض على مجلس الإدارة للموافقة عليها.

ب- إعداد الشركة حالياً وعبر لجان عدة منبثقة عن مجلس الإدارة آلية لمتابعة إجراءات الحوكمة بالشركات المملوكة بالكامل للحكومة والتأكد من مدى تطبيقها.

ج- عدد الشركات التابعة لشركة إدارة الاستثمارات الحكومية (14) شركة.

## 1. دائرة مراقبة الشركات

أعدت مسودة تعليمات خاصة بقواعد حوكمة الشركات المساهمة لسنة 2023م، ما تزال لدى ديوان التشريع والرأي.

## 2. هيئة الأوراق المالية

أ) بلغ عدد الشركات المساهمة المدرجة في السوق النظامي (167) شركة، توبعت من حيث مدى التزامها تسليم تقرير الحوكمة على النحو الآتي:

1. زوّدت (151) شركة هيئة الأوراق المالية بتقرير الحوكمة في موعده ما نسبته (90.4%) من إجمالي عدد الشركات.

2. توبعت الشركات التي لم تزود هيئة الأوراق المالية بالتقرير السنوي وعددها (16) شركة، حيث زوّدت (10 شركات) منها هيئة الأوراق المالية بالتقرير السنوي، مُتضمناً تقرير الحوكمة، وتبقى (6) شركات لم تزود هيئة الأوراق المالية بالتقرير السنوي.

### ب) تقييم تقارير الحوكمة

روجعت تقارير الحوكمة للشركات المدرجة ودُققت وقُسمت مجموعتين:

- المجموعة الأولى: (43) شركة تبين وجود نقص في بنود تقرير الحوكمة الخاص بها، و(22) شركة من هذه الشركات قد تكرر النقص في ذات البنود في تقريرها العام الماضي، علماً أنّ الهيئة أكدت ضرورة التزامها مستقبلاً.

- المجموعة الثانية: (21) شركة، تبين مخالفتها بعض أحكام تعليمات الحوكمة، إلا أن هذه المخالفات لا تُعدّ ضمن النقص في بنود تقرير الحوكمة وفقاً لنص المادة (17) من تعليمات الحوكمة، لكنها تُعدّ مخالفة لبعض أحكام تعليمات الحوكمة الأخرى، وعليه، اتُخذت الإجراءات الآتية:

1. تأكيد الشركات المخالفة لبعض أحكام تعليمات الحوكمة بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب المخالفات والتزامها مستقبلاً البنود الواجب تضمينها في تقرير الحوكمة.

2. توجيه تنبيه إلى الشركات التي تكررت مخالفتها

### ثانياً: حوكمة الجمعيات التعاونية

استبانة لقياس مدى امتثال الجمعيات التعاونية لمبادئ الحوكمة. وقد أصدرت الهيئة عُرْ إجراءات المتابعة للمؤسسة التعاونية عدداً من التوصيات لتفعيل دورها الرقابي على هذا القطاع من تدريب، وتقييم، وإصدار تقارير، ومتابعة، واتخاذ إجراءات بحق الجمعيات التعاونية غير المتمثلة لدليل الحوكمة، إلا أن التوصيات ما تزال قيد الإجراء.

يُعدّ قطاع الجمعيات التعاونية من القطاعات المهمة والرئيسية، وتُعدّ المؤسسة التعاونية الأردنية الجهة المسؤولة عنه رقابةً وحوكمةً، حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية في محافظات المملكة (1484) جمعية، وفي إطار العمل التشاركي بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والمؤسسة التعاونية الأردنية أُعدّ دليل حوكمة الجمعيات التعاونية ونُشر وعمّم، فضلاً عن تصميم

### ثالثاً: حوكمة الجمعيات غير الهادفة للربح

الدليل	الجهة الرقابية المعنية	التحضير للدليل	اعتماد الدليل	نشر	المتابعة	تقارير دورية
1	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	تم	تم	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء
2	وزارة الصحة	تم	تم	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء
3	وزارة السياحة والآثار	تم	تم	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء
4	وزارة الثقافة	تم	تم	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء
5	وزارة البيئة	تم	تم	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء
6	وزارة الزراعة	تم	تم	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء
7	وزارة الداخلية	تم	تم	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء
8	وزارة التنمية الاجتماعية	تم	تم	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء
9	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	تم	تم	تم	قيد الإجراء	قيد الإجراء

وقد أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية دليل حوكمة الجمعيات غير الربحية ممثلة بسجل الجمعيات بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ودائرة مراقبة الشركات وعُرْ مبادرة الحكومات الشفافة، وقد اشتمل هذا الدليل على مجموعة من المعايير الطوعية والإلزامية لتطوير الحوكمة داخل الجمعيات الذي أقر بموجب قرار مجلس إدارة سجل الجمعيات، حيث تضمن القرار تعميمه على جميع الوزارات المختصة للعمل بمضمونه وتعميمه على الجمعيات الخاضعة لها وعلى الموقع الإلكتروني لسجل الجمعيات.

يُعدّ قطاع الجمعيات غير الربحية من القطاعات المهمة جداً والخطرة التي يجب التعامل معها من كَثْب وبصورة جدية؛ حيث يتحتم على الجهات الرقابية المعنية به تفعيل دورها الرقابي المنصوص عليه بموجب قانون الجمعيات رقم (51) لسنة (2008) وتعديلاته، إضافة إلى النظر جدياً إلى تعديل القانون ليوأكب المستجدات.

يُذكر أن عدد الجمعيات المسجلة في سجل الجمعيات (6583) جمعية، منها (3883) جمعية تحت مظلة وزارة التنمية الاجتماعية.

## رابعاً: حوكمة المدارس والجامعات الخاصة

ج- تُعدُّ الوزارة حاليًا دليل الحوكمة الخاص لاعتماده في المدارس الخاصة وفقاً للخطة المعدة بهذا الخصوص.

2. هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها

1. عدد الجامعات الخاصة التي أُخضعت لدليل الحوكمة 21 جامعة، زوّدت ثمانى عشرة جامعة الهيئة بالبيانات المطلوبة، وتعهّدت الجامعات الثلاث المتبقية بتزويدها بالمطلوب.

2. درست هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها وحلّلت المصفوفة الواردة في دليل الحوكمة الخاص بالجامعات الخاصة، حيث توصلت إلى أن معظم الجامعات الخاصة تلتزم المعايير الواردة في الدليل بنسبة (85%).

3. يُعدُّ التزام معياري التشريعات ومجالس الحاكمية الأعلى نسبةً، حيث حققا (83%)، في ما حصل معيار المساءلة والمحاسبة على أقل نسبة التزام وبمعدل (39%).

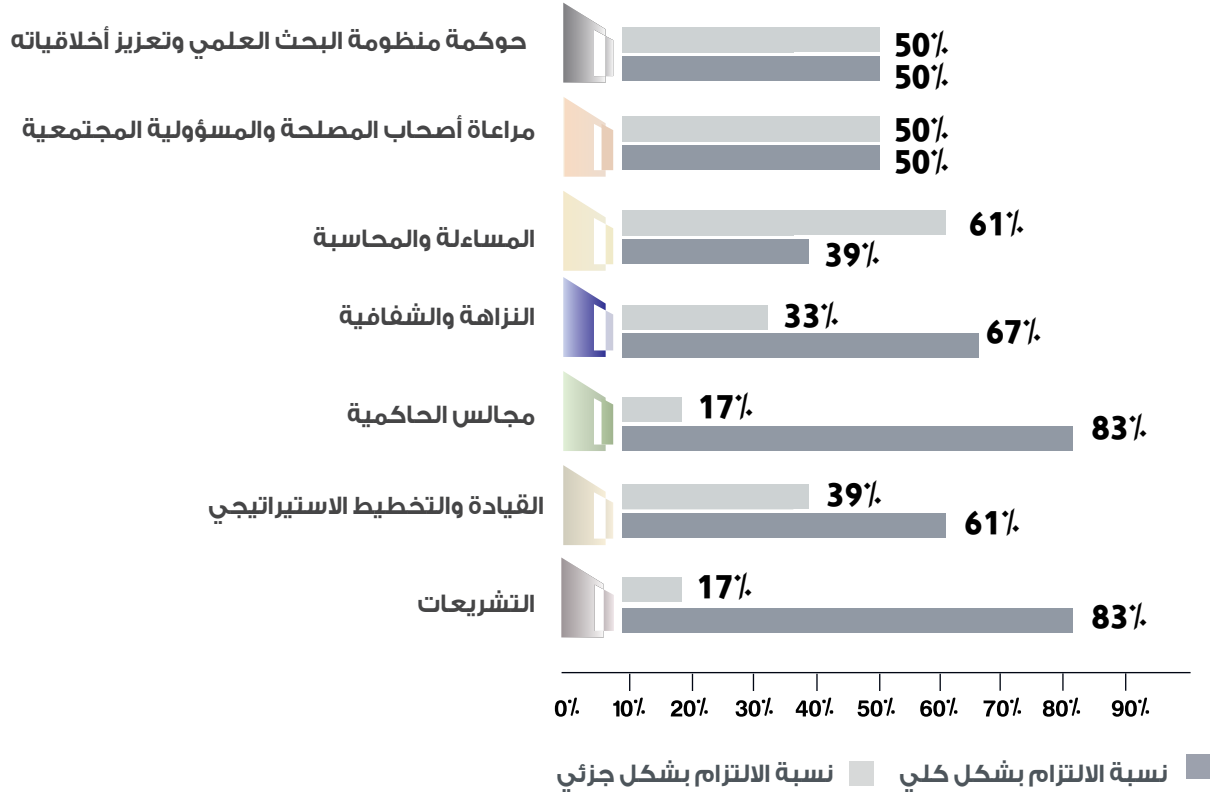
استهدفت الهيئة في إطار عملها الوقائي والاستباقي قطاعي المدارس والجامعات الخاصة بمبادئ الحوكمة، حيث نسقت وتابعت مع الجهات الرقابية (وزارة التربية والتعليم، وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها)؛ لغايات التأكد من حوكمة هذين القطاعين المهمين على النحو الآتي:

1. وزارة التربية والتعليم:  
أ- تُعدُّ المؤسسات التعليمية الخاصة ذات خصوصية كونها مؤسسات استثمارية تقدم خدمات تعليمية، وتسهم في ما نسبته 25%-30% من الخدمات التعليمية لوزارة التربية والتعليم، حيث بلغ عدد هذه المدارس وفقاً للعام الدراسي 2023/2022م (3234) مدرسة، وعدد الطلبة المتحقيين فيها (555141) طالباً وطالبة. تسهم هذه المؤسسات التعليمية في الحد من البطالة، حيث يعمل فيها (58301) معلم وإداري وعامل.  
ب- تخضع المدارس الخاصة جميعها لولاية وزارة التربية والتعليم الرقابية باستثناء مدارس الجاليات الدولية.

1. أهم نتائج تقييم الجامعات الخاصة ومدى التزامها دليل حوكمة الجامعات الخاصة هي:

المعيار	ملتزم التزاماً كلياً	ملتزم التزاماً جزئياً
التشريعات	83%	17%
القيادة والتخطيط الإستراتيجي	61%	39%
مجالس الحاكمية	83%	17%
النزاهة والشفافية	67%	33%
المساءلة والمحاسبة	39%	61%
مراعاة أصحاب المصلحة والمسؤولية المجتمعية	50%	50%
حوكمة منظومة البحث العلمي وتعزيز أخلاقياته	50%	50%

## 2. المخطط البياني يوضح النتائج:



### نتائج تقييم الجامعات الخاصة ومدى التزامها بدليل حوكمة الجامعات الخاصة للعام 2023

3. أصدرت هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي عدداً من التوصيات للجامعات الخاصة بناءً على النتائج آنفة الذكر، ومن أهمها:

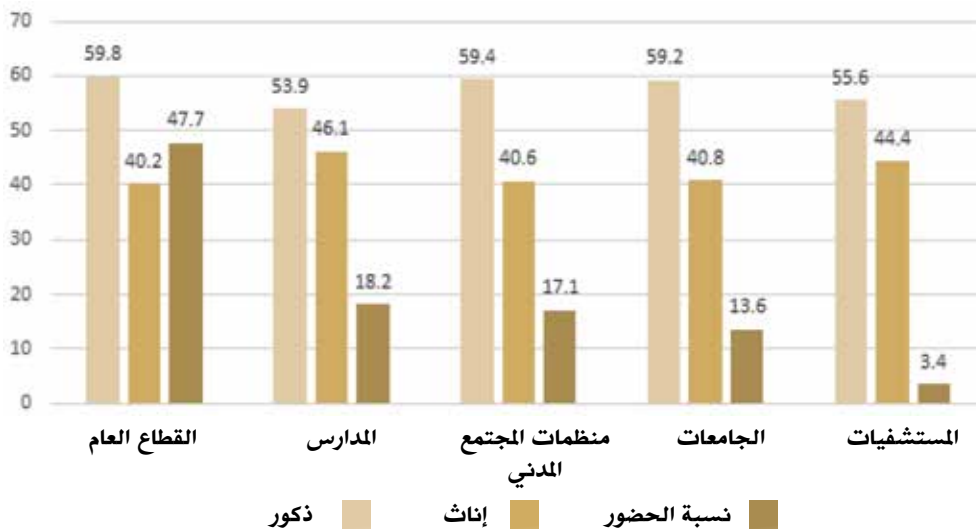
- إيلاء المعايير الأولوية عند تطبيقها في بعض الجامعات التي كانت نسبة تقييمها متوسطة.
- إيجاد نظام فاعل لمحاسبة الإدارة العليا ومساءلتها في ما يتعلق بالخطط الإستراتيجية.
- قيام الجامعات بكفالة حق العاملين بمساءلة أعضاء مجالس الإدارة عند الحاجة.
- إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- تنشيط الجامعات للمشاركة مع المجتمع المحلي في مشروعات الاستثمار الجامعي.
- بناء آلية لمراجعة الهياكل التنظيمية في الجامعات.
- تصميم آلية لإعداد المهام والمسؤوليات والأوصاف الوظيفية وتوثيقها ومراجعتها.
- تنظيم الجامعات الدورات والورش التي تعزز مفهوم المهنية والمؤسسية والتنمية المهنية للعاملين.
- تطوير مدونة السلوك الوظيفي للعاملين في الجامعات وتبنيها.
- توجيه القيادات الجامعية إلى إنشاء علاقات توأمة مع الجامعات الدولية.
- تطوير آليات تفاعل الطلبة مع المجتمع المحلي.



لقاءات توعوية لتعزيز الوعي بمعايير النزاهة

ومكافحة الفساد استهدفت عُرُها عدداً من الجهات، حيث بلغت نسبة مشاركة الذكور في هذه المحاضرات (57.5٪)، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث (42.5٪) كما هو موضح في الشكل التالي:

تنفذ الهيئة ضمن محور تعزيز النزاهة والوقاية العديد من الجهود التوعوية المتخصصة عُرُ برامج توعية تستهدف الفئات جميعها، حيث نفذت الهيئة (141) محاضرة توعوية عن معايير النزاهة الوطنية

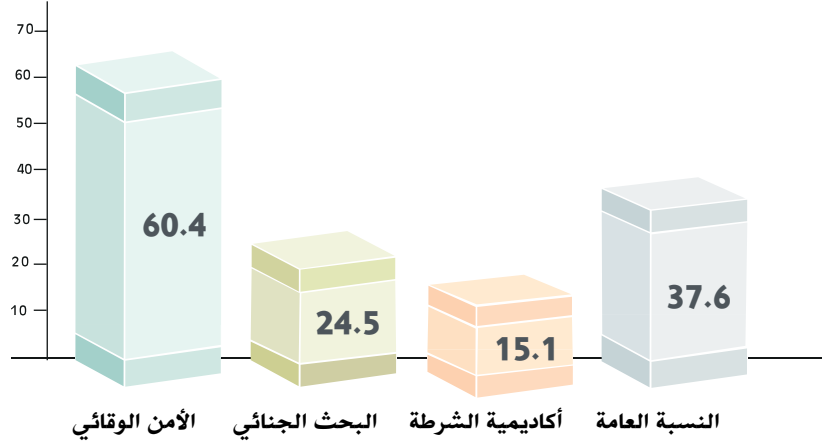


التوزيع النسبي لمحاضرات التوعية التي عُقدت عام 2023م بحسب القطاعات المستهدفة والجنس.

## الفصل الأول

2. أُلقيت (53) محاضرة توعوية بمعايير النزاهة الوطنية لكوادر مديرية الأمن العام في عدد من إداراتها كما هو موضح في الشكل التالي:

1. يلاحظ من هذه النتائج أن تركيز تنفيذ اللقاءات والمحاضرات في القطاع التعليمي بنسبة تجاوزت (31%) في المدارس والجامعات، حيث يعزى ذلك إلى توجه الهيئة إلى التركيز على شريحة الشباب.



التوزيع النسبي لمحاضرات التوعية التي عُقدت عام 2023م بالتعاون مع مديرية الأمن العام بحسب الإدارات

المحافظة/ المنطقة	عدد اللقاءات والنسبة		ذكور		إناث		العدد الكلي	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
العاصمة	128	90.8	2820	67.6	1352	32.4	4172	100
إربد	4	2.8	114	74.0	40	26.0	154	100
البلقاء	4	2.8	102	83.6	20	16.4	122	100
الكرك	2	1.4	80	88.9	10	11.1	90	100
الزرقاء	1	0.7	30	100	0	0	30	100
البتراء	1	0.7	20	66.7	10	33.3	30	100
مأدبا	1	0.7	100	100	0	0	100	100
المجموع	141	100.0	3266	69.5	1432	30.5	4698	100

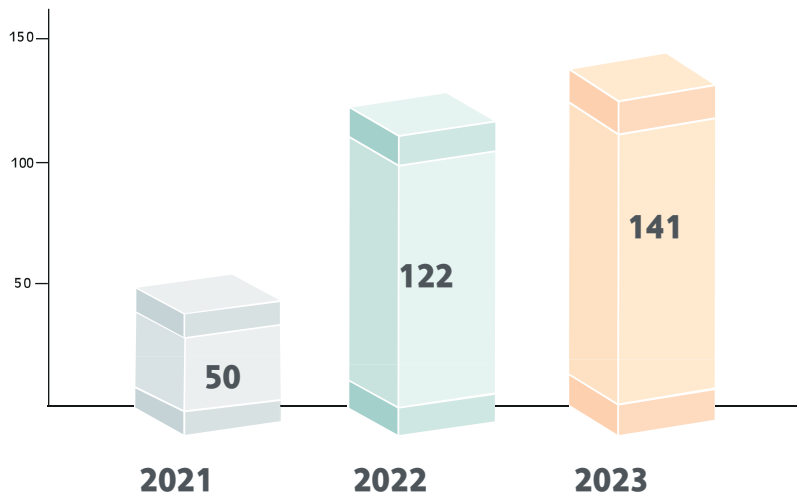
التوزيع النسبي للمحاضرات بحسب المحافظة/ المنطقة والجنس

## التقرير السنوي 2023

محاضرة مقارنة مع (122) محاضرة خلال عام 2022 بنسبة زيادة بلغت حوالي (16.%)، بالإضافة إلى اعتماد برنامج ممنهج يستهدف القطاعات كلها مع التركيز على قطاع التعليم، علماً أنّ هذه المحاضرات ألقاها عدد من المحاضرين والمدربين المعتمدين في الهيئة من مختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية، كما شارك رئيس الهيئة وأعضاء المجلس والأمين العام في تقديم العديد من اللقاءات ذات الطابع التوعوي، يُشار إلى أنّ الوحدتين التنظيميتين المركزيتين في مجال التوعية هما وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة وكذلك قسم التوعية في مديرية النزاهة.

ويتضح من الجدول السابق أنّ نسبة المحاضرات التي عُقدت في محافظة العاصمة بلغت حوالي (91.%)، تلاها إربد والبلقاء بنسبة بلغت حوالي (3.%) لكل محافظة منهما، وأقل محاضرات كانت في محافظتي مادبا والزرقاء بنسبة بلغت أقل من (1.%)، ويعزى ذلك إلى تركّز الوزارات والدوائر الحكومية في محافظة العاصمة.

وبمقارنة إنجازات الهيئة بمجال التوعية خلال السنوات (2021 - 2023م)، نلاحظ من الشكل (3) أدناه أنّ عدد المحاضرات التوعوية زاد خلال عام 2023م، حيث أقيمت (141)



عدد اللقاءات والمحاضرات التي أقيمت خلال السنوات 2023-2021م

تعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام المختلفة، وتفعيل التواصل المستمر مع الجمهور والشركاء وفئات المجتمع كلها، عبّر إعداد الحملات الإعلامية وتنفيذها، وصياغة الأخبار والتقارير الصحفية والإضاءات التوعوية ونشرها عبر وسائل الإعلام، والموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، ومِنصاتها على

وبهدف إيصال رسائل الهيئة إلى مختلف شرائح المجتمع وعبر الوسائل المتاحة كلها لإبراز هويّة الهيئة وإنجازاتها وتوضيح دورها في مكافحة الفساد وترسيخ معايير النزاهة الوطنية، والتعريف بالأنشطة والفعاليات التي تُنظّمها وتشارك بها والخدمات التي تُقدّمها، ويحدث ذلك عبر

## الفصل الأول

استقطاب زوّار جدد ومتصفّحين على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة، ولحساباتها على قنوات التواصل الاجتماعي، حيث بلغ عدد زوار الموقع الإلكتروني عام 2023م (859037) زائرًا، أما منصات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي، فقد بلغ عدد متابعي صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» (7989) متابعًا، ليبلغ العدد الإجمالي للمتابعين (124200) متابعًا، في ما بلغ عدد متابعي حساب الهيئة على إكس (تويتر سابقًا) (3200) متابع، ليصبح عدد المتابعين الإجمالي (19800) متابعًا.

مواقع التواصل الاجتماعي عام 2023م على النحو الآتي:

- نشر (182) خبرًا وفيديو ومنشورًا على حسابات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي.
- نشر (54) خبرًا على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة.
- التنسيق مع وسائل الإعلام المرئي والمسموع حيث أجري 16 لقاءً تلفزيونيًا وإذاعيًا مع مسؤولين في الهيئة.
- نجاح وحدة الإعلام خلال العام 2023م في

عدد اللقاءات التلفزيونية والمقابلات الإذاعية	عدد الأخبار والفيديوهات والمنشورات على حسابات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي	عدد الأخبار المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة	العدد الإجمالي للمتابعين / الزوار نهاية العام 2023م	عدد المتابعين / الزوار / المتصفّحين بداية العام 2023م	قنوات التواصل
			4150500	3291463	الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة
16	182	54	124200	116211	"الفيسبوك"
			19800	16600	"تويتر"

### تقرير صفحة الفيس بوك خلال العام 2023م

زيارات الصفحة	المتابعون	التفاعل	الوصول إلى الحسابات
203 آلاف	125 ألفًا	79.1 ألفًا	2.5 (مليونان ونصف المليون)
المتابعات الجديدة	عدد المحادثات	الوصول المتكرر	عدد المنشورات
10.8 ألف	549	7700500	160

## الحملة:

المشاركات	الوصول	عدد المنشورات	الحملة
1811	1734900	9	بلّغ، وهيئة النزاهة تحميك
2459	1385700	7	مؤشر النزاهة الوطني
3859	2079900	12	معايير النزاهة

## الحملة الإعلامية

جهود الهيئة في بناء قدرات العاملين في مؤسسات الإدارة العامة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد ورفع كفاياتهم لتنفيذ هذه المعايير وتطبيق التطبيق الأمثل، وتعاونت الهيئة مع الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية ووسائل الإعلام على نشر فيديوهات الحملة، والإضاءات التوعوية المتعلقة بكل معيار على مواقعها الإلكترونية الرسمية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وقد زار فريق من وحدة الإعلام عددًا من مؤسسات الإدارة العامة للتوعية وتنسيق آليات التعاون لتحقيق هدف الحملة.

### 2. «بلّغ، وهيئة النزاهة تحميك»

أطلقت الهيئة حملة إعلامية لتشجيع المواطنين على التقدّم بالشكاوى والإبانات عمّا يشهدونه أو يتعرضون له من حالات فساد، ولتعريفهم بأن الهيئة توفر للمُبلّغين الحماية بشقيها الوظيفية والجسدية، وكان شعار الحملة: «بلّغ، وهيئة النزاهة تحميك». جاءت هذه الحملة الإعلامية لتأكيد ضرورة أنّ مكافحة ممارسات الفساد مسؤولية

عزّزت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد عبْر وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة خلال العام 2023م التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة ومؤسسات الإدارة العامة؛ بهدف إدماج رسائل الهيئة وأخبارها في المحتوى الإعلامي الذي تنشره هذه المؤسسات عبْر منصاتهما كلها؛ وذلك لترسيخ القيم الإيجابية للنزاهة لدى شرائح المجتمع كلها، والتوعية بأهمية أشكال الفساد ونبذها والتحذير من خطورتها على المجتمع، وتحفيزهم إلى المشاركة في محاربة الفساد عبْر الإبلاغ عن شُبّهات الفساد التي يشهدونها أو يتعرضون لها، وتحقيقًا لهذا الهدف وتنفيذًا للإسهام في مساعي الهيئة المستمرة في مجال التوعية والوقاية، فقد أطلقت الهيئة خلال العام 2023م أربع حملات إعلامية استهدفت عبْرها شرائح المجتمع كلها ومؤسسات الإدارة العامة وموظفيها، وكانت كالتالي:

### 1. «معايير النزاهة الوطنية»

أطلقت حملة إعلامية توعوية بهدف ترسيخ معايير النزاهة الوطنية لدى موظفي الدولة وتعزيز

الإدارة العامة إلى التنافس والانخراط في أعمالٍ حقيقية وفعلية ملموسة لمكافحة الفساد والوقاية منه عبْرَ تطبيقها معايير النزاهة الوطنية، ما يساهم في تفعيل القيم والقواعد السلوكية والارتقاء بجودة خدمات تلك المؤسسات، الأمر الذي يعزز الثقة بأدائها، حيث نُشرت الأخبار الخاصة بالمؤشر ونتائجه في وسائل الإعلام المختلفة، وأُعلنت أسماء الجهات الحاصلة على المراكز الأولى للفئات التي تضمنها المؤشر في وسائل الإعلام المختلفة ومنصات مواقع التواصل الرسمية لمؤسسات الإدارة العامة، واللوحات الإعلانية الإلكترونية في طرقات العاصمة بالتعاون مع أمانة عمان.

### 4. «أسبوع التوعية بمعايير النزاهة الوطنية ومخاطر الفساد»

انطلاقاً من تفاعل الهيئة مع مناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد أطلقت أسبوعاً توعوياً في شهر كانون أول للعام 2023م، بهدف التوعية بمخاطر أفعال الفساد استهدف موظفي الإدارة العامة وطلبة الجامعات والمدارس.

شهد هذا الأسبوع تكثيفاً لنشر الإضاءات والرسائل التوعوية التي تحثّ المواطنين على نبذ الفساد ومحاربه والتخلي بقيم النزاهة، فضلاً عن تكثيف اللقاءات التوعوية لشرائح المجتمع كلها، ونُشرت الإضاءات عبْرَ وسائل التواصل الاجتماعي لمختلف الوزارات ومؤسسات الإدارة العامة وعرضها على اللوحات الإلكترونية في بعض بلديات المملكة.

تكاملية وأنّ المواطن شريك أساسي في القضاء عليها برفضها والإبلاغ عنها، وأنّ الإبلاغ عن أفعال الفساد مؤشّر على وعي المواطن، وأنّ المبلّغين والشهود والمخبرين والخبراء مصدر أساسي للمعلومات، لتؤدي الهيئة دورها في حمايتهم من الانتقام أو التهديد أو الترهيب أو الإساءة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الدعم الحكومي أسهم في إنجاح هذه الحملة، حيث أوعز دولة رئيس الوزراء إلى الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية والبلديات ومجالس الخدمات المشتركة وأمانة عمان والجامعات والشركات المملوكة للحكومة دعم الحملة وإعادة مشاركة الإضاءات التوعوية والفيديوهات المتعلقة بها على مواقعها الإلكترونية الرسمية وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي ومشاركة الهاشتاغ الخاص بالحملة، وتعاونت وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة مع التلفزيون الأردني على إنتاج فيديو تمثيلي توعوي، وبُثّ عبر التلفزيون الأردني وعدد من الفضائيات المحلية ونُشر على مواقع التواصل الاجتماعي الرسمية في عدد من الوزارات والدوائر الرسمية.

### 3. «نتائج مؤشر النزاهة الوطني»

بعد الإعلان عن نتائج مؤشر النزاهة الوطني الذي أطلقته الهيئة في العام الماضي نفذت الوحدة حملة توعوية لإعلام المواطنين ومؤسسات الإدارة وموظفيها بنتائج مؤشر النزاهة الوطني والجهات التي حصلت على المرتبة الأولى للفئات الخمس التي تضمنها المؤشر، وذلك لتحفيز مؤسسات

## نماذج من الرسائل التوعوية لهيئة





لقاء توعوي حول النزاهة ومكافحة الفساد في وكالة الأنباء الأردنية (بترا)

هذا البرنامج البحث عن مصادر الدخل الأخرى كلها، وعدم قبول إقرار المكلف في حال وجود مصادر دخل أخرى.

**ب: صندوق التنمية والتشغيل:** خوطب الصندوق (7) توصيات وقائية، واتخذ الصندوق بصددها الإجراءات اللازمة، وكان أبرزها ما يأتي:

- اعتماد مصفوفة إجراءات التحصيل و حوسبتها على النظام الآلي، بحيث تتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة وفقاً لآلية التحصيل الواردة في المصفوفة، ومن نتائج ذلك تحسن نسبة التحصيل، حيث بلغت أكثر من (90%).
- عدُّ دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع جزءاً لا يتجزأ من الوثائق المطلوبة لمنح التمويل، بصرف النظر عن قيمة التمويل؛ من أجل تعزيز الرقابة على المشاريع التي أنشئت، حيث إن معايير التمويل تشترط على طالب التمويل إحضار دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع المطلوب تمويلها، إضافة إلى إجراء زيارات للمشاريع المنوي إنشاؤها قبل الصرف وبعده، ومتابعة هذه المشاريع وتوثيقها بصور فوتوغرافية، وكذلك الطلب إلى

### 1- القطاعات المستهدفة:

استهدفت الهيئة قطاعات عدة خلال العام 2023م عبّر إجراء دراسات تقييم لمخاطر الفساد شملت (وزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة العمل، وهيئة تنظيم قطاع النقل البري)، حيث اكتملت مرحلة تحديد المخاطر في هذه القطاعات عبّر مصادر المعلومات المعتمدة لدى الهيئة، واکتملت مرحلة تقييم المخاطر في هذه القطاعات بالتشارك مع الفرق المناظرة المشكلة من القطاعات المستهدفة.

### 2- متابعة توصيات دراسات المخاطر:

في هذا الإطار، خاطبت الهيئة عدداً من القطاعات المستهدفة سابقاً بدراسات تقييم مخاطر الفساد؛ بغية التأكد من التزامها بالتوصيات الصادرة عن الهيئة وفقاً لما يأتي:

**أ- مخاطبة دائرة ضريبة الدخل والمبيعات** بعدد من التوصيات الوقائية (24 توصية)، ونفذت الدائرة تلك التوصيات، وكان أبرزها:

- عدم رفع الحجز عن المكلف إلا بعد تسديده المبالغ المستحقة عليه كلها، وفي حال التقسيط، لا يُرفع الحجز عنه إلا بعد تحصيل آخر قسط مستحق عليه، وقد نُفذت هذه التوصية.
- إعادة النظر في المهمات الوظيفية في الدائرة المالية، بحيث لا يُكلف الموظف أكثر من وظيفة قد تؤدي إلى تضارب المصالح أو ارتفاع درجة المخاطر في إنجاز المعاملة، وقد نُفذت هذه التوصية.
- مراجعة الأمانات التي مضت عليها المدة القانونية أو الغاية المخصصة لها، واستكمال الإجراءات القانونية لذلك، وقد نُفذت هذه التوصية.
- تطوير برنامج التدقيق، بحيث أصبح التدقيق إلكترونياً عبّر الذكاء الاصطناعي؛ لأنّ من مقومات



لقاء توعوي مع موظفي الجمعية الأردنية لوسطاء التأمين

المقترض إخضاع المنشأة للضمان الاجتماعي عند منح التمويل، وإحضار فواتير أصولية لإكمال معاملة الصرف، وإشراك العاملين في المنشأة بعد صرف الدفعة الأولى في الضمان الاجتماعي؛ لضمان استمرارية المشروع، وشكّل فريق عمل متابعة إنجاز تنفيذ المشاريع الممولة من الصندوق.

## ج: المؤسسة العامة للغذاء والدواء: خطبت

المؤسسة بعدد من التوصيات الوقائية (9 توصيات)، وقد نفذت المؤسسة هذه التوصيات الصادرة، وكان أبرزها:

- اعتماد أسس لغايات اختيار المفتشين وتدويرهم دوريًا (وضع شروط المفتش ومؤهلاته وواجباته).
- تدقيق وحدة الرقابة الداخلية ضبوطات الإلتاف وغيرها دوريًا، وقد شكّلت لجنة لزيارة فروع المؤسسة، ومن ضمنها مهمة التأكد من هذه الضبوطات.

## 3- التوصيات الوقائية الصادرة بناءً على الشكاوى الواردة الى الهيئة:

ورد إلى الهيئة شكاوى تتعلق بصرف وزارة الأوقاف رواتب لأحد الموظفين الذي يعمل بوظيفة خادم ومؤذن، على الرغم من قيامه بالعمل في إحدى الشركات، وقد اتُخذ اللازم واستُردت الأموال التي صُرفت له دون وجه حق خلال مدة انقطاعه عن العمل من عام 2013 إلى عام 2021.

وفي هذا الإطار، خاطبت الهيئة وزارة الأوقاف بمجموعة من التوصيات الوقائية، أبرزها:

1- وضع إجراءات ممنهجة لمخاطبة الضمان الاجتماعي بأسماء موظفي الوزارة والمديريات التابعة لها؛ لبيان أي حالة ازدواج في اشتراكات الضمان، وبيان مدى قانونية هذا الازدواج إن وُجدت مثل هذه الحالات.

2- وضع إجراءات ممنهجة ودورية للتأكد من عدم امتلاك موظفي الوزارة والمديريات التابعة لها التجارة واحترافها عبر مخاطبة دائرة مراقبة الشركات بأسماء موظفيها؛ لمعرفة ملكية أي موظف لمؤسسات أو شركات تجارية، واتخاذ إجراءات تصويبه بذلك.

3- تسريع آلية تفعيل الوزارة تطبيق البرمجة على النظام المعدّ على الهاتف المحمول لغايات ضبط التزام العاملين في المساجد في الدوام الرسمي. ضمن جهود الهيئة المركزية والمستمرة في مجال الاعمال الوقائية والاستباقية، فقد تابعت مجموعة من الملفات الوقائية، وعبره تُفحص وتُدرّس الحالة المعروضة التي قد ينجم عنها ارتكاب مخالفات تصل إلى جرائم فساد أو تسبب هدرًا للمال العام أو قد تسلط الهيئة الضوء على مكامن



خطر قد ينجم عنها جرائم فساد و/أو مخالفات، حيث تدرس الهيئة عبْر المعلومات التي تردّها من مصادرها أو عبْر ضباط الارتباط أو عبْر الرصد الذاتي أو المعلومات التي تقدم لها تفاصيل الحالة التي وردت بخصوصها معلومات واتخاذ الإجراءات الواجب تطبيقها؛ تحقيقاً لسيادة القانون وتصحيح الإجراءات بما ينعكس على حماية المال العام من الهدر .



محاضرة توعوية في كلية عمون الجامعية

تشتمل هذه الأعمال على جلسات اللجان الرئيسية في الوزارات والدوائر التي يعملون فيها، والزيارات الميدانية، والاجتماعات، والإجراءات الوقائية، والاخبارات والمعلومات والأعمال اليومية، والردود والاستعلام.

أما الأعمال الثانوية، فتشتمل حضور جلسات



#### الأعمال الخاصة بضباط الارتباط.

اتخذ مجلس إحدى المفوضيات قراراً بإلزام عطاء لتدريب كوادر بشرية وتأهيل بنية تحتية داخل بعض المواقع الأثرية بقيمة مالية بلغت مليوناً ونصف المليون دينار، وفي ضوء صدور قرار بالإلزام من قِبل لجنة الشراء الرئيسية فور ورود المعلومة إلى الهيئة درست الحالة وتبين مخالفة قرار لجنة الشراء لنظام المشتريات الحكومية رقم 8 لسنة

اللجان، والزيارات الميدانية.

من الأمثلة العملية على الملفات الوقائية ما يأتي:

إلغاء قرار إلزام عطاء بقيمة مليون ونصف المليون دينار، حيث حُفِّضت بعد تدخل الهيئة القيمة إلى 151 ألف دينار أردني، وفي تفاصيل الموضوع،

بحسب العقوبات المنصوص عليها في الاتفاقية.

• تلاعب بعض الأشخاص بالكوبونات الخاصة بحياسة المواشي بالتعاون مع موظفي الوزارة المعنية، فضوّب الوضع عبّر شطب الحيازات وتصويب الأثر المالي الناتج لمصلحة الخزينة.

• عدم حضور وحدة الرقابة الداخلية لاجتماعات اللجان في إحدى الوزارات، فيُحدّث خللاً في التعليمات التنظيمية لوحدات الرقابة في الدوائر والوحدات الحكومية لسنة 2016، وضوّب الوضع بتأكيد من الوزير المعني.

• تبين في إحدى الوزارات ما يأتي:

- عدم مطابقة بيانات الوزارة مع البيانات الواردة إلى ديوان الخدمة المدنية، فأدى إلى وجود موظفين ليسوا على رأس عملهم ويتقاضون رواتب من الوزارة.

- عدم عكس جدول تشكيلات الوظائف ماليًا، فأدى إلى إنفاق مالي غير مطابق للمسميات الوظيفية الفعلية.

- عدم وجود أرشفة للملفات الموظفين.

- تأخر المراسلات الورقية بين المركز والفروع، ما نتج منه أثر مالي سلبي مستمر في الخزينة العامة.

وبعد متابعة ضابط الارتباط رُصد الخلل وضوّب الوضع وأُتخذت الإجراءات اللازمة.

• وجود خلل وتجاوزات في طرح عطاء خاص بشراء تجهيزات لتحديث مشاغل إلكترونية مركبات، بحيث تكون موجهة إلى مناقص بعينة في إحدى المؤسسات العامة، فضوّب الوضع بعد متابعة ضابط الارتباط عبّر إعادة طرح بنود معينة للعطاء.

2022 وتعديلاته، وعلى أثر ذلك، ألغي قرار مجلس المفوضين بالإلزام، حيث ابتعت الخدمات المطلوبة بمبلغ (151) ألف دينار، وهذا قد حقق وفراً ماليًا بقيمة مليون و(349) ألف دينار.

كذلك للهيئة دور في تعميم الكتب الرسمية على الوزارات والدوائر المعنية؛ لغايات تصويب المخالفات التي لا تصل إلى حد شبهة فساد بهدف تصويبها، ويُعدّ دور ضباط الارتباط الوقائي والاستباقي في تمرير المعلومات من أهم الأدوار الوقائية وما ينجم عنها من إجراءات تصويبية.

## أبرز الملفات والحالات واتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة بخصوصها:

• وجود بعض التجاوزات والمشكلات في إحدى الوزارات بخصوص عطاء نقل البضائع (وثيقة منظومة النقل للشاحنات)، فأدى إلى تأخير طرح عطاء جديد، وضوّب الوضع عبّر التعديل على وثيقة منظومة النقل، بحيث رُبطت الشركة مشغلة النظام (المحال إليها العطاء) بالجهات ذات العلاقة إلكترونيًا.

• تشكيل إحدى مؤسسات التدريب المهني لجان شراء (فرعية ورئيسة) بوصف المؤسسة وحدة حكومية مستقلة ماليًا وليست جهة حكومية، فضوّب الخلل عبّر إعادة تشكيل لجان الشراء بما ينسجم ونظام المشتريات رقم (8) لعام 2022 كون المؤسسة جهة حكومية خاضعة للنظام.

• عدم التزام إحدى المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات المساندة للبنود الواردة في قرار الإحالة النهائي الخاص بشراء خدمات نظافة مبنى أحد الوزارات، فضوّب الوضع عبّر مخالفة الوزارة الشركة



## الفصل الثاني: محور إنفاذ القانون



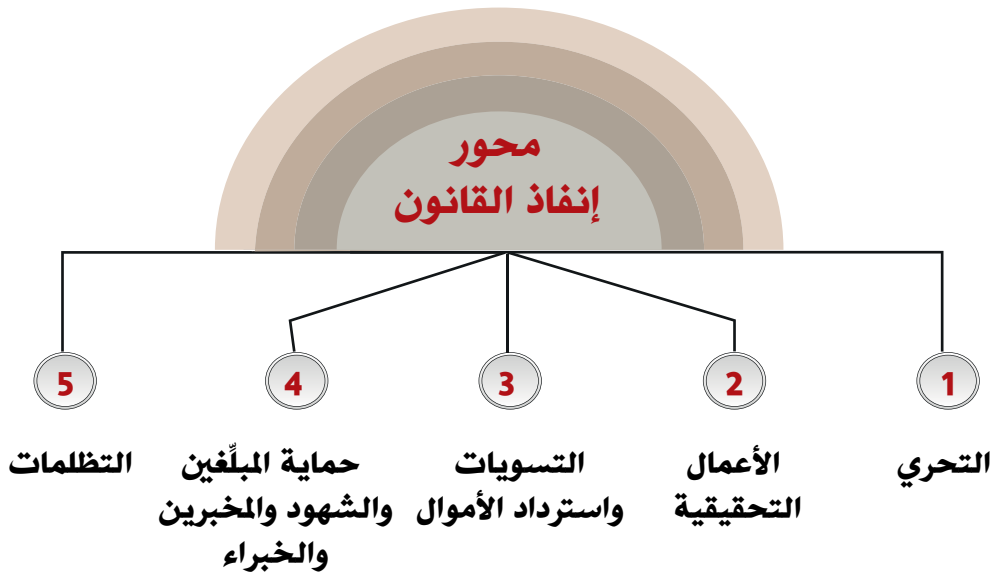
حسنى الإخباري  
www.husna.fm

رئيس مجلس هيئة النزاهة:  
صاحب الشكوى الصادقة يحمى،  
وصاحب الشكوى الكيدية يحاسب



### محور إنفاذ القانون

ويشمل هذا المحور كل ما يرتبط بمهام الهيئة في مجال التحري عن مواطن الفساد والمعلومات المرتبطة به، عمليات الضبط والتحقيق وجمع الأدلة والاستماع للإفادات وإعداد التقارير الفنية، واتخاذ الإجراءات الاحترازية (الحجز التحفظي، مثل منع السفر وغيرها) والإحالة إلى الجهات القضائية بما في ذلك المصالحات والاسترداد، وتتولى هذه المهام مديريات ووحدات تنظيمية عدة ضمن الهيكل التنظيمي للهيئة.



محور إنفاذ القانون



ويُعدّ التحقيق المالي الموازي المتعلق بشبهات غسل الأموال الناجمة عن قضايا الفساد وإعطاء الرأي والتوصيات المناسبة بشأنها أحد إجراءات الهيئة الرئيسية في إنفاذ القانون، حيث تُعدّ الهيئة ممثلة بوحدة التحقيق المالي التقارير المالية للحركات المالية المشبوهة: (معلومات الحساب المصرفي، وملفات العقارات، وسجلات السيارات والسفر، وغيرها) عبْر المخاطبات اللازمة والتعاون والتنسيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بخصوص تلك القضايا.

فالتحري عن شُبّهات الفساد والتحقق من صحة المعلومات الواردة تبدأ منذ استقبال الهيئة الشكاوى والإخبارات والتظلمات بالوسائل المتاحة التقليدية: (الحضور الشخصي، وضباط ارتباط الهيئة، والوزارات والدوائر الرسمية، وغيرها) والإلكترونية: (التطبيقات، والموقع الإلكتروني، ومنصة "الحكومة بخدمتكم") التي وفرتها الهيئة أمام المواطنين ومتلقي الخدمة، وكذلك عبْر عمليات الرصد التي تنفذها الهيئة.

عند استقبال الهيئة المعلومات، توثقها ضمن السجلات الرسمية، حيث يُبأشر بدراستها وفرزها قانونياً؛ بغية تحديد اختصاص الهيئة من عدمه وتنفيذ أعمال التحري والتدقيق الأولي، وتشمل فحص تكرار المعلومة أو حال نظرها قضائياً، ورفع التوصيات إلى مجلس الهيئة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

تؤمن الوُحدات التنظيمية استمرارية تدفق المعلومات إلى الهيئة، مثل: (وحدة الديوان المركزي، ووحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة، ووحدة ضباط الارتباط، ووحدة المعلومات).

من الأدوار الرئيسية لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد التحري عن الفساد المالي والإداري بأشكاله كلها والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك في المؤسسات التي تدخل ضمن اختصاص الهيئة عبْر إجراءات عمل رئيسة تنفذها وُحدات فنية متخصصة بطريقة مستمرة وممنهجة ومنظمة.

تتولى مديرية التحقيق في الهيئة مهمة التحقيق في الملفات التحقيقية كلها التي توجد ضمن اختصاص الهيئة (الإدارة العامة والقطاع الخاص)، وتنفيذ إجراءات التحقيق كلها اللازمة لذلك من حيث جمع البيّنات، وسماع الإفادات، واستكمال المحققين الخبراء الذين يحملون صفة الضابطة العدلية إجراءات التحقيق كلها، ومن ثمّ، رفع الملف مكتملاً إلى مجلس الهيئة مشفوعاً بالتوصيات لاتخاذ القرار؛ إما بحفظ الملف (بعد التعامل مع الملف وتسبب الحفظ)، وإما إحالته إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد أو استكمال الإجراءات المرتبطة به بحسب الأصول.

وإلى جانب مديرية التحقيق، تتولى وحدة العمليات الملفات التحقيقية الميدانية، أي الملفات التي تحتاج إلى تدخل سريع وميداني، إما لضبط الوثائق وإما لضبط إحدى الجرائم، كذلك تحقق وحدة التحقيق المالي ومكافحة غسل الأموال في الجرائم التي تحتاج إلى تحليل مالي، كما يعمل جزئياً كل من وُحدات الديوان المركزي والمعلومات وضباط الارتباط، وكذلك مديرية النزاهة والمعلومات على إسناد الدور التحقيقي.

# التقرير السنوي 2023

يبين الجدول أدناه الشكاوى والمعلومات الواردة إلى الهيئة التي جرى فيها التحري والتحقق عن وجود شُبُهات فساد عبْر وَحَدَات فنية متخصصة:



## التوزيع النسبي للشكاوى والمعلومات والتظلمات الواردة إلى الهيئة خلال عام 2023م

يوضح الجدول التالي إحصائية الشكاوى المسجلة عام 2023م البالغة (2536) شكوى وإخبارًا وتظلمًا، حيث تعاملت الهيئة معها واتخذت جميع الإجراءات اللازمة من تحرُّرٍ وتحققٍ من وجود شُبُهات فساد من عدمه عبْر جمع الوثائق والمعززات:

النسبة المئوية	العدد	مصدر الشكاوى / المعلومة	تسلسل
0.6	14	الهيئات المستقلة	1
2.3	59	الخط الساخن والناسخ	2
4.5	113	منصة الحكومة (بخدمتكم)	3
5.4	138	الوزارات	4
5.9	149	قسم الرصد والتحري (المعلومات)	5
3.9	99	ديوان الهيئة	6
27.5	698	واتس أب	7
2.9	73	مكتب الرئيس	8
7.8	199	الموقع والتطبيق الإلكتروني	9
2.1	52	وسائل التواصل الاجتماعي	10
10.1	256	وحدة ضباط الارتباط	11
27.1	686	الحضور الشخصي	12
100 %	2536	المجموع	

## الشكاوى والمعلومات المسجلة لدى الهيئة بحسب مصدرها عام 2023م



صورة تذكارية بمناسبة إطلاق هاكاثون النزاهة

ولتحري مواطني الفساد وإنجاز الملفات التحقيقية، تسعى الهيئة باستمرار إلى تأمين مصادر معلومات من الجهات المختلفة ذات الصلة بعمل الهيئة ومتابعتها وتقييمها؛ تسهيلاً لعملية اكتشاف حالات الفساد.

استقبلت الهيئة عبر قسم المصادر المعلومات وتقارير عنها عبر عدد من المخبرين الذين بلغ عددهم حوالي (80) مُخبراً، حيث تلقت الهيئة (137) إخباراً خلال عام 2022، و(139) خلال عام 2023م وقد أحيلت هذه الإخبارات كلها إلى المديرية والوحدات التنظيمية بحسب اختصاصاتها، حيث تعاملت مع المخبرين المتعاملين معها بسرية مطلقة دون الكشف عن هوياتهم سواء أمام التحقيق الأولي/ الضابطة العدلية أو أمام التحقيق الابتدائي/ الادعاء العام أو المحاكم.

وحرصاً من الهيئة على استكمال عملية الحصول على المعلومات والعززات المتعلقة بالشكاوى والإخبارات الواردة، تُحوّل بعض الملفات التحقيقية بقرار من مجلس الهيئة إلى وحدة المعلومات لغايات استكمال المعلومات اللازمة عن ملف الشكاوى والتحقق من صحتها بإجراء الاتصالات والمخاطبات اللازمة، ومن ثمّ، رفع الملف إلى المجلس لاتخاذ القرار تجاهها: (حفظها، أو ضمها مع ملف آخر، أو تحويلها إلى وحدة تنظيمية أخرى، أو التوسع في التحقيق، أو إجراء مخاطبات، أو إحالتها إلى المدعي

تسعى الهيئة جادة إلى تطوير أدواتها الإلكترونية عبر توفير الدعم الاستخباري لغايات التحقيق الفني في الجرائم بوسائل التكنولوجيا الحديثة؛ لكشف الجرائم المالية الإلكترونية، ولتحقيق هذه الغاية، حددت الهيئة متطلباتها وحاجاتها في هذا المجال من بعض جهات الإدارة العامة وفقاً لجدول أعد لهذه الغاية، بالإضافة إلى استمرار التعاون والتنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لغايات الربط الإلكتروني البيني، حيث تعمل حالياً ضمن مشروع الاستخبار الرقمي لغايات تطوير أدوات الهيئة في هذا المجال.

تطوّر الهيئة باستمرار آليات الرصد والتحري الاستباقي والرصد الميداني لحالات الفساد عبر متابعة الظواهر والأحداث والأخبار وتحليلها الواردة بشتى الطرائق، مثل: (المصادر، والأخبار، والمعلومات، ومواقع التواصل الاجتماعي، والمواقع الإخبارية، وغيرها)؛ بهدف رصد الأحداث التي تنطوي على تجاوزات تصل إلى شبهة فساد، ورصد حالات أو ممارسات الفساد المحتمل حدوثها بناءً على معلومات واردة أو تحري الهيئة من تلقاء نفسها، حيث رصدت الهيئة (32) حالة خلال عام 2023م. ولأهمية وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز قدرة الهيئة على رصد شبهات الفساد، فقد أعدّ (141) تقريراً رصد إخبارياً لجميع ما يُنشر من تقارير صحفية وأخبار ومقالات يومية في الصحف الأردنية والمواقع الإلكترونية الإخبارية؛ بغية اتخاذ الإجراء المناسب من تقصّ ومتابعة وتحقيق.

# التقرير السنوي 2023

وزارة النقل، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

تتحرى الهيئة وتحقق كذلك في شُبهات غسل الأموال بالتعاون والتنسيق مع وُحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنيابة العامة والبنك المركزي وإجراء المخاطبات اللازمة بخصوص ملفات التحقيق المالي وغسل الأموال؛ لغايات إعداد المدققين التقارير المالية في الملفات التحقيقية، والتعاون والتنسيق مع جميع جهات إنفاذ القانون في المملكة بما يخدم عمل الهيئة.

وقد أرسلت الهيئة عام 2023م (44) مخاطبة إلى وُحدة مكافحة غسل الأموال؛ من أجل الحصول على التحريات المالية اللازمة لإجراء التحليل المالي لقضايا غسل الأموال المنظورة لدى الهيئة.

وفي هذا الإطار وتسهيلاً لأعمال منظومة الرصد ومتابعة المعلومات، تسعى الهيئة جاهدة إلى تطوير البنية التحتية الإلكترونية؛ (الأجهزة، والأنظمة، والتطبيقات وقواعد البيانات) وبناء منظومة إلكترونية متكاملة ومتربطة تغطي جميع أعمال الهيئة وتدعم الربط الإلكتروني والتكامل مع الشركاء، حيث تطوّر الهيئة عبْر القسم المختص منظومة لرصد المعلومات والأحداث والأخبار ومتابعتها، التي من شأنها تعزيز العمل الاستباقي قبل حدوث الفساد، والرصد المستمر للتجاوزات الواردة في الوسائل الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي وتوظيف أدوات التحليل المتاحة للهيئة عبْر قواعد البيانات والربط الإلكتروني؛ بغية تحليل المعلومات بما يخدم إنجاز الملفات المنظورة لدى الهيئة.

هذا ويذكر أنّ أعمال التحري الرئيسية تنهض بها مجموعة من الوُحدات التنظيمية بطريقة تكاملية، وهذه الوُحدات هي: الديوان المركزي، والمعلومات، والتحقيق المالي، وضباط الارتباط، في حين تساندها مساندة ثانوية مديرية التحقيق ووُحدة العمليات ومديرية النزاهة والوقاية.

العام، وغير ذلك). وقد تعاملت الوُحدة خلال عام 2023م مع (433) ملفاً بحسب الأصول بعد تنفيذ جميع الإجراءات اللازمة.

وتكلف الهيئة المصادر المختلفة تتبع أي معاملة أو معلومة من شأنها أن تشير شبّهات فساد ممكنة الحدوث؛ بهدف منع حدوثها إجراءً وقائياً أو لِحصر وثائق لشبّهات الفساد بحسب إمكانية الوصول إلى لمصدر وحريته بشرط عدم كشف هُويته نتيجة هذا التكليف، وفي حال تعذر ذلك على المصدر نتيجة لأي سبب كان، تحال المعلومة الأولية الواردة من المصدر إلى القسم المختص في الهيئة؛ بهدف حصر الوثائق اللازمة للمعلومة وإحالتها إلى المديرية والوُحدات التنظيمية متى كان الفعل شبّهة فساد بحسب اختصاص عمل الهيئة بحدود نص المادة (16) من قانون الهيئة ساري المفعول.

ولضباط ارتباط الإدارة العامة دور كبير في مساعدة محققي الهيئة بالكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بالملفات المنظورة لديهم، بالإضافة إلى متابعة التظلمات من قراراتها والتأكد من أن تلك الجهات تقدم الخدمة بجودة عالية وبشفافية وعدالة، ورصد أي تجاوزات على المال العام.

وقد سمّت الهيئة عدداً من ضباط الارتباط لدى الإدارة العامة مع التركيز على الوزارات والمؤسسات التي يتركز فيها نشاط اقتصادي وتقدم خدمات كبيرة للمواطنين، أما الجهات التي سمّت ممثلي الهيئة لديها، فهي: وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الإدارة المحلية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء، ووزارة العمل، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وأمانة عمان الكبرى، ووزارة المياه، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة الشباب، ووزارة البيئة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ودائرة مراقبة الشركات، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية، ودائرة الجمارك الأردنية، ودائرة الأراضي والمساحة،

### ثانياً: الأعمال التحقيقية



جانب من البرنامج التدريبي مخاطر الفساد في المشتريات الحكومية

تتحقق مهمة إنفاذ القانون في الهيئة عبر عمل تكاملي تنفذه عدة وحدات تنظيمية وهي مديرية التحقيق، وحدة العمليات وحدة التحقيق المالي، وحدة المعلومات، حيث يكون التحقيق في الملفات كلها ضمن اختصاص الهيئة عبر جمع الأدلة والمعلومات ومباشرة التحقيقات والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة لذلك، ورفع الملفات التي انتهى فيها التحقيق إلى مجلس الهيئة لاتخاذ القرار بشأنها.

حيث تتولى الهيئة عبر وحدة العمليات مهمة التحقيق الأولي تجاه الملفات التحقيقية الميدانية وابداء الرأي القانوني فيها عبر جمع الأدلة والمعلومات ومباشرة التحقيقات الأولية اللازمة وإجراء التفتيش بحسب الأصول بعد الحصول على إنبات من مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد عبر مجموعة من المحققين الخبراء ومن ضباط وضباط صف وأفراد ملحقين من مديرية الأمن العام يتولون مهمات التحقيق والإجراءات الميدانية، وتنفيذ الأعمال الاستخبارية والتحقيق في القضايا الميدانية، وقد بلغ إجمالي الملفات التحقيقية الميدانية التي تعاملت معها الهيئة خلال عام 2023م (298) ملفاً.

يُعدّ التحقيق المالي إحدى أدوات التحري الرئيسية للهيئة عن شُبُهات الفساد في الملفات التحقيقية ضمن اختصاصها، حيث تنفذ الهيئة التحقيق المالي الموازي المتعلق بشُبُهات غسل الأموال الناجمة عن قضايا الفساد وتبدي الرأي والتوصيات المناسبة بشأنها والتحقيق في قضايا غسل الأموال الناشئة عن جرائم الفساد والمتابعة والتنسيق مع الوُحدات التنظيمية في الهيئة عن تنفيذ المهمات الواردة ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة الإجراءات كلها التي أوصلت بها مجموعة العمل المالي الدولية.

النسبة المئوية	العدد	
45.2	1100	المدور السابق
54.8	1331	عدد الملفات الواردة
100.0	2431	المجموع
65.4	1591	عدد الملفات المفصلة
15.8	251	عدد الملفات التحقيقية المحالة إلى المدعي العام
8.2	130	عدد الملفات المحالة إلى المديرية الأخرى
75.7	1204	عدد الملفات المحفوظة
0.4	6	مخاطبات
34.6	840	قيد الإجراء

## البيانات الإحصائية للملفات التحقيقية/ وحدات إنفاذ القانون.

ملاحظة: بيانات الجدول تشمل: (التحقيق، والعمليات، والتحقيق المالي، والمعلومات، وشؤون الاستثمار، والنزاهة والوقاية)

• قبض أحد موظفي أمانة عمان مبالغ مالية من أحد الأشخاص "تعرف إليه في أثناء مراجعته الأمانة"، وذلك لمساعدته على إنجاز معاملة ترخيص بناء قيد الإنشاء وشطب المخالفات المترتبة عليه، بلغت قيمتها أربعة آلاف وستمئة وخمسين ديناراً لقاء القيام بتصرفات مخالفة، إلا أن هذا الموظف أخذ هذه المبالغ ولم يصدر الرخصة أو يشطب المخالفات.

• ضبط إحدى موظفات أمانة عمان الكبرى في أثناء قبضها مبلغاً مالياً من أحد الأشخاص مقابل تسهيل إعادته إلى وظيفته السابقة في الأمانة.

• تجاوز أحد كبار موظفي إحدى الوزارات بين عامي 2020 و 2022 تعليمات توزيع المواد العلفية (الشعير والنخالة) لمربي الثروة الحيوانية، وذلك عبر إجازته لدخول المواشي الحية المستوردة عبر الشركات المستوردة لها دون تقديم هذه الشركات

## أبرز الملفات التحقيقية المحالة إلى الادعاء العام لإجراء المقتضى القانوني:

• اختلاس محاسب سابق لدى إحدى المؤسسات مبلغاً مالياً قدره (مليون وأربعة وعشرون ألف دينار) تقريباً خلال المدة بين الأعوام (2016 - 2022).

• تلاعب أعضاء إحدى لجان الزكاة والصدقات بوصول مقبوضات، وبعد تدقيق حسابات اللجنة من تاريخ 2017/1/1 ولغاية 2021/12/31 تبين وجود تلاعب في بعض وصول المقبوضات وسحب مبالغ مالية من حساب اللجنة لدى البنك دون وجود معززات، وإيداع مبالغ مالية في حساب لجنة الزكاة تقل عن مجموع المبالغ التي جُمعت ووُثِّقت في وصول المقبوضات العائد إلى لجنة الزكاة بمبلغ إجمالي قدره (أربعمئة وأربعة آلاف وثمانمئة وستة وسبعون ديناراً) ومخالفات إدارية أخرى.

تزويد النقابة بمبالغ مالية تُقتطع من العاملين فيها مقابل خدمات تقدمها النقابة إلى هؤلاء العاملين، حيث استغل رئيس النقابة وأطراف ذوي العلاقة تلك المبالغ وصرفها بطرائق مخالفة لغايات النقابة، حيث بلغ الأثر المالي لهذه التجاوزات (4,280,447) دينارًا، وقد أُحيل الموضوع إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد.

• تلاعب أربعة من موظفي إحدى الإدارات العامة خلال المدة من عام 2013 إلى عام 2022 بالوصولات المالية المقبوضة والنظام المالي الإلكتروني باختلاس أموال الدائرة التي تُقبض من المواطنين مقابل الخدمات المقدمة لهم، وتبين اقتسام هؤلاء الموظفين هذه الأموال دون توريدها إلى حساب الإيرادات العامة، بلغت قيمة هذه الأموال 2,200,000 دينار (مليونين ومئتي ألف دينار)، وقد أُحيل الموضوع إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

• تلاعب أحد المصانع الخاصة بصناعة المواد الغذائية، إذ باع هذا المصنع المواد الأولية المستوردة في السوق المحلي دون إدخالها عملية الإنتاج؛ كونها معفية من الضريبة والرسوم الجمركية، وبعد تدقيق البيانات الجمركية ومعادلات التصنيع للمصنع الموثقة والمثبتة لدى دائرة الجمارك وهيئة الاستثمار ووزارة الصناعة والتجارة خلال الأعوام (2017، 2018، 2019) تبين أن الكميات المستوردة تتجاوز بصورة كبيرة الكمية المنتجة وفقًا لمعادلات التصنيع المعتمدة في المصنع ووجبات الإنتاج الخاصة للمصنع، وبعد حساب الغرامات والرسوم المترتبة على هذه الفروق تبين أن قيمتها بلغت (782,558) دينارًا.

• تجاوزات ومخالفات ارتكبتها رئيس قسم في إحدى مديريات المؤسسات العامة، إذ تمثلت بتلاعبه بالقيم المالية الخاصة برسوم المعاملات عبر تغيير قيم الرسوم الموجودة على دفتر وصولات المقبوضات (النسخة الزرقاء من الوصل المالي)،

الوثائق والمعززات المطلوبة بإصداره المصدقات الكاذبة، وبأثر مالي نتج من تلك المعاملات بلغ (3,999,497) دينارًا، حيث أُحيل الموضوع إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد، كذلك صرف ثلاثة موظفين كانوا يعملون في مركز توزيع أعلاف المفرق كميات من العلف المدعوم بصورة مخالفة وبكميات متكررة لأشخاص مصروف لهم دفاتر حيازة لدى مراكز صرف أخرى لم تُدرج أسماؤهم في كشوف مركز أعلاف المفرق، وبعد أن شكّلت لجنة لهذه الغاية، تبين للجنة وجود (تكرار) في صرف أعلاف لمزارعين في مركزي أعلاف المفرق وأعلاف الرويشد، وتكرار أسماء أصحاب الحيازات في سجلات إدارة المخزون في مديرية صناعة المفرق أدت إلى تكرار الصرف لبعض المزارعين زيادة على الكمية المقررة لهم على سعر العلف المدعوم، وقررت اللجنة تغريم الموظفين مبلغ (ثلاثة وسبعين ألفًا وثلاثمائة وواحد وخمسين دينارًا) مناصفةً في ما بينهم عن كمية النقص والصرف غير المشروع، فضلًا عن اختلاس (223.486) دينارًا في أحد مراكز توزيع الأعلاف، إضافة إلى صرف عدد من موظفي أحد مراكز توزيع الأعلاف كميات من الشعير المدعوم بطريقة غير أصلوية عبر التلاعب بدفاتر الحيازة الشهرية للمزارعين، وترتب على ذلك أثر مالي قدره (233,486) مئتان وثلاثة وثلاثون ألفًا وأربعمئة وستة وثمانون دينارًا، وقد أُحيلت هذه الحالات إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد.

• بيع أحد مجالس الإدارة في شركة مساهمة عامة قطع أراضٍ بأقل من قيمتها السوقية وصرف مبالغ مالية بدل تنقلات ومكافآت نهاية خدمة لأعضاء مجلس الإدارة وتوقيع مذكرة تفاهم مع إحدى الشركات بخصوص تأجير قطعة أرض مملوكة للشركة بشكل مخالف للأنظمة والتعليمات، فترتب على هذه التجاوزات أثر مالي مقداره (20,032,355) دينارًا، وعليه، أُحيل الموضوع إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد.

• إبرام إدارة إحدى النقابات منذ عام 2013 عدة عقود عمل جماعي مع أمانة عمان، تلتزم فيها

عن الاستملاك ومع دائرة الأراضي وتزويدها بقرارات التنفيذ، وتشكيل لجنة من الوزارة المعنية لتدقيق سير العمليات المالية في المؤسسة، تُبِتت ووُثِّقت قيمة الاستملاكات البالغة (مليون) دينار، إضافة إلى تفادي دفع قيمة الاستملاكات البالغة مليون دينار للمرة الثانية لأصحاب القطع المستملكة بسبب عدم وجود مستندات تثبت عملية الصرف.

**من أبرز الظواهر التي رصدتها الهيئة وتصدت لها الاعتداء على أموال المواطنين وأموال شركات التأمين، وكان التصدي عبر اتخاذ إجراءات عدة تُجاهها، منها:**

• التنفيذ على حسابات راکدة تعود إلى عملاء في البنوك: حيث أُجريت وَحْدَة العمليات تحقيقات في شُبُهات تزوير سندات مالية (كمبيالات/ شيكات) وإحالة مرتكبيها إلى الجهات القضائية المختصة، فتراجعت هذه الظاهرة (تراجع عدد الشكاوى الواردة بصددتها).

• حصول عدد من الأشخاص على تقارير طبية (قطعية/ لوائية) لا تتناسب مع إصاباتهم الأولية وإقامة دعاوى بحق شركات التأمين والمتسببين بالحوادث ومطالبتهم بتعويضات مالية مُبالغ فيها، حيث أُجرت وَحْدَة العمليات في الهيئة تحقيقات بهذا الخصوص، وتبيّن أعداد عدد من الأطباء الشرعيين تقارير طبية قطعية مغايرة لواقع الإصابات، وأحيل منظمو هذه التقارير إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني، وللحد من هذه الظاهرة وبعد التنسيق مع وزارة الصحة، شُكِّلت لجنة طب شرعي لدى الوزارة لدراسة الاعتراضات الواردة على التقارير الطبية القضائية.

إضافة إلى إخفاء أصل المعاملات المتلاعب بقيمها المالية المطلوب استيفاؤها، فضلاً عن إيداع مبالغ في البنك بوصفها إيراداتٍ لصالح هذه المؤسسة أقل من المبالغ المحصلة فعلياً من المراجعين، فترتب على هذا الفعل أثر مالي قدره (92,364) ديناراً، وقد أُحيل الموضوع إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد لإجراء المقتضى القانوني.

• استغلال صاحب أحد مكاتب الخِدمات العامة أحد أصحاب المنشآت عبّر حصوله على الرقم السري الخاص بهذه المنشأة بدخوله الأنظمة المستخدمة وإجراء عمليات إدخال لطلبات استخدام واستقدام وتجديد تصاريح، ومنح إجازات لأعداد كبيرة من العمالة المصرية الوافدة تفوق الحد المسموح به دون علم صاحب المنشأة وموافقته، فضلاً عن السير في عدد من تلك المعاملات ورقياً دون توقيع أو حضور صاحب المنشأة بالتعاون مع عدد من موظفي الإدارة العامة صاحبة الاختصاص في إنجاز تلك المعاملات، وقد أُحيل الموضوع إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد.

• تلاعب مسؤولو الصيدلية في أحد المراكز الصحية الشاملة بصرف الوصفات الطبية لبعض الأدوية، وتسببها في نقص المستهلكات الطبية المصروفة في المركز، فترتب على هذا التلاعب أثر مالي مقداره (62,917) ديناراً، وقد أُحيل الموضوع إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد.

• وجود خلل في إجراءات إحدى البلديات تمثلت في عدم اتخاذ الإجراءات الأصولية المتعلقة بصرف مبالغ التعويضات عن الاستملاكات التي تسببت بها تلك المؤسسة، فترتب عليه عدم وجود مستندات صرف بقيمة تلك الاستملاكات البالغة قيمتها (مليون) دينار، وعبّر متابعة الهيئة وتواصلها مع المحكمة المختصة الصادرة عنها قرارات التعويض

### ثالثاً: التسويات واسترداد الأموال



ورشة عمل حول التحقيقات المالية وأساليب غسل الأموال

( IPC ) ، وتدخلت الهيئة في إلغاء أمر تغييري مخالف يتعلق بمشروع محطة تنقية ، كما اتخذت الاجراءات اللازمة في إيقاف العطاءات المخالفة للقانون، حيث أعادت الهيئة الأموال المستردة إلى مستحقيها؛ انسجاماً مع أحكام قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016، ومنها إعادة مبلغ تجاوز (5,000,000) خمسة ملايين دينار إلى شركة مساهمة عامة، كذلك صدرت موافقة اللجنة القضائية المشكّلة بموجب أحكام المادة (9/أ) من قانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993 وتعديلاته على طلب المصالحة المعروض عليها من قبل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بخصوص أحد الملفات التحقيقية، وذلك استناداً إلى نص المادة (16) مكررة من قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته، الذي تمثل أثره المالي بمبلغ تجاوز (12) اثني عشر مليون دينار، فضلاً عن تحقيق أثر مالي إيجابي تمثل في إسقاط الأطراف المعنيين بالملف التحقيقي الدعاوى المقامة في ما بينهم لدى المحاكم المختصة بقيمة

تُعنى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بحفظ المال العام، وتساهم في الحد من هدره واسترداده وفقاً للقانون، وبما يحقق المصالح الوطنية والاستقرار، حيث تنظر الهيئة ممثلة بمديرية التسويات واسترداد الأموال في جميع الملفات والقرارات والإجراءات المتعلقة بالمصالحات والتسويات واسترداد الأموال المتعلقة بجرائم الفساد، واتخاذ الإجراءات اللازمة بصدها وفقاً للتشريعات النافذة والأطر القانونية، ومتابعة الأحكام القضائية الصادرة بشأنها.

وفي هذا الخصوص، عمدت الهيئة إلى استرداد مباشر للأموال المتحصلة عن أفعال الفساد بالتعاون مع العديد من الجهات المعنية، مثل الدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية وفقاً للقوانين والتشريعات الناظمة، كما تتلقى طلبات المصالحات والتسويات من مرتكبي جرائم الفساد في حال أعيدت الأموال والمنافع المرتبطة بها؛ ليتسنى عرض الطلبات بالنتيجة على اللجنة القضائية المشكّلة وفقاً لقانون الجرائم الاقتصادية رقم (11) لسنة 1993 وتعديلاته.

والى جانب دور الهيئة في وقف هدر المال العام و/ أو منع هدره فقد تدخلت الهيئة في إلغاء عطاء مخالف يتعلق بتدريب وصيانته وتأهيل مسارات سياحية وتدخلت الهيئة في إلغاء عطاء مخالف يتعلق بشراء تجهيزات لتحديث مشغل إلكتروني للمركبات وتدخلت الهيئة في إلغاء قرار تلزيم مخالف لشراء محروقات، وتدخلت الهيئة في إلغاء مشروع مخالف يتعلق بإنشاء مصنع لصناعة الألبسة الجاهزة بالشراكة مع القطاع الخاص، وتدخلت الهيئة في إلغاء مطالبة مخالفة تتعلق بأثمان خطوط أنابيب

# التقرير السنوي 2023

وقد تمكنت الهيئة من استرداد الأموال الناجمة عن أفعال الفساد مباشرة أو أسهمت في استردادها بطريقة غير مباشرة أو أوقفت و/ أو منعت هدرها كالاتي:

تجاوزت (130) مئة وثلاثين مليون دينار، وتبادل البراءة بين الفريقين براءة عامة ومطلقة من أي ادعاءات أو مطالبات.

إسهام الهيئة في الاسترداد	
102682789	الاسترداد المباشر والإسهام في الاسترداد
10292204	منع هدر المال العام
28155245	منع هدر المال العام جراء تطبيق معايير النزاهة الوطنية
141130238	المجموع

## رابعاً: حماية الشهود والمُبلغين والمُخبرين والخبراء

أو الإساءات التي من شأنها المساس بمركزهم القانوني وبمصالحهم ومكتسباتهم، من هنا ظهرت الحاجة إلى إنشاء وحدة مختصة أطلق عليها "وحدة حماية الشهود والمُبلغين والمُخبرين والخبراء"، تتولى توفير الحماية لهم ولأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم وفقاً لأحكام القانون في القضايا المتعلقة بأفعال الفساد.

تُعَدّ المملكة الأردنية الهاشمية من الدول السبّاقة على المستويين العالَمي والعربي في تبني منظومة لحماية الشهود والمُبلغين بسند قانوني، بل إن المشرّع فرض عقوبة تتراوح بين الحبس مدة سنة وستين مع غرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار لكل من يعتدي على من هم تحت الحماية وفقاً لأحكام التشريعات الناظمة.

وَفَقَّاً لأحكام قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته، ونظام حماية المُبلغين والشهود والمُخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم، والأشخاص وثيقي الصلة بهم وتعديلاته رقم (62) لسنة 2014، وفّر المشرّع المظلة القانونية لحماية المُبلغين والشهود من حيث الشروط والإجراءات والبّت في طلبات توفير الحماية الوظيفية و/أو الجسدية للشهود والمُبلغين، كونهم المصدر الأساسي للمعلومات الواردة للهيئة في حال التقدم بطلب الحماية نتيجة التعرض للانتقام، أو التهريب المحتمل، أو الضغوطات، أو الإساءات.

فالمُبلغون والشهود يُعدّون المصدر الأساسي للمعلومات الواردة إلى الهيئة، وقد يتعرض هؤلاء أحياناً إلى الانتقام أو التهريب المحتمل أو الضغوطات

وُحِدة حماية خاصة بعد التقدم بطلب حماية من الهيئة والموافقة عليه، وتتولى الوُحِدة الحماية الشخصية عن طريق تأمين حضور الشخص محل الحماية لجلسات المحاكمة وحماية مسكنه والممتلكات من أي اعتداء، فضلاً عن تزويد الشخص محل الحماية برقم طوارئ مُفعّل على مدار الساعة.

• **الحماية القانونية:** تُوفّر الحماية القانونية ضد أي إجراء تعسفي بحق الأشخاص المشمولين بقرار الحماية بما في ذلك أي قرار إداري يغير مركزه القانوني أو الإداري أو ينتقص من الحقوق أو الحرمان منها، أو أي إجراء يؤدي إلى إساءة معاملتهم أو الإساءة إلى مكانتهم أو سمعتهم.

### حالة من حالات منح الحماية لعام (2023م):

موظف في إحدى المؤسسات الحكومية مشمول بالحماية نتيجة إدلائه بشهادته لدى الهيئة والادعاء العام، نقلته مؤسسته نقلاً تعسفياً، وبعد تواصله مع الهيئة، تبين أنّ قرار النقل يمس بالمركز الوظيفي لهذا الشاهد؛ لذا اتخذت الهيئة إجراءً فورياً يتمثل في مخاطبة دائرته لإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل القرار التعسفي وهذا ما حدث.

### أنواع الحماية ودرجاتها التي تقدمها الهيئة للأشخاص المشمولين بقرار الحماية:

• **الترميز (إخفاء المصدر):** إن خيار الحماية موجود لحظة استقبال الشكاوى عن طريق ترميز المبلغ أو المخبر بما لا يتيح التعرف إليه ضمن إجراءات تضمن إخفاء شخصيته وعدم إظهارها، حيث بلغ عدد الشكاوى التي رُمز بها مقدمو الشكاوى والإخبارات خلال عام 2023م (285) إخباراً.

• **الحماية الوظيفية:** توفير الحماية والتأكد من عدم المساس بالمركز الوظيفي للشخص المتمتع بالحماية عن طريق مراقبة أي إجراء صريح أو مبطن هدفه تغيير مركز الشخص الحاصل على الحماية وإخضاع تلك الإجراءات لرقابة الهيئة، حيث يُلاحق مرتكبو الفعل بجرم الإساءة إلى مُبلغ بحسب أحكام المادة (27) من قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته، وهي جريمة تصل عقوبتها إلى الحبس سنتين وغرامة قدرها عشرة آلاف (10.000) دينار في حال التعدي أو الإيذاء.

• **الحماية الجسدية (الشخصية):** تتم عبر التنسيق المباشر مع جهاز الأمن العام عن طريق

قيد الإجراء	الطلبات المفصولة خلال عام 2023م		المجموع	طلبات الحماية الواردة 2023م	مدور سابق
	حفظ	منح الحماية			
1	58	6	65	65	0

البيانات الإحصائية الخاصة بوُحِدة حماية الشهود والمُبلغين.

## خامساً: التظلمات

أمام القضاء الإداري، حيث يتولى قسم التظلمات دراسة التظلمات الواردة من الناحية الشكلية والموضوعية والتنسيب برفض أو قبول التظلم استناداً إلى أحكام القانون مع مراعاة طرائق الطعن والمدد الزمنية المحددة قانوناً والشروط المتعلقة بقبول التظلم شكلاً، وقد بلغ عدد التظلمات الواردة إلى القسم خلال عام 2023م (103).

تُعنى الهيئة بالنظر في التظلمات الواردة الناتجة من قرارات الإدارة العامة أو الإجراءات أو الممارسات أو أفعال الامتناع عن أي منها، التي تشكل مخالفة للتشريعات أو عدم الإنصاف أو التعسف أو عدم تحقيق المساواة والتمييز أو إهمال أو تقصير أو خطأ أو تستند إلى تعليمات غير قانونية أو إجراءات غير عادلة، على ألا يكون موضوع التظلم قابلاً للطعن

كما هو موضح في الجدول الآتي:

التظلمات والشكاوى قيد النظر	التظلمات والشكاوى المفصلة	المجموع	التظلمات والشكاوى الواردة إلى قسم التظلمات خلال العام 2023م	المدور من العام 2022
9	94	103	79	24

### إحصائية التظلمات والشكاوى الواردة خلال العام 2023م ونتيجتها النهائية



جانب من اللقاءات التوعوية لتعزيز الوعي بمعايير النزاهة



## الفصل الثالث:



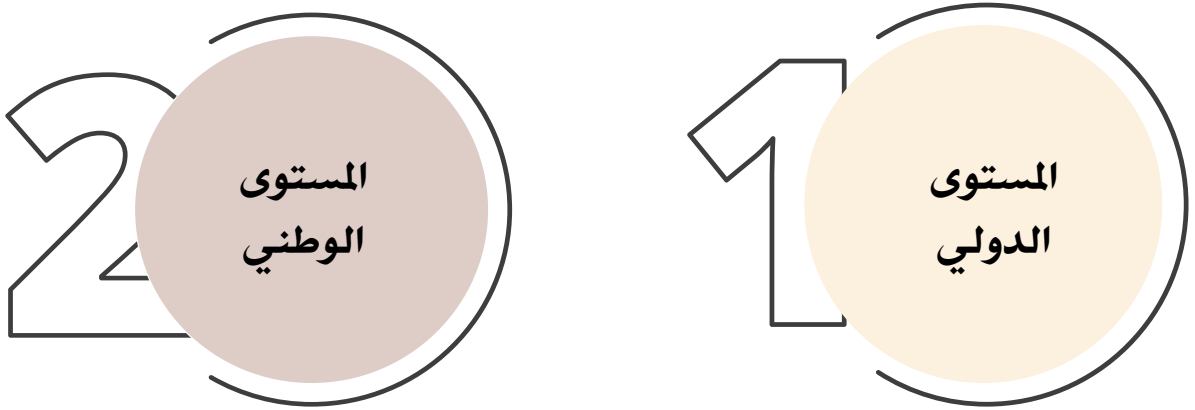
## محور التعاون والتنسيق



### محور التعاون والتنسيق

تعمل الهيئة في هذا المحور على المستويات الدولية والوطنية وكذلك المؤسسية و/أو التنظيمية

### محور التعاون والتنسيق



محور التعاون والتنسيق

### أولاً: المستوى الدولي

يضمن انسجامها والمعايير الوطنية المعتمدة. وتتواصل كذلك مع النظراء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية جميعها والجهات الداعمة والجهات الفنية والأكاديمية ذات العلاقة عبر برامج تبادل الخبرات التخصصية والفنية والتدريب اللازم الذي يمكّن العاملين في الهيئة من الاستفادة منها في مجالات مكافحة الفساد.

تتواصل الهيئة مع الأطراف والجهات الدولية والنظيرة كلها في ما يتعلق بتنفيذها لالتزاماتها الدولية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد والاتفاقيات والالتزامات الدولية ذات العلاقة المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية في ترسيخ مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد وبما

الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عُقدت في المدة 11-15/12/2023م في أتلانتا-جورجيا/الولايات المتحدة الأمريكية.

### • الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

- اختير الأردن والعراق دولتين مُستعرضتين للمملكة العربية السعودية.

### • برنامج المساءلة والنزاهة

تنفّذ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وتمويل من الاتحاد الأوروبي مشروع "معاً من أجل إدارة عامة مسؤولة وشفافة في الأردن"؛ بهدف تحسين مستوى النزاهة والمساءلة لدى القطاع العام في الأردن خلال الأعوام 2022 - 2025.

ويتضمن هذا المشروع مراجعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن النزاهة والحوكمة في الأردن، حيث ستقدم تقييماً شاملاً للنزاهة في القطاع العام والخروج بتوصيات عملية للحكومة لتعزيز التماسك في نظام النزاهة في المملكة.

### • مجلس أوروبا

بدأت الهيئة وبالتعاون مع مجلس أوروبا بتنفيذ المرحلة الخامسة من البرنامج الإقليمي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا "حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية عبر المعايير المشتركة في جنوب البحر الأبيض المتوسط" (برنامج الجنوب الخامس SNAC 5) الذي أُطلق رسمياً في الأول من أيلول/ سبتمبر 2022 مدة ثلاث سنوات (2022-2025)، الذي يندرج تحت تنفيذ مشروع تعزيز الحوكمة الرشيدة لمكافحة الفساد وغسل الأموال في دول الجوار الذي يُنفّذ بالتنسيق المشترك مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو تتمتع للبرامج السابقة التي نفّذتها الهيئة منذ عام 2016 .

## وفي ما يأتي أبرز جهود الهيئة ضمن هذا المجال:

### • اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC):

صادقت المملكة الأردنية الهاشمية على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد منذ عام 2004، حيث تطبق الالتزامات كلها المنبثقة عن هذه الاتفاقية وفقاً للمعايير التي يتبناها المجتمع الدولي على النحو الآتي:

- استكمل فريق الهيئة الحكومي مراجعة الإجراءات والمعايير التي تعتمدها دولة سنغافورة والمتعلقة بالتدابير الوقائية ومدى التزامها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث روجعت إجابات الدولة المُستعرضة (سنغافورة) بالشراكة مع المملكة المغربية.

- استضافت الهيئة الزيارة القطرية الخاصة باستعراض تنفيذ المملكة الأردنية الهاشمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC من قِبَل دولتي تركمانستان ولبنان، الذي تناول تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية بشأن التدابير الوقائية والفصل الخامس بشأن استرداد الموجودات في المدة 11-13/9/2023م.

- شارك الأردن ممثلاً بوفد من الهيئة برئاسة رئيس المجلس في أعمال الدورة العاشرة لمؤتمر



المشاركة باجتماعات مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة بأتلانتا الأمريكية



## توقيع مذكرة تفاهم بين النزاهة ومركز إيداع الأوراق المالية

- 8- العمل جارٍ الآن على توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع كل من:
- هيئة النزاهة الاتحادية/ الجمهورية العراقية.
  - هيئة مكافحة الفساد/ جمهورية كازاخستان.
  - هيئة الرقابة الإدارية والشفافية/ دولة قطر.
  - الشبكة الدولية لسلطات إنفاذ القانون في مجالات مكافحة الفساد (GLOBE).

وفي إطار برنامج الجنوب الخامس، سيُنقذ مشروع "مكافحة الفساد في الجوار الجنوبي" (SNAC 5) بهدف تعزيز الحوكمة الرشيدة والوقاية من الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الإقليمي (MENA)، بما يتماشى مع المعايير الأوروبية والدولية، ويستهدف هذا البرنامج كلاً من الأردن، والمغرب، وفلسطين، وتونس.

## • مبادرة الحكومات الشفافة

يشارك الأردن بالعديد من المبادرات الدولية ومنها مبادرة الحكومات الشفافة وهي مبادرة متعددة الأطراف تهدف إلى تنفيذ التزامات طوعية من الحكومات ضمن أطر الشفافية وتمكين المواطنين ومكافحة الفساد وتسخير التكنولوجيا لتعزيز الحاكمية الرشيدة.

بحيث تتناول هذه الالتزامات الاستجابة لمجموعة من التحديات العالمية للدول و المتمثلة بتحسين الخدمات العامة وزيادة المسائلة و النزاهة وإدارة الموارد العامة بطريقة أكثر فاعلية وخلق مجتمعات أكثر أمناً. ويتم اقتراح هذه المبادرات من خلال المواطنين أو القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وفقاً لاحتياجاتهم المنسجمة مع أهداف المبادرة بحيث يتم التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بتنفيذ هذه المبادرات واعتماد

## • مذكرات التفاهم الدولية

- تابعت الهيئة مذكرات التفاهم المبرمة مع عدد من الدول؛ بهدف تعزيز التعاون المشترك في مكافحة الفساد والوقاية منه وتبادل الخبرات والتدريب في مجالات مكافحة الفساد ومنع انتشاره بوصفه من الجرائم العابرة للحدود، ومنها:
- 1- هيئة الرقابة الإدارية/ جمهورية مصر العربية.
  - 2- هيئة مكافحة الفساد/ دولة فلسطين.
  - 3- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد/ جمهورية تونس.
  - 4- هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)/ المملكة العربية السعودية.
  - 5- شبكة سلطات الوقاية من الفساد (NCPA).
  - 6- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
  - 7- دائرة التحقيقات الخاصة (STT)/ جمهورية ليتوانيا.

## الفصل الثالث

منهجية إعداد نتائج التقرير الشامل لمؤشر النزاهة الوطني.

- محاضرة لرئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد د. مهند حجازي في المنتدى الاقتصادي الذي عُقد في عمان - مقر المنتدى الاقتصادي الأردني بتاريخ 2023/2/15م عن الأثر الإيجابي للنزاهة في الإدارات العامة.

- المشاركة في حفل إطلاق تحالف "قيادات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية".  
- إطلاق حملة إعلامية لترسيخ معايير النزاهة الوطنية لدى موظفي الدولة.

- المشاركة في أعمال المنتدى العالمي لمكافحة الفساد (GACIF) التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الذي عُقد في العاصمة الفرنسية باريس.

- استضافة محاضرة لضباط من مرتبات البحث الجنائي التابعين لوزارة الداخلية العراقية، ضمن البرنامج التدريبي الذي ينظمه مركز تدريب البحث الجنائي في مديرية الأمن العام بعنوان "التحقيق في الجرائم المالية والمصرفية".

- تنظيم سلسلة اجتماعات مع ممثلي (99) جهة رسمية للمناقشة في نتائج مؤشر النزاهة الوطني.

- استضافة وفد من الجهاز الأعلى للرقابة في بولندا وديوان المحاسبة الأردني للاطلاع على طبيعة عمل الهيئة وآلياتها في مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام.

الالتزامات المستجيبة للمعايير الدولية المعتمدة للمبادرة.

ويعتبر الأردن من أوائل الدول المنضمة لهذه المبادرة في عام 2011 وقد تم تنفيذ عدد من الخطط الوطنية من خلالها وتعمل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الخطتين الوطنيتين الرابعة والخامسة على تنفيذ التزامين هامين هما:

مأسسة إجراءات إنفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات « وتعزيز النزاهة على المستوى الوطني» الأمر الذي عزز الشراكة بين الهيئة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إذ أن العمل الرقابي إذا لم يعزز بتظافر كافة الجهود الوطنية لن يؤت ثماره وتنفيذ مؤشر النزاهة الوطني مثالا ناجحا على الشراكة بين الهيئة ومنظمات المجتمع المدني الهامة في مجال مكافحة الفساد في الأردن.

## ثانياً: المستوى الوطني

- أنجزت الهيئة على المستوى الوطني العديد من الأنشطة لغايات دعم الجهود الوطنية لتعزيز التعاون والتنسيق في ما بينها، فأطلقت مؤشر النزاهة الوطني والامتنال خلال العام 2022 بالتعاون مع مركز الحياة "راصد"، بدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون، وهو الأول على مستوى الوطن العربي بوصفه أداة لقياس مستوى امتثال مؤسسات الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية.

- كذلك عُقدت برامج تدريبية وفعاليات عدة موجهة إلى القطاعات المشاركة في مؤشر النزاهة الوطني؛ لاستكمال

لقطة لزيارة وفد من جهاز الرقابة البولندي للهيئة



الجمارك العامة، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني الشريكة، ومن أهمها: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ونقابة المهندسين الأردنيين. وقد فعلت الهيئة مذكرات التفاهم المبرمة مع العديد من الجهات لغايات بناء القدرات، ومن أهمها: البنك المركزي، ودوان المحاسبة. وقد بلغ عدد المتدربين (195) موظفًا وموظفة من مختلف جهات الإدارة العامة وتحديدًا الجهات الرقابية الموازية، مع مراعاة النوع الاجتماعي للموظفين المشاركين والموظفات.

## من أبرز البرامج التدريبية النوعية المتخصصة التي عقدتها الهيئة:

- مخاطر الفساد في المشتريات الحكومية.
- المحاسبة الجنائية والاحتيايل المالي لغير الماليين.
- متطلبات عملية التقييم لمجموعة العمل المالي الدولية مع البنك المركزي (FATF).
- مخاطر الفساد في الجمارك.
- عقد المداول الإنشائي (فيديك).
- تدريب (23750) معلمًا وإداريًا مقارنة بعام 2022 الذي درّب فيه (21000) معلم/ة وإداري/ة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.

في ما يتعلق ببناء قدرات موظفي الهيئة، درّبت الهيئة (230) موظفًا/ة عبر (68) ورشة وبرنامجًا تدريبيًا بالتعاون والتنسيق مع جهات الإدارة العامة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وضمن اهتمامات الهيئة لتعزيز المشاركة على المستوى الوطني، أولت احتضان المبادرات والأفكار الإبداعية والتطويرية اهتمامًا كبيرًا عبر توفير نافذة إلكترونية ضمن موقعها الإلكتروني لاستقبال هذه الأفكار من موظفيها أو من شرائح المجتمع، وعلى

- استضافة رئيس مجلس النواب وأعضاء المكتب الدائم وعدد من رؤساء لجان المجلس بحضور رئيس ديوان المحاسبة.

- استقبال وفد من لجنة الكرامة للمحاربين القدامى.

- إطلاق هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد بالتعاون بين الهيئة ووزارة الاقتصاد الرقّمي والريادة وصندوق الملك عبد الله للتنمية.

- تنظيم "بطولة النزاهة ومكافحة الفساد لخماسي كرة القدم للعام 2023م"، تحت شعار "معًا للوقاية من الفساد" بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم؛ وذلك بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد.

وقد سعت الهيئة جاهدة إلى تطوير البنية التحتية الإلكترونية (الأجهزة، والأنظمة، والتطبيقات وقواعد البيانات) وبناء منظومة إلكترونية متكاملة ومترابطة تغطي جميع أعمال الهيئة، وتدعم الربط الإلكتروني والتكامل مع الشركاء؛ وذلك لتلبية حاجات الهيئة الرقمية وإدامتها بهدف تسهيل أعمال الهيئة التحقيقية والإدارية وتسريعها، إضافة إلى تطبيق السياسات الحكومية، إذ أنجز نظام إدارة القضايا الخاص بالهيئة، وأتمتت معظم حاجاتها، إضافة إلى المتابعة المستمرة للملاحظات الخاصة بالأنظمة، وتعديل بيانات الجهات المؤسسة بحسب الحاجة، وإدامة البرامج الخاصة بأعمال الهيئة، وغير ذلك.

وفي مجال بناء القدرات، فقد نفذت الهيئة خطتها التدريبية بالتعاون والتنسيق مع جهات الإدارة العامة الشريكة ومنها: دائرة المشتريات الحكومية، ودائرة العطاءات الحكومية، ودائرة

### الشراكات المحلية ومذكرات التفاهم

أبرمت الهيئة مذكرات تفاهم مع عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني بهدف تأطير التعاون وتعزيزه عبر تبادل المعلومات والخبرات والاستشارات، وإعداد الدراسات والأبحاث المشتركة واستطلاعات الرأي، والربط الإلكتروني، وعقد البرامج التدريبية، وتشكيل اللجان المشتركة، وإنشاء برامج أكاديمية ذات علاقة بطبيعة عمل الهيئة.

في ما يأتي بعض الجهات الشريكة التي أبرمت معها مذكرات التفاهم:

1. مديرية الأمن العام.
2. جمعية رجال الأعمال الأردنيين.
3. البنك المركزي الأردني.
4. وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. ديوان المحاسبة.
6. "رشيد" للنزاهة والشفافية.
7. وزارة التربية والتعليم.
8. الجامعة الأردنية.
9. ملتقى طلال أبو غزالة المعرفي.
10. مركز الحياة "راصد".
11. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.

وجه الخصوص فئة الشباب؛ تنفيذًا لأهدافها الإستراتيجية المتعلقة بما يأتي:

1. تشجيع المبادرات الريادية المبتكرة القائمة على إدماج وسائل التكنولوجيا وغيرها؛ من أجل مكافحة الفساد والكشف والإبلاغ عنه والوقاية منه والتحقيق فيه، والإسهام في نشر ثقافة النزاهة الوطنية والقيم الإيجابية القائمة عليها وتعزيزها.

2. إدماج الشباب في السياسات الوطنية الهادفة إلى القضاء على الفساد عبر تشجيعهم وتحفيزهم إلى تقديم مبادرات مبتكرة، باستخدام وسائل التواصل الحديثة.

وفي هذا المجال وبغية تحفيز الشباب لتقديم مبادرات ريادية مبتكرة قائمة على إدماج وسائل التكنولوجيا في مكافحة الفساد والوقاية منه أطلقت الهيئة هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد خلال فعالية اليوم الدولي لمكافحة الفساد والتي أقامتها الهيئة في مقرها بتاريخ 2023/12/6 بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقمي وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية.

كما قامت الهيئة أيضا بالشراكة مع الفريق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP / المكتب الإقليمي بتأهيل مجموعة من موظفي الهيئة بمختلف مستوياتهم الوظيفية على الممارسات الفضلى المطبقة في مجال إيصال رسائل الهيئة بطرق غير تقليدية لشريحة طلاب المدارس والجامعات.

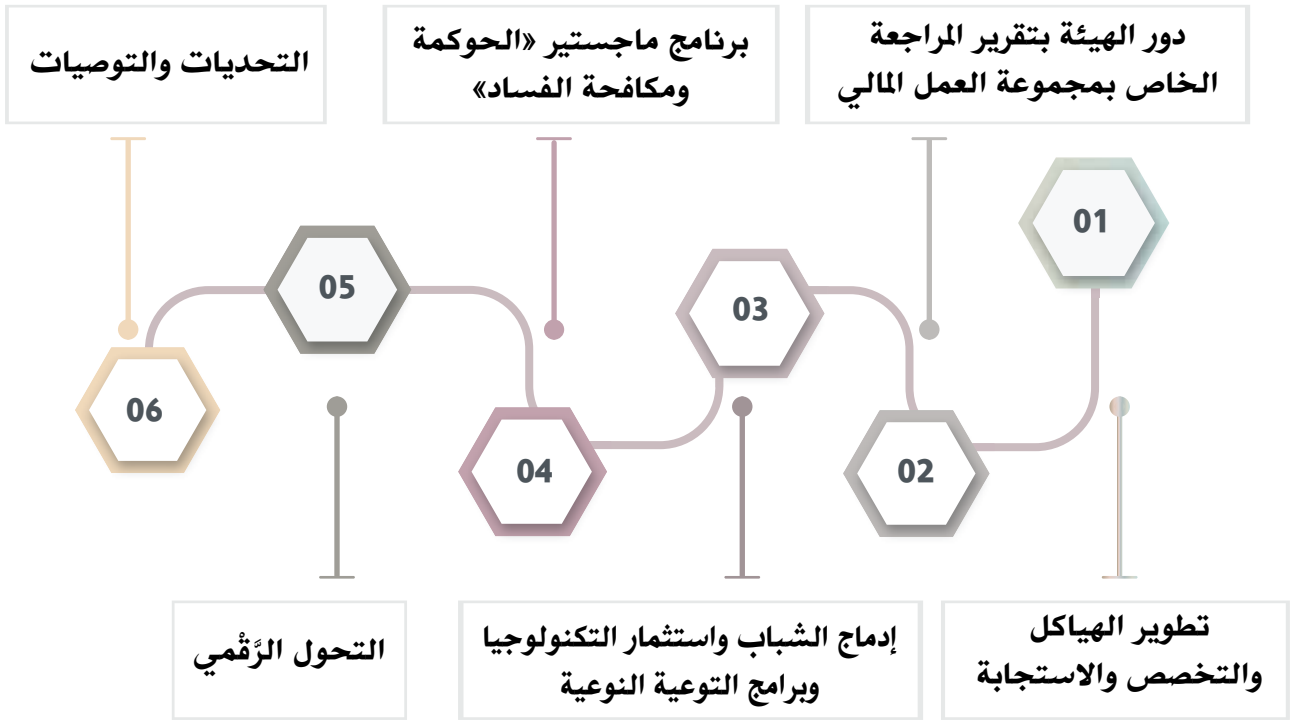
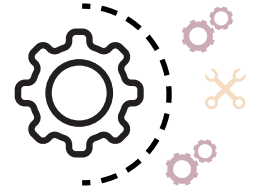


## الفصل الرابع: الإنجازات النوعية والتحديات



### الإنجازات النوعية والتحديات

تعمل الهيئة مُعتمدة على إنجازاتها التراكمية عبْر ممارسات ناجحة تعزز نقاط القوة ومعالجة مواضع الضعف إن وجدت، حيث حققت مجموعة من الإنجازات النوعية عبْر ما يأتي:



الإنجازات النوعية والتحديات

### أولاً: تطوير الهياكل والتخصص والاستجابة



من زيارة لوفد خبراء من دولتي تركمانستان ولبنان لاستعراض تنفيذ الأردن لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ولأنّ الهيكل التنظيمي للهيئة أُعدّ وُفقاً لقواعد التخصص ونطاق النشاط المؤسسي، فقد تحققت العديد من النتائج التي انعكست على مستوى الأداء الكلي للهيئة، ومنها كفاءة أداء العمل وفاعلية تحقيق نتائج المؤشرات الإستراتيجية والتشغيلية، إضافة إلى استغلال الموارد المالية الاستغلال الأمثل من حيث كفاءة تخصيص النفقات وُفقاً لأولويات المشاريع، واستخدام الموارد البشرية الاستخدام الأمثل من حيث مواءمة العبء الوظيفي ومراعاة التخصص والخبرة في أداء المهمات والواجبات الوظيفية.

ولأنّ الهيئة تُعدّ من المؤسسات العامة متوسطة الحجم من حيث التصنيف الكمي لعدد الموظفين/ات، فقد حُدّدت الوُحدات التنظيمية الرئيسة Line Depts. وأُطلق عليها "مديرية" انسجماً ودليل الهياكل التنظيمية والأوصاف الوظيفية الصادرة عن الحكومة.

في ضوء التحديث المستمر وضرورات الاستجابة للمتغيرات والمستجدات في بيئة العمل الداخلية والخارجية، ونتائج تنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2020\_2025 عكفت الهيئة على إجراء تحديث هيكلي وتنظيمي على المستوى المؤسسي، حيث أعدت الهيكل التنظيمي الجديد لعام 2023م وإصدرت نظام التنظيم الإداري رقم (42) لسنة 2023م بموجب التعديلات الأخيرة على قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته، فضلاً عن استحداثها وُحدة تنظيمية جديدة وُفقاً للمادة (16 مكرر) من هذا القانون أُطلق عليها "مديرية التسويات والاسترداد" التي تتولى إجراء المصالحات والتسويات مع مرتكبي الفساد وُفقاً للتشريعات القانونية.

وفي سياق الهيكل وإعادة التنظيم، فعّلت الهيئة عمل بعض الوُحدات التنظيمية عبر عمليات الدمج أو نقل بعض الأقسام أو تفريع بعض الوُحدات لأقسام محددة الاختصاص والمسؤوليات. وانسجماً مع إستراتيجية المملكة في مجال التحول الرقّمي التي تتطلب من جميع مؤسسات الإدارة العامة ضرورة بناء نُظم إدارة المعلومات وُفقاً لمعايير أمن قواعد البيانات والمعلومات وسلامتها، أنشأت الهيئة قسمًا متخصصًا في الأمن السيبراني يتولى الإشراف على توعية موظفي الهيئة وتدريبهم في مجال الحفاظ على أمن البيانات وسريتها وتطبيق المعايير الخاصة بذلك، حيث اتخذ القسم الإجراءات والأدوات المناسبة والتأكد من تطبيق السياسات والمعايير الخاصة بحماية الأنظمة والبرامج والشبكة الرقمية على مستوى الوُحدات التنظيمية والموظفين في الهيئة.

## ثانياً: دور الهيئة في تقرير المراجعة الخاص بمجموعة العمل المالي

أدت وحدة التحقيق المالي دوراً مهماً في إنجازات الهيئة التي أسهمت في إخراج الملكة من القائمة الرمادية عبر تقرير المراجعة الخاص بمجموعة العمل المالي، وكان ذلك عبر:

### • الإطار التشريعي

أجري تعديلات على قانون الهيئة بين عامي (2019 و2022)، التعديل الأول: تعزيز استقلالية الهيئة ودعمها نظراً إلى خطورة القضايا التي تتعامل معها، والإسهام في استرداد الأموال الناتجة من أفعال الفساد، سواء أكانت الأموال داخل الملكة أم خارجها، وتسليمها مستحقها وفقاً للتشريعات ذات العلاقة. التعديل الثاني: عدم سريان التقادم على جرائم الفساد واسترداد الأموال الناشئة عنها، كما أُجريت تعديلات على تجريم استغلال النفوذ وملاحقة جرائم غسل الأموال الناتجة من أفعال الفساد وإمكانية الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة لارتكبي أفعال الفساد ومنع سفرهم "بمصادقة المدعي العام"، بالإضافة إلى تعزيز دور الهيئة في استرداد الأموال وإجراء التسويات، كما أُجريت تعديلات على قانون الكسب غير المشروع لغايات توسيع دائرة التجريم وتعزيز التعاون مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والسجلات الإلكترونية، إضافة إلى التعديلات الواردة على قانون الكسب غير المشروع المعدل رقم (25) لسنة 2021 حيث تناولت: توسيع دائرة تجريم الكسب غير المشروع عبر تعريف الكسب غير المشروع كما يأتي: "يُعدّ كسباً غير مشروع كل زيادة كبيرة أو نمو غير طبيعي يطرأ على ثروة أو موجودات أو ممتلكات أي موظف عمومي غير مشمول بأحكام هذا القانون، ولا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياساً إلى دخله المتأتي من مصادر مشروعة"، ويُفعل هذا النص عبر تعزيز التعاون بين دائرة إشراف الذمة المالية مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

### • الإطار التنفيذي

أسهمت الإحصائيات التي نفذتها الهيئة في تعزيز دورها في إخراج الملكة من القائمة الرمادية، وكان ذلك عبر فحص التحقيقات المالية الموازية لقضايا غسل الأموال وجمعها، حيث تمكنت التحقيقات من تعزيز ملفات جرائم الفساد الأصلية ببيانات مالية عبر التقارير المالية الواردة من وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتضمنت الإحصائيات ما اتخذته الهيئة من إجراءات مكنتها من ملاحقة مرتكبي جرائم غسل الأموال الناشئة عن جرائم الفساد وإدانتهن، بالإضافة إلى مصادرة الأموال المستخدمة بما يتوافق مع ما ورد في تقرير تقييم المخاطر الوطني، بحيث ظهر جلياً حجم التعاون بين الهيئة وجهات القطاع العام.

### • الإطار التدريبي

التحق الكادر الوظيفي في التحقيق المالي في الهيئة بعدد من الدورات والورش التدريبية المتخصصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن إلحاق الموظفين الجدد والموظفات بالبرامج المتعلقة بقضايا غسل الأموال.

### • الإطار التوعوي

ألقى الكادر الوظيفي في وحدة التحقيق المالي في الهيئة العديد من المحاضرات التوعوية والتدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال لدى مركز تدريب البحث الجنائي والأمن الوقائي وأكاديمية الشرطة الملكية وجمعية وسطاء التأمين.

### • إطار التعاون والتنسيق المحلي

أُبرمت مذكرات تفاهم عدة بين الهيئة وجهات القطاع العام لغايات تفعيل الخبرات والمعلومات وتبادلها، ومنها: البنك المركزي الأردني، ووحدة

عبر تشجيعهم وتحفيزهم إلى تقديم مبادرات مبتكرة باستخدام وسائل التواصل الحديثة.

وفي هذا المجال، أطلقت الهيئة هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد خلال فعالية اليوم الدولي لمكافحة الفساد المنعقدة في مقرها بتاريخ 2023/12/6م بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الرقومي وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية؛ بغية دفع الشباب إلى التنافس في تصميم لعبة إلكترونية تحاكي معايير النزاهة الوطنية بطريقة تُدمج فيها رسائل الهيئة بخصوص أفعال الفساد، ومعايير النزاهة، وحماية المبلغين والشهود، ومكافحة غسل الأموال، وبطريقة تحاكي جيل الشباب لتوحيد اللغة بين المبرمجين والمستخدمين.

وفي سياق التوعية النوعية، نفذت الهيئة وأعدت حملات إعلامية وإضاءات توعوية ورسائل إلكترونية، نشرتها عبر وسائل الإعلام والموقع الإلكتروني الرسمي ومنصاتها على مواقع التواصل الاجتماعي وعبّر التطبيقات الإلكترونية المختلفة، مثل تطبيق "سند"، بهدف تعزيز الثقة، وترسيخ قيم النزاهة الوطنية والشفافية، وتوعية المجتمع بحماية الشهود، وإيصال رسائلها إلى مختلف شرائح المجتمع.

ونتيجة لذلك، فقد انخفضت نسبة القضايا الواردة إلى الهيئة بواقع (55%) وقد يُعزى ذلك إلى متابعة الهيئة الحثيثة امثال مؤسسات الإدارة العامة لمعايير النزاهة الوطنية ومتابعة المخاطر والكشف عنها قبل حدوثها، مع نجاح برامج التوعية المنهجية وفُقدًا للإستراتيجية الوطنية المحدثّة للنزاهة ومكافحة الفساد 2020-2025 بالإضافة إلى المحاكمات التي حققت الردع العام.

### رابعًا: برنامج ماجستير "الحوكمة ومكافحة الفساد"

وتحقيقًا لمبدأ التشاركية وتكامل الجهود بين

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجامعة الأردنية، ومركز إيداع الأوراق المالية، ووزارة الاقتصاد الرقومي والريادة، وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، وديوان المحاسبة، إضافة إلى عدد من مؤسسات المجتمع المدني، مثل مركز الحياة "راصد" و"رشيد" للشفافية.

### ثالثًا: إدماج الشباب واستثمار التكنولوجيا والتوعية النوعية

استجابة لتوصيات قمة لندن التي انعقدت في شهر مايو / أيار 2016 أنشئ مركز الابتكار والتدريب منتصف عام 2020 حيث أُسندت إليه مهمة إعداد خطة تدريبية سنوية تتضمن برامج نوعية متخصصة تُنفذ بالتعاون مع شركاء الهيئة الإستراتيجيين؛ بهدف إذكاء الوعي بمفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد للموظفين والموظفات في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني؛ تنفيذًا لأهداف مركز الابتكار الإستراتيجية المتعلقة بتطوير قدرات الهيئة، لتصبح جهة متخصصة محليًا وإقليميًا ودوليًا بتسخير التقنيات الحديثة في التدريب وتبادل الخبرات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، لرفع كفاءة الموظفين والموظفات وقدراتهم في القطاعين العام والخاص، وإفادة المهتمين والمهتمات من مؤسسات المجتمع المدني محليًا وإقليميًا ودوليًا.

تولي الهيئة احتضان المبادرات والأفكار الإبداعية والتطويرية العناية اللازمة عبّر توفير نافذة إلكترونية ضمن موقعها الإلكتروني لاستقبال هذه الأفكار من موظفيها وموظفاتها وشرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص فئة الشباب؛ بغية تشجيع المبادرات الريادية المبتكرة القائمة على إدماج وسائل التكنولوجيا وغيرها من أجل مكافحة الفساد والكشف والإبلاغ عنه، والوقاية منه والتحقيق فيه، والإسهام في نشر ثقافة النزاهة الوطنية والقيم الإيجابية القائمة عليها وتعزيزها، وإدماج الشباب في السياسات الوطنية الهادفة إلى القضاء على الفساد

والهدف منها استحداث أنظمة رقمية مترابطة ومرنة لا تعتمد على هيكل تنظيمي في سير المعلومات الواردة للهيئة التي تتضمن شُبّهات الفساد، والتظلمات، وطلبات الحماية، والخبرات الفنية، ومتابعة نمو الثروة، وبناء ملفٍ وصفي للمشتبه بهم، والإجراءات التي تمر بها هذه المعلومات من تصنيفات، وقرارات، وكتب، وضبوطات، وغيرها من واجبات مساعد الضابطة العدلية وأرشفتها، ولغاية القرار النهائي لمجلس الهيئة عليها، إما بالحفظ وإما بالإحالة إلى المدعي العام، كما أنهت الهيئة تحديث المختبر الرقمي وتطويره تماشيًا مع أحدث المعدات والبرمجيات العالمية، ما يؤثر إيجابًا في آلية العمل عبر ما يأتي:

- أ- أتمتة جميع إجراءات المعلومات الواردة وربطها بالأنظمة الأخرى وتوحيد الإجراءات.
- ب- المحافظة على السرية والاستغناء عن نقل ملف القضية بين مُدْخلي البيانات والمُحَقِّقين والمديريات ورقياً، ثم تحويله إلكترونياً وتتبع سير الملفات.
- ج- تعزيز التزام المدد القانونية المحددة في التشريعات؛ للبت في الملفات المسجلة لدى الهيئة.
- د- إيجاد تحذيرات (Alerts) عند التأخر في العمل بحسب التشريعات النافذة.
- هـ- البحث عن تكرار القضايا حين ورودها من عدة قنوات (ويب، موبايل، حضور شخصي...).
- و- بناء ملف وصفي (profile) للشخص أو الجهة موضع شبهة الفساد يتضمن جميع البيانات المتوافرة عنه في قواعد بيانات الإدارة العامة وشركاء الخدمة (المرحلة الأولى) والبيانات المتوافرة من المصادر المفتوحة (المرحلة الثانية)، وبناء العلاقات مع الأشخاص والجهات الأخرى.
- ز- متابعة نمو الثروة للأشخاص المكلفين بموجب قانون الكسب غير المشروع عبر بناء خوارزميات تبحث عن الفروق في الثروة ومصادرها.
- ح- متابعة التزام الجهات الحكومية مؤشرات النزاهة الوطنية.
- ط- استخراج العديد من التقارير والإحصائيات التي المراد الوصول إليها آلياً.

الهيئة والجامعة الأردنية، وإدراكاً منهما أهمية العلم والمعرفة في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد عبر توظيف الخبرات الأكاديمية ودمجها بالعملية بما يؤسس نهجاً معرفياً قوياً وتنمية القدرات البشرية في القطاعات المعنية بتعزيز قيم النزاهة والحاكمية الرشيدة ومكافحة الفساد، فقد أبرمت مذكرة تفاهم مع الجامعة الأردنية عام 2022 لاستحداث برنامج ماجستير في "الحوكمة ومكافحة الفساد" بهدف إنشاء برامج أكاديمية مشتركة، حيث اعتمده هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي. يدرّس أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية والكادر الوظيفي في الهيئة الذين تنطبق عليهم شروط التدريس المواد النظرية في البرنامج برامج الدراسات العليا بحسب الأنظمة والتعليمات النافذة في الجامعة الأردنية.

يشترط في التسجيل في هذا البرنامج أن يكون المتقدم حاصلاً على درجة البكالوريوس في أي حقل من حقول المعرفة من الجامعة الأردنية أو ما يعادلها، وقد اعتمدت الخطة الدراسية للبرنامج بتاريخ (2022/9/28) ويُعقد البرنامج باستمرار، وقد بلغ عدد الملتحقين بالبرنامج عام 2023م (42) طالباً وطالبة، وتصدر الشهادات الأكاديمية للطلبة الذين أنهوا متطلبات الحصول على الدرجة الأكاديمية من قبل مجلس عمداء الجامعة الأردنية، وتحمل شعار الجهتين واسمهما (هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والجامعة الأردنية).

## خامساً: التحول الرقمي

تعمل الهيئة على العديد من مشاريع التحول الرقمي (نظام الاستخبار الرقمي (Data Mining)، نظام إدارة القضايا (Case Management System)، نظام متابعة مؤشرات النزاهة (Integrity KPIs)، مختبر الأدلة الرقمية (Digital Forensic)، البنية التحتية الرقمية (Digital Infrastructure)، لعبة النزاهة الإلكترونية (Integrity E-Game))

استحداث نظام إلكتروني يتضمن إجراءات تقييم ومتابعة مدى امتثال الإدارات العامة لمعايير النزاهة الوطنية عبر هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وجمع الوثائق والمعززات بما فيها الرقمية ومتابعة توصيات الإدارات العامة وعرضها عبر الموقع الإلكتروني للهيئة بما يضمن توثيقها وأرشفتها، وعرض جميع المخرجات على هيئة تقارير توضح مدى التزام الإدارات العامة بمعايير النزاهة في جميع المؤسسات والدوائر الحكومية.

### مميزات نظام المؤشر

- مؤشرات النزاهة: متابعة البيانات وجمعها المتعلقة بالاتفاقيات والبرامج والشراكات الدولية المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد.
- الشراكات الدولية: متابعة البيانات وجمعها المتعلقة بإطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والبرامج والشراكات التابعة لها.
- معايير الامتثال: متابعة البيانات وجمعها المتعلقة بإطار عمل الامتثال والبرامج والشراكات المتعلقة بالنزاهة والامتثال.
- انشاء الاستبيان: يتيح النظام إنشاء الاستبانات وتوزيعها على الجهات والدوائر الحكومية عبر منصة إلكترونية.

### 3- نظام الاستخبار الرقمي Data Mining ((Mining

- نظام لإنشاء ملف وصفي رقمي للشخص أو الجهة (Profile) موضع شبهة الفساد لغايات التحقيق خلال القضية ومتابعة نمو الشروة.
- سُيَرِّبُط مع ١٣٠ جهة حكومية وشبه حكومية وشركاء الخدمة (بنوك، وأوراق المالية، وغيرهما) على ثلاث مراحل:
- المرحلة الأولى: الربط مع ٤٥ جهة.
  - المرحلة الثانية: الربط مع ٥٠ جهة.
  - المرحلة الثالثة: الربط مع ٢٥ جهة.

### أولاً: المشاريع المنفذة

- (1) توسعة مختبر الأدلة الرقمية وتطويرها بحسب المعايير الدولية.
- (2) تطوير الشبكة الداخلية للهيئة من أجهزة طرفية وجدار حماية.
- (3) تحديث أجهزة الحاسوب وملحقاتها.
- (4) تحديث جميع الهواتف إلى (IP telephone).
- (5) تحديث جميع الكاميرات التلفزيونية للهيئة.
- (6) تركيب أنظمة حماية البوابات (Access Control).
- (7) نظام الاستعلام الشامل.

### ثانياً: مشاريع قيد التنفيذ

#### 1- نظام إدارة القضايا (Case Management System)

- يتبع نظام إدارة القضايا دورة حياة المعلومة (شكوى، شكوى مستثمر، إخبار، تظلم، طلب حماية، طلب تعاون دولي) رقمياً من لحظة ورودها إلى اتخاذ القرار بها بجميع المراحل والإجراءات التي تضمن إدخال القضية والتحقيق فيها وتحديد موقعها وأرشفتها وعرضها على مجلس الهيئة؛ لاتخاذ قرار بشأنها وإرسالها من وإلى المديرية المختصة إلكترونياً؛ للوصول إلى الفوائد الآتية:
- أتمتة جميع إجراءات الشكاوى وربطها بالأنظمة الأخرى وتوحيد الإجراءات.
  - المحافظة على السرية والاستغناء عن تنقل ملف القضية بين المدخلين والمحققين والمديرية ورقياً وتحويله إلكترونياً.
  - السرعة في الإنجاز.
  - إيجاد تحذيرات (Alerts) عند التأخر في العمل بحسب التشريعات النافذة.
  - سهولة استخراج الإحصائيات.
  - تقييم الموظفين من ناحية العمل.
  - سهولة البحث المستقبلي.

#### 2- نظام متابعة مؤشرات النزاهة (Integrity KPIs Portal)

## 5- تطبيق الهواتف الذكية (Mobile Application)

أنشئ تطبيق جديد للهيئة بدلاً من التطبيق القديم؛ ليتلاءم مع أنظمة التحول الرقمي للهيئة، وهو قيد الفحص لدى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وما يزال التطبيق القديم فعّالاً إلى حين الانتهاء من الفحص الفني.

## 6- نظام القوى البشرية الخاص بالهيئة

برمجة نظام القوى البشرية الخاص بالهيئة عبر المبرمجين العاملين في مديرية الدعم الرقمي.

## ثالثاً: المشاريع المستقبلية

- (1) استكمال مشاريع التحول الرقمي للمرحلة الثانية، التي تضم التوسع في قواعد البيانات الحكومية وإدخال أنظمة الذكاء الصناعي في التحليل والتنبؤ بالفساد المستقبلي.
- (2) شراء أنظمة البحث العميق (Open Source Intelligence).
- (3) بناء ألعاب تفاعلية رقمية للفئة العمرية من (5-18) سنة.
- (4) بناء منصة تفاعلية بين المواطنين والهيئة.

## مزايا نظام الاستخبار

- إنشاء ملف رقمي متكامل للشخص أو الجهة موضع شبهة الفساد.
- الربط بجميع الجهات في الدولة للحصول على البيانات رقمياً.
- الرجوع إلى الأنظمة الداخلية للهيئة لاسترجاع أي معلومات أو شبّهات أو قضايا سابقة مرتبطة بالشخص أو الجهة.
- إمكانية متابعة نمو الثروة لأشخاص أو جهات موضع شبهة الفساد عبر البيانات المتوافرة عبر الربط الإلكتروني.
- متابعة التغييرات على الأصول للشخص أو الجهة موضع شبهة الفساد رقمياً.
- الربط البيني بنظام القضايا لتسهيل إجراءات العمل بين المديريات عبر طلب المحقق للملف الشخصي.

## 4- تطوير البنية التحتية الرقمية (Digital Infrastructure)

تطوير البنية التحتية الرقمية بحسب متطلبات المركز الوطني للأمن السيبراني، حيث ستُعزّل شبكة الإنترنت العاملة بالهيئة عن بقية الشبكات بصورة كلية (Physical Isolation) وذلك لحماية البيانات.



ندوة لمتدربين في معهد الشرق الأوسط للإعلام والدراسات السياسية



حفل اطلاق مشروع ( معاً )

## الفصل الرابع

- لعبة إلكترونية معنية بالنزاهة ومكافحة الفساد.
- التعاون على إنشاء قواعد بيانات نظام المعلومات الوطني للأفراد والمؤسسات.
- اعتماد الرُّقم الشخصي لغير الأردني لدى جميع مؤسسات الدولة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- إدخال معلومات قضايا الفساد على أنظمة السيطرة لدى مديرية الأمن العام.
- تطبيق الهواتف الذكية (Mobile Application).
- تقديم التقارير الفنية في قضايا الفساد التي تشمل الأدلة الرُّقمية وتحليل البيانات.
- توسعة مختبر الأدلة الرُّقمية وتطويره وَفَّقًا للمعايير.

### سادسًا: أنشطة معالجة البيانات الرُّقمية

- العمل جارٍ على معالجة جميع البيانات الإلكترونية في الهيئة لتتماشى مع أنظمة التحول الرُّقمي المنفذة لغايات إجراء الترابطات الصحيحة.

- (5) بناء منصة تعليمية وتدريبية لموظفي القطاع الحكومي المحلي والدولي.
- (6) التوسع في بناء قواعد بيانات أنظمة المعلومات الوطني للأفراد والمؤسسات.

### رابعًا: الخِدْمَات الرُّقمية

- طُوِّرت الخِدْمَات الإلكترونية على الموقع الرسمي للهيئة بما يتواءم مع أنظمة التحول الرُّقمي للهيئة وهي قيد الفحص لدى وزارة الاقتصاد الرُّقمي والريادة.
- (1) إرسال شكوى.
- (2) إرسال معلومة.
- (3) إرسال تظلم.
- (4) تقديم طلب حماية.
- (5) إرسال شكوى مستثمر.
- (6) تقديم طلب تعاون دولي.
- (7) حق الحصول على المعلومة.
- (8) تقديم مقترح إبداعي.

### خامسًا: قصص نجاح رُّقمية

- هاكاثون النزاهة ومكافحة الفساد تطوير



حفلة إطلاق مشروع (معاً)



من الإحتفال بإطلاق تحالف قيادات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية

تواجه الهيئة تحدياتٍ عدة على مختلف الأصعدة: (التشريعية، والمالية، والموارد البشرية، وغيرها)، فأثر جزئيًا في قدرتها في تحقيق أهدافها بالصورة المثلى على الرغم من تسخيرها للإمكانات البشرية والمالية المتوافرة لتجاوزها، وفي ما يأتي أبرز التحديات والتوصيات:

### \* أبرز التحديات:

3. عدم قدرة الهيئة على إنشاء مركز متكامل للابتكار والتدريب والتحول من مجرد وحدة تنظيمية إلى مركز لتطوير قدرات الهيئة بتسخير التقنيات الحديثة في التدريب وتبادل الخبرات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد لتصبح جهة متخصصة محليًا وإقليميًا ودوليًا تسهم في رفع كفاءة موظفي القطاعين العام والخاص والمهتمين من مؤسسات المجتمع المدني محليًا وإقليميًا.

4. ضعف الموارد المالية الموجودة بالموازنة العامة التي لا تلبى حاجات الهيئة في التطوير المؤسسي.

1. خضوع الهيئة لأحكام النظام المالي المعمول به والأنظمة ذات العلاقة أضعف عملها الاستخباري، حيث يتعدّد صرف مكافآت مالية للمصادر السرية أو صرف مبالغ مالية أنيًّا لغايات إجراء ضبط بعض الجرائم، مثل الرشوة، بالإضافة إلى الحد من قدرتها على استقطاب الخبرات الفنية المؤهلة والكفاءات اللازمة لعملها وفقًا للمادة (6) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2. عدم موازنة بعض مواد القانون مع المتطلبات الدولية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

## \*أبرز التوصيات:

منح الهيئة الاستقلال المالي والإداري  
لتمكن من تادية مهماتها في إنفاذ القانون  
واسترداد الأموال، و لرفع كفاءتها في التوعية  
والوقاية من الفساد بالطريقة التي تنسجم  
وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،  
بما يمكّن الهيئة بوصفها جهة رقابية عليا  
من استقطاب أصحاب الخبرات الفنية  
المتخصصة وإيجاد آلية تراعي خصوصية  
عمل الهيئة بالنسبة إلى اختيار الموظفين  
والحاقهم بمسارات مهنية تحقق للهيئة  
الاستغلال الأمثل لخبراتهم ضمن أسس  
خاصة تنظم إجراءات ترفيعهم ومعاييرها  
وسائر الشؤون المتعلقة بهم.





**الملاحق**  
Appendices

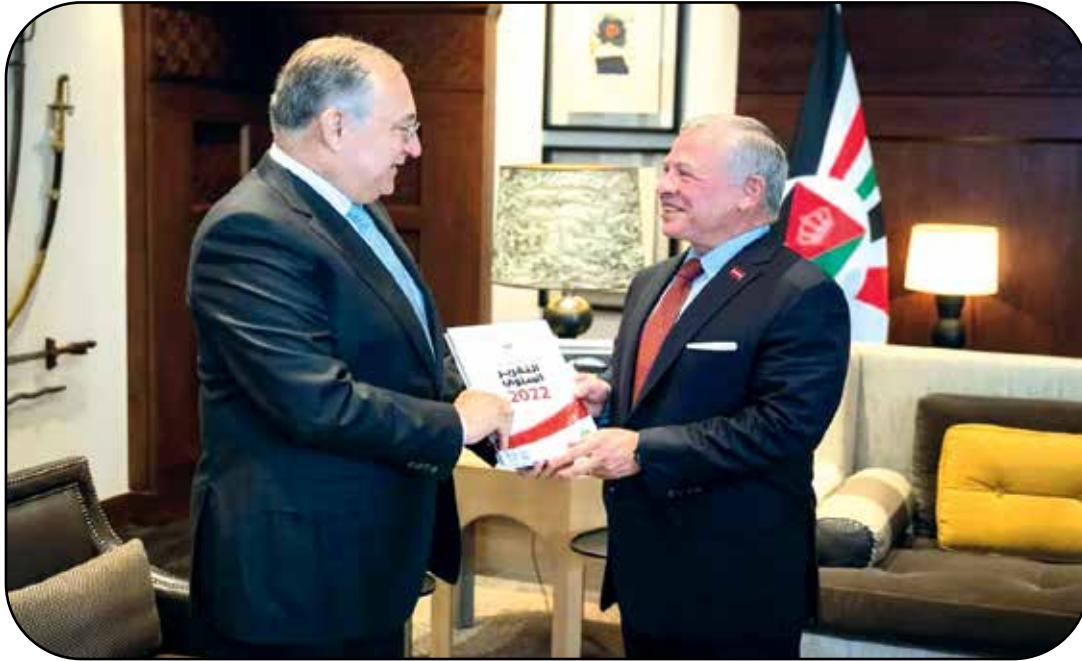


«إن الإبداع ودور المؤسسات في احتضانه هي من أهم الركائز  
الداعمة للتنمية الاقتصادية الشاملة التي تشارك فيها كل  
الأطراف من القطاعين: العام، والخاص.»

عبد الله الثاني ابن الحسين  
مؤتمر إطلاق الإبداع العربي  
عمان 2007/4/30

*“Creativity and the role of institutions in embracing it are the most important pillars supporting comprehensive economic development in which all parties from the public and private sectors participate.”*

*Abdullah II Ibn Al-Hussein  
Arab Creativity Launching Conference  
Amman 30 | 4 | 2007*



« لقطات من تسليم  
التقرير السنوي ٢٠٢٢ »

The submission of  
Annual Report 2022







## أداء اليمين القانونية أمام جلالة الملك لرئيس وأعضاء مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

Taking the legal oath before His Majesty the King for the Chairman and members of the Board of the Integrity and Anti-Corruption Commission



### **\*Most prominent recommendations:**

Granting the Commission financial and administrative independence so that it can perform its tasks in enforcing the law and recovering funds, and to raise its efficiency in raising awareness and preventing corruption in a manner that is consistent with the provisions of the United Nations Convention against Corruption, enabling the Commission, as a supreme oversight body, to attract those with specialized technical expertise and creating a mechanism that takes into account the specificity of the Commission's work with regard to selecting employees and enrolling them in professional paths that will ensure that the Commission makes optimal use of their expertise within special principles that regulate their promotion procedures, standards, and all other matters related to them.



## Challenges and recommendations:

The Commission faces several challenges at various levels: (legislative, financial, human resources, and others), which has partly affected its ability to achieve its goals in an optimal manner despite its harnessing of the human and financial capabilities available to overcome them. Here are the most prominent challenges and recommendations:

### \* Most prominent challenges:

1. The Commission's subjection to the provisions of the applicable financial system and related regulations weakens its intelligence work, as it is impossible to disburse financial rewards to confidential sources or disburse sums of money immediately for the purposes of controlling some crimes, such as bribery, in addition to limiting its ability to attract qualified technical expertise and the necessary competencies. To operate in accordance with Article 6 of the United Nations Convention against Corruption.
2. Failure to harmonize some articles of the law with the international requirements contained in the United Nations Convention against Corruption.
3. The Commission's inability to establish an integrated center for innovation and training and to transform from one organizational unit to a center for developing the Commission's capabilities by harnessing modern technologies in training and exchanging experiences in the field of integrity and anti-corruption to become a specialized body locally, regionally and internationally that contributes to raising the efficiency of public and private sector employees and those interested. From civil society institutions locally and regionally.
4. Weak financial resources in the general budget that do not meet the Commission's needs for institutional development.

Programming the Commission's human resources system through programmers working in the Digital Support Directorate.

### **Third: Future projects**

(1) Completing digital transformation projects for the second phase, which includes expanding government databases and introducing artificial intelligence systems to analyze and predict future corruption.

(2) Purchasing in-depth research systems (Open-Source Intelligence).

(3) Building interactive digital games for the age group (518-) years.

(4) Building an interactive platform between citizens and the Commission.

(5) Building an educational and training platform for local and international government sector employees.

(6) Expanding the construction of national information systems databases for individuals and institutions.

### **Fourth: Digital services**

The electronic services on the Commission's official website have been developed in line with the Commission's digital transformation systems and are under examination by the Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship.

(1) Submit a complaint.

(2) Send information.

(3) Submit a grievance.

(4) Submit a protection request.

(5) Submit an investor complaint.

(6) Submit an international cooperation request.

(7) The right to obtain information.

(8) Submit a creative proposal.

### **Fifth: Digital success stories**

- Integrity and Anti-Corruption Hackathon  
Developing an electronic game on integrity and anti-corruption.

- Cooperating to create national information system databases for individuals and institutions.  
- Approval of the personal number for non-Jordanians in all state institutions in cooperation with the relevant authorities.

- Entering information about corruption cases into the control systems of the Public Security Directorate.

- Smart phone application (Mobile Application).

- Providing technical reports on corruption cases that include digital evidence and data analysis.

- Expanding the digital evidence laboratory and developing it according to the standards.

### **Sixth: Digital data processing activities**

Work is underway to process all electronic data in the Commission to be compatible with the digital transformation systems implemented for the purpose of making the correct connections.



Launching ceremony of the Regional Alliance of Women Leaders for Anti-Corruption and Integrity in Arab Countries (WAIA)



Launching ceremony of the "Ma'an" project

data related to the framework of the United Nations Convention against Corruption and its programs and partnerships.

- Compliance standards: Monitor and collect data related to the compliance framework, programs and partnerships related to integrity and compliance.

- Create the questionnaire: The system allows the creation of questionnaires and their distribution to government agencies and departments via an electronic platform.

### 3- Digital Intelligence System (Data Mining)

A system for creating a digital descriptive file of the person or entity suspected of corruption for the purposes of investigating the case and monitoring the growth of wealth.

It will be linked with 130 government and semi-government agencies and service partners (banks, securities, etc.) in three stages:

- The first stage: Connectivity with 45 parties.
- The second phase: Connection with 50 parties.
- third level: Connectivity with 35 parties.

#### **Advantages of the intelligence system**

- Create an integrated digital file for the person or entity suspected of corruption.
- Linking with all agencies in the country to obtain data digitally.
- Refer to the Commission's internal systems to

retrieve any information, suspicions, or previous issues related to the person or entity.

- The possibility of tracking the growth of wealth of persons or entities suspected of corruption through data available via electronic link.

- Digitally following up on changes to the assets of the person or entity subject to suspicion of corruption.

- Interconnection with the case system to facilitate work procedures between directorates through the investigator's request for the personal file.

### 4- Digital Infrastructure Development

Developing the digital infrastructure in accordance with the requirements of the National Center for Cybersecurity, where the Commission's Internet network will be completely isolated from the rest of the networks (physical isolation) in order to protect data.

### 5- Smart phone application (Mobile Application)

A new application for the Commission was created to replace the old application. To be compatible with the Commission's digital transformation systems, it is under examination by the Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship, and the old application is still effective until the technical examination is completed.

### 6- The Commission's human resources system



Launching ceremony of the "Ma'an" project



Seminar for delegates to the Middle East Institute for Media and Political Studies

C- Strengthening compliance with the legal periods specified in legislation; To decide on the files registered with the Commission.

D- Finding warnings when arriving late to work in accordance with applicable legislation.

H- Searching for duplicate cases when they come from several channels (web, mobile, in-person...). Building a descriptive file (profile) for the person or entity suspected of corruption that includes all the data available in the databases of the public administration and service partners (the first stage) and the data available from open sources (the second stage), and building relationships with other people and entities.

G- Monitoring the wealth growth of people charged under the graft law by building algorithms that look for differences in wealth and its sources.

H-Follow up on government agencies' commitment to national integrity indicators.

I- Extracting many reports and statistics that need to be accessed automatically.

#### **First: Implemented projects**

- (1) Expanding the digital evidence laboratory and developing it according to international standards.
- (2) Developing the Commission's internal network, including peripheral devices and a firewall.
- (3) Updating computers and accessories.
- (4) Update all phones to (IP phone).
- (5) Updating all of the Commission's television cameras.
- (6) Installation of gate protection systems (Access Control).
- (7) Comprehensive inquiry system.

#### **Second: Projects under implementation**

##### (1) Case Management System

The case management system tracks the life cycle of information (complaint, investor complaint,

information, grievance, protection request, international cooperation request) digitally from the moment it is received until a decision is made with all stages and procedures that ensure entering the case, investigating it, determining its location, archiving it, and presenting it to the Commission's Board. To take a decision on it and send it to and from the relevant directorates electronically; To access the following benefits:

- Automating all complaints procedures, linking them to other systems, and standardizing procedures.
- Maintaining confidentiality and eliminating the need to transfer the case file between investigators, investigators, and directorates on paper and transferring it electronically.
- Speed in completion.
- Creating warnings when working late in accordance with applicable legislation.
- Ease of extracting statistics.
- Evaluating employees in terms of work.
- Ease of future research.

##### 2- Integrity KPIs Portal tracking system

Developing an electronic system that includes procedures for evaluating and monitoring the extent of public administrations' compliance with national integrity standards through the Integrity and Anti-Corruption Commission, collecting documents and enhancements, including digital ones, following up on public administrations' recommendations and displaying them through the Commission's website to ensure their documentation and archiving, and displaying all outputs in the form of reports showing the extent of public administrations' commitment. Integrity standards in all government institutions and departments.

##### **Indicator system features**

- Integrity indicators: Follow up and collect data related to international agreements, programs and partnerships related to integrity and anti-corruption.
- International partnerships: Monitor and collect



may be attributed to the Commission's diligent follow-up of public administration institutions' compliance with national integrity standards and following up on risks and detecting them before they occur, along with the success of systematic awareness programs. The updated National Strategy for Integrity and Anti-Corruption 2020-2025, in addition to the trials that achieved general deterrence.

## **Fourth: Master's Program "Governance and Anti-Corruption"**

In order to achieve the principle of partnership and integration of efforts between the Commission and the University of Jordan, and realizing the importance of science and knowledge in promoting the values of integrity and anti-corruption through employing academic expertise and integrating them into the process in a way that establishes a sound cognitive approach and developing human capabilities in the sectors concerned with promoting the values of integrity, good governance and combating corruption, a memorandum of understanding was concluded. With the University of Jordan in 2022 to create a master's program in "Governance and Anti-Corruption"; With the aim of establishing joint academic programs, it was approved by the Higher Education Accreditation Commission and the Ministry of Higher Education and Scientific Research.

Faculty members at the University of Jordan and staff at the Commission who meet the teaching requirements teach the theoretical subjects in the program and postgraduate programs in accordance with the regulations and instructions in force at the University of Jordan.

To register in this program, the applicant must have a bachelor's degree in any field of knowledge from the University of Jordan or its equivalent. The study plan for the program was approved on (28 / 9 / 2022) and the program is held continuously, and the number of people enrolled in the program

reached 2023. (42) male and female students. Academic certificates are issued to students who have completed the requirements for obtaining an academic degree by the Council of Deans of the University of Jordan, bearing the logo and names of the two bodies (the Integrity and Anti-Corruption Commission and the University of Jordan).

## **Fifth: Digital transformation**

The Commission is working on many digital transformation projects (Digital Intelligence System (Datamining), Case Management System), Integrity KPIs Portal Monitoring System, Digital Forensic Laboratory), Digital Infrastructure, and the Electronic Integrity Game (Integrity E-Game), the aim of which is to create interconnected and flexible digital systems that do not depend on an organizational structure in the flow of information received by the Commission, which includes networks Corruption cases, grievances, protection requests, technical expertise, monitoring the growth of wealth, building descriptive file of suspects, and the procedures that this information goes through, including classifications, decisions, books, seizures, and other duties of the Judicial Police Assistant and archiving them. Until the final decision of the Commission's Board, it must either be preserved or referred to the Public Prosecutor. The Commission has also completed the modernization of the digital laboratory and developed it in line with the latest global equipment and software, which has a positive impact on the work mechanism through the following:

A- Automating all incoming information procedures, linking them to other systems, and standardizing procedures.

B- Maintaining confidentiality and eliminating the need to transfer the case file between data enterers, investigators, and directorates on paper, then transferring it electronically and tracking the progress of the files.

### • Local cooperation and coordination framework

Several memorandums of understanding were concluded between the Commission and public sector entities for the purposes of activating and exchanging expertise and information, including: The Central Bank of Jordan, the Anti-Money Laundering and Terrorism Financing Unit, the University of Jordan, the Securities Depository Center, the Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship, the King Abdullah II Fund for Development, the Audit Bureau, in addition to a number of civil society institutions, such as the Al-Hayat Center. Rased and Rasheed for transparency.

### Third: Integrating youth, investing in technology and qualitative awareness

In response to the recommendations of the London Summit held in May 2016, the Innovation and Training Center was established in mid-2020 and was entrusted with the task of preparing an annual training plan that includes specialized qualitative programs implemented in cooperation with the Commission's strategic partners. With the aim of raising awareness of the concepts of integrity and anti-corruption for male and female employees in the public and private sectors and civil society organizations; In implementation of the strategic objectives of the Innovation Center related to developing the Commission's capabilities, to become a body specialized locally, regionally, and internationally in harnessing modern technologies in training and exchanging experiences in the field of integrity and anti-corruption, to raise the efficiency and capabilities of male and female employees in the public and private sectors, and to benefit interested men and women from civil society institutions locally, regionally, and internationally.

The Commission gives the necessary care to embracing creative and developmental initiatives and ideas by providing an electronic window on

its website to receive these ideas from its male and female employees and segments of society, especially the youth group. In order to encourage innovative pioneering initiatives based on the integration of technological and other means in order to combat, detect, report, prevent and investigate corruption, contribute to spreading and strengthening the culture of national integrity and the positive values based on it, and integrate young people into national policies aimed at eliminating corruption by encouraging and motivating them to Providing innovative initiatives using modern means of communication.

In this field, the Commission launched the Integrity and Anti-Corruption Hackathon during the International Anti-Corruption Day event held at its headquarters on 6 / 12 / 2023 , in partnership with the Ministry of Digital Economy and the King Abdullah II Fund for Development. In order to push young people to compete in designing an electronic game that simulates national integrity standards in a way that integrates the Commission's messages regarding acts of corruption, integrity standards, protection of whistleblowers and witnesses, and combating money laundering, and in a way that simulates the younger generation to unify the language between programmers and users.

In the context of qualitative awareness, the Commission implemented and prepared media campaigns, awareness-raising highlights, and electronic messages, which it published through the media, the official website, its platforms on social networking sites, and through various electronic applications, such as the "Sanad" application; With the aim of enhancing confidence, consolidating the values of national integrity and transparency, educating society about witness protection, and delivering its messages to various segments of society.

As a result, the percentage of cases received by the Commission decreased by (55%). This

## second: The Commission's role in the FATF review report

This unit played an important role in the Commission's achievements, which contributed to removing the Kingdom from the gray list through the Financial Action Task Force's audit report, and this was through:

### • Legislative framework

An amendment was made to the Commission's law between the years (2019 and 2022), the first amendment: Strengthening and supporting the independence of the Commission in view of the seriousness of the issues it deals with, and its contribution to recovering funds resulting from acts of corruption, whether the funds are inside or outside the Kingdom, and delivering them to those entitled accordance with the relevant legislation. Second amendment: The statute of limitations does not apply to corruption crimes and the recovery of funds arising from them. Amendments have also been made to criminalizing the exploitation of influence, prosecuting money laundering crimes resulting from acts of corruption, and the possibility of seizing the movable and immovable funds of perpetrators of corruption acts and preventing their travel "with the approval of the Public Prosecutor," in addition to strengthening the role of the Commission in recovering funds and making settlements, amendments were also made to the Illicit Enrichment Law for the purposes of expanding the scope of criminalization and enhancing cooperation with the Integrity and Anti-Corruption Commission and electronic records, in addition to the amendments contained in the Amended Illicit Enrichment Law No. (25) of 2021, which addressed : Expanding the scope of criminalizing illicit Enrichment by defining illicit Enrichment as follows: "Any significant increase or abnormal growth that occurs in the wealth, assets or property of any public employee who is not covered by the provisions of this law and who cannot reasonably explain it is

considered illicit Enrichment. "Compared to his income derived from legitimate sources," this text is implemented by strengthening cooperation between the Financial Disclosure Department, the Integrity and Anti-Corruption Commission, and the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorism Financing Unit.

### • Executive framework

The statistics implemented by the Commission contributed to strengthening its role in removing the Kingdom from the gray list, and this was through examining and collecting financial investigations parallel to money laundering cases, as the investigations were able to strengthen the files of the original corruption crimes with financial data through the financial reports received from and the intensity of combating money laundering and terrorist financing, and the statistics included the measures taken by the Commission that enabled it to prosecute and convict perpetrators of money laundering crimes arising from corruption crimes, in addition to confiscating the funds used in accordance with what was stated in the national risk assessment report. The extent of cooperation between the Commission and public sector entities became clear.

### • Training framework

The Commission's financial investigation staff attended a number of training courses and workshops specialized in combating money laundering and terrorist financing, in addition to enrolling new male and female employees in programs related to money laundering issues.

### • Awareness framework

The staff in the Financial Investigation Unit at the Commission delivered many awareness and training lectures in the field of combating money laundering at the Criminal Investigation and Preventive Security Training Center, the Royal Police Academy, and the Insurance Brokers Association.

### First: Develop structures, specialization and responsiveness

In light of the continuous modernization and the necessity of responding to changes and developments in the internal and external work environment, and the results of implementing the projects of the National Strategy for Integrity and Anti-Corruption 2020\_2025, the Commission has undertaken a structural and organizational modernization at the institutional level, as it prepared the new organizational structure for the year 2023 and issued the Administrative Organization System No. (42) for the year 2023 pursuant to the recent amendments to the Integrity and Anti-Corruption Law No. (13) of 2016 and its amendments, in addition to the creation of a new organizational unit in accordance with Article (16 bis) of this law, called the “Settlements and Recovery Directorate,” which undertakes reconciliations and settlements with perpetrators of corruption.

In the context of restructuring and reorganization, the Commission activated the work of some organizational units through mergers, transferring some departments, or subdividing some units into departments with specific jurisdiction and responsibilities.

In line with the Kingdom’s strategy in the field of digital transformation, which requires all public administration institutions to build information management systems in accordance with the standards of database and information security and integrity, the Commission has established a specialized section in cybersecurity that is responsible for supervising the awareness of the Commission’s employees and training them in the field of maintaining data security and confidentiality and applying the standards for this, as the section took appropriate procedures and tools and ensured the implementation of policies and standards for protecting systems,



Visit by a delegation of experts from Turkmenistan and Lebanon to review Jordan’s implementation of the United Nations Convention against Corruption

programs and the digital network at the level of organizational units and employees in the Commission .

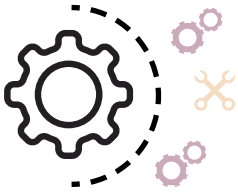
Because the organizational structure of the Commission was prepared in accordance with the rules of specialization and the scope of institutional activity, many results were achieved that were reflected in the level of the Commission’s overall performance, including the efficiency of work performance and the effectiveness of achieving the results of strategic and operational indicators, in addition to the optimal exploitation of financial resources in terms of the efficiency of allocating expenses according to priorities. Projects, and the optimal use of human resources in terms of matching the job load and taking into account specialization and experience in performing job tasks and duties.

Because the Commission is considered a medium-sized public institution in terms of quantitative classification of the number of employees, the main organizational units Line Depts have been identified. It was called a “directorate” in harmony with the guide to organizational structures and job descriptions issued by the government.

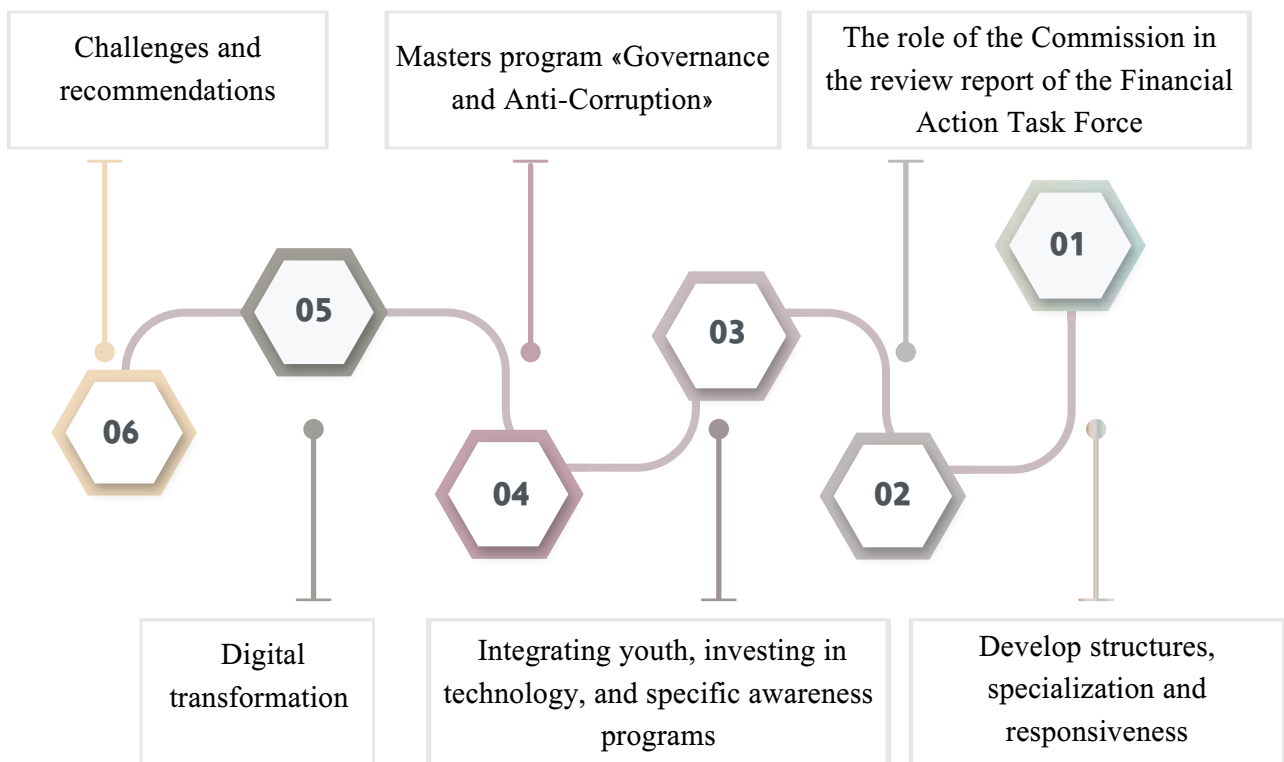


## Chapter Four:

# Qualitative achievements and challenges



The Commission works diligently on its cumulative achievements through successful practices that enhance strengths and address weaknesses, if any. It has achieved a set of qualitative achievements through the following:



Qualitative achievements and challenges



## Chapter Four:



## Qualitative achievements and challenges





- Requirements for the assessment process of the International Financial Action Task Force with the Central Bank (FATF).
- Risks of corruption in customs.
- Construction Contractor Contract (FIDIC).
- Training (23,750) teachers and administrators compared to the year 2022, in which (21,000) teachers and administrators were trained in cooperation with the Ministry of Education.

With regard to building the capabilities of the Commission 's employees, the Commission trained (230) employees through (68) workshops and training programs in cooperation and coordination with public administration agencies, the private sector, and civil society institutions.

As part of the Commission 's interests to enhance participation at the national level, it has given great attention to embracing creative and developmental initiatives and ideas by providing an electronic window on its website to receive these ideas from its employees or from segments of society, especially the youth. In implementation of its strategic objectives related to the following:

1. Encouraging innovative entrepreneurial initiatives based on the integration of technology and other means; In order to combat corruption, detect, report, prevent and investigate it, and contribute to spreading and strengthening the culture of national integrity and the positive values based on it.
2. Integrating young people into national policies aimed at eliminating corruption by encouraging and motivating them to present innovative initiatives, using modern means of communication.

In this field, the Commission launched the Integrity and Anti-Corruption Hackathon during the International Anti-Corruption Day event held by the Commission on 6 / 12 / 2023 , by qualifying a group of its employees at various job levels on the best practices applied in the field of delivering the Commission 's messages in unconventional

ways to a segment of school students. And universities in partnership with the Ministry of Digital Economy and the King Abdullah II Fund for Development, in partnership with the team affiliated with the United Nations Development Program UNDP/ Regional Office.

### **Local partnerships and memorandums of understanding**

The Commission has concluded memorandums of understanding with a number of ministries, governmental and private institutions, and civil society organizations with the aim of framing and enhancing cooperation through the exchange of information, expertise and consultations, preparing studies, joint research and opinion polls, electronic connectivity, holding training programs, forming joint committees, and establishing academic programs related to the nature of the Commission 's work.

### **The following are some of the partner entities with which memorandums of understanding were concluded:**

1. Public Security Directorate (PSD).
2. Jordanian Businessmen Association.
3. Central Bank of Jordan.
4. Anti-Money Laundering and Counter Terrorist Financing Unit.
5. Audit Bureau.
6. "Rasheed" for integrity and transparency.
7. The Ministry of Education.
8. University of Jordan.
9. Talal Abu Ghazaleh Knowledge Forum.
10. Al-Hayat Center "Rased".
11. Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship and the King Abdullah II Fund for Development.



for Economic Cooperation and Development (OECD), which was held in the French capital, Paris.

- Hosting a lecture for officers from the criminal investigation ranks of the Iraqi Ministry of Interior, as part of the training program organized by the Criminal Investigation Training Center in the Public Security Directorate entitled “Investigation of Financial and Banking Crimes.”

- Organizing a series of meetings with representatives of (99) official bodies to discuss the results of the National Integrity Indicator.

- Hosting a delegation from the Supreme Audit Institution in Poland and the Jordanian Audit Bureau to learn about the nature of the Commission’s work and its mechanisms in combating corruption and preserving public money.

- Hosting the Speaker of the House of Representatives, members of the permanent office, and a number of heads of the House committees, in the presence of the President of the Audit Bureau.

- Receiving a delegation from the Dignity Committee for Veterans.

- Launching the Integrity and Anti-Corruption Hackathon in cooperation between the Commission, the Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship, and the King Abdullah Fund for Development.

- Organizing the “Integrity and Anti-Corruption Five-a-side Football Championship for the year 2023”, under the slogan “Together to Prevent Corruption” in cooperation with the Ministry of Education; On the occasion of International Anti-Corruption Day.

The Commission has striven to develop the electronic infrastructure (devices, systems,

applications and databases) and build an integrated and interconnected electronic system that covers all of the Commission’s work and supports electronic connectivity and integration with partners. This is to meet and sustain the Commission’s digital needs with the aim of facilitating and accelerating the Commission’s investigative and administrative work, in addition to implementing government policies, as the Commission’s case management system has been completed, and most of its needs have been automated, in addition to continuous follow-up of notes on the systems, modifying the data of institutional bodies as needed, and maintaining special programs. Commission work, etc.

In the field of capacity building, the Commission has implemented its training plan in cooperation and coordination with partner public administration agencies, including: The Government Procurement Department, the Government Tenders Department, and the General Customs Department, in addition to partner civil society institutions, the most important of which are: The Jordanian Society of Certified Public Accountants and the Jordanian Engineers Union. The Commission has activated memorandums of understanding concluded with many entities for the purposes of capacity building, the most important of which are: The Central Bank and the Audit Bureau. The number of trainees reached (195) male and female employees from various public administration bodies, specifically the parallel regulatory bodies, taking into account the gender of the participating employees, both male and female.

**Among the most prominent specialized training programs held by the Commission are:**

- Corruption risks in government procurement.
- Forensic Accounting and Financial Fraud for Non-Financial People.

international issues facing nations in the development of public services and enhanced resource management, accountability, and integrity. more successfully engage the public and build safer communities. The private sector, civil society organizations, or individuals themselves have presented these initiatives, as per Their requirements align with the initiative>s goals. In cooperation with the pertinent government agencies, coordination is done. Putting these plans into action and making responsive pledges based on the international standards that have been authorized for the project. Jordan is regarded as one of the founding members of this Since the initiative>s 2011 start, other steps have been taken, such as the implementation of national plans that serve as the Integrity Commission>s operating framework. and utilizing national plans to tackle corruption Institutionalizing processes for upholding the right to access legal information and improving integrity at the national level are the fourth and fifth significant synchronization implementations. These actions improved the cooperation between the Commission, the private sector, and civil society organizations.

## **T** Second: National level

- At the national level, the Commission has completed many activities to support national efforts to enhance cooperation and coordination

among them. It launched the National during the year 2022 in cooperation with the Al-Hayat Center “Rasid”, with support from the European Union and the Spanish Cooperation Agency, which is the first in the Arab world as a tool to measure the level of compliance of public administration institutions with national integrity standards.

- Several training programs and events were also held targeting sectors participating in the National Integrity Indicator. To complete the methodology for preparing the results of the comprehensive report on the National Integrity Indicator.

- A lecture by the Chairman of the Board of the Integrity Anti-Corruption Commission, Dr. Muhannad Hijazi at the Economic Forum held in Amman - the headquarters of the Jordanian Economic Forum on 15 / 2 / 2023, about the positive impact of integrity in public administrations.

- Participation in the launch ceremony of the “Leaders to Promote Integrity and Combat Corruption in the Arab Region” coalition.

- Launching a media campaign to establish national integrity standards among public employees.

- Participation in the work of the Global Anti-Corruption Forum (GACIF) of the Organization

**Visit of the delegation from the Polish Agency for Audit Oversight**





**Signing a memorandum of understanding between JIACC and the Securities Depository Center**

and money laundering in neighboring countries, which is implemented in joint coordination with the Anti-Money Laundering and Counter Terrorism Financing Unit, and is a continuation of the previous programs implemented by the Commission since 2016.

Within the framework of the Fifth South Programme, the “Anti-Corruption in the Southern Neighborhood” (SNAC 5) project will be implemented with the aim of promoting good governance and preventing corruption, money laundering and terrorist financing at the regional level (MENA), in line with European and international standards. This program targets Jordan Morocco, Palestine, and Tunisia.

**International memorandums of understanding:**

The Commission followed up on memorandums of understanding concluded with a number of countries. With the aim of enhancing joint cooperation in combating and preventing corruption and exchanging experiences and training in the areas of combating corruption and preventing its spread as a cross-border crime, including:

- 1- Administrative Control Commission / Arab Republic of Egypt.
- 2-Anti-Corruption Commission/State of Palestine.

3- National Anti-Corruption Commission / Republic of Tunisia.

4- Oversight and Anti-Corruption Commission (Nazaha)/ Kingdom of Saudi Arabia.

5- Network of Corruption Prevention Authorities (NCPA).

6- United Nations Development Program (UNDP).

7- Special Investigation Service (STT)/Republic of Lithuania.

8- Work is now underway to sign a number of memorandums of understanding with:

- Federal Integrity Commission/Republic of Iraq.
- Anti-Corruption Commission/ Republic of Kazakhstan.
- Administrative Control and Transparency Commission / State of Qatar.
- Global Network of Anti-Corruption Law Enforcement Authorities (GLOBE).

**Jordan is involved in numerous international projects.**

For example, there is the Transparent Governments Initiative. which is a Multilateralism that seeks to carry out agreements with governments acting voluntarily inside open frameworks empowering the populace and battling corruption Using technology to improve good governance. These duties deal with how one responds to a group of

for exchanging specialized and technical expertise and the necessary training that enables the Commission's employees to benefit from them in the areas of combating corruption.

**The following are the most prominent efforts of the Commission in this field:**

• **United Nations Convention against Corruption (UNCAC):**

The Hashemite Kingdom of Jordan has ratified the International Convention against Corruption in 2004, and all obligations emanating from this agreement are implemented in accordance with the standards adopted by the international community as follows:

- The Commission's government team completed a review of the procedures and standards adopted by the State of Singapore related to preventive measures and the extent of its commitment to the United Nations Convention against Corruption, as it reviewed the answers of the country under review (Singapore) in partnership with the Kingdom of Morocco.

- The Commission hosted the country visit to review the implementation of the Hashemite Kingdom of Jordan of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC) by the countries of Turkmenistan and Lebanon, which dealt with the implementation of Chapter Two of the Convention on preventive measures and Chapter Five on asset recovery in the period 11-2023/9/13.

- Jordan, represented by a delegation from the Commission headed by the President of the Council, participated in the work of the tenth session of the Conference of States Parties to the United Nations Convention against Corruption, which was held from 11 - 15 / 12 / 2023 in Atlanta - Georgia / United States of America.

• **Arab Convention against Corruption**

- Jordan and Iraq were chosen as reviewing states for the Kingdom of Saudi Arabia.

• **Accountability and Integrity Programme**

The Integrity and Anti-Corruption Commission, together with the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) and with funding from the European Union, implements the "Together for Accountable and Transparent Public Administration in Jordan" project; With the aim of improving the level of integrity and accountability of the public sector in Jordan during the years 2022 - 2025.

This project includes an OECD review on integrity and governance in Jordan, which will provide a comprehensive assessment of integrity in the public sector and come up with practical recommendations for the government to strengthen the cohesion of the integrity system in the Kingdom.

• **Council of Europe**

The Commission, in cooperation with the Council of Europe, began implementing the fifth phase of the joint European Union-Council of Europe regional program "Protecting human rights, the rule of law and democracy through common standards in the southern Mediterranean" (SNSC 5), which was officially launched on September 2022 for a period of three years (2022 - 2025), which falls under the implementation of the project to enhance good governance to combat corruption



participation in the Conference of States Parties in .Atlanta / United States of America

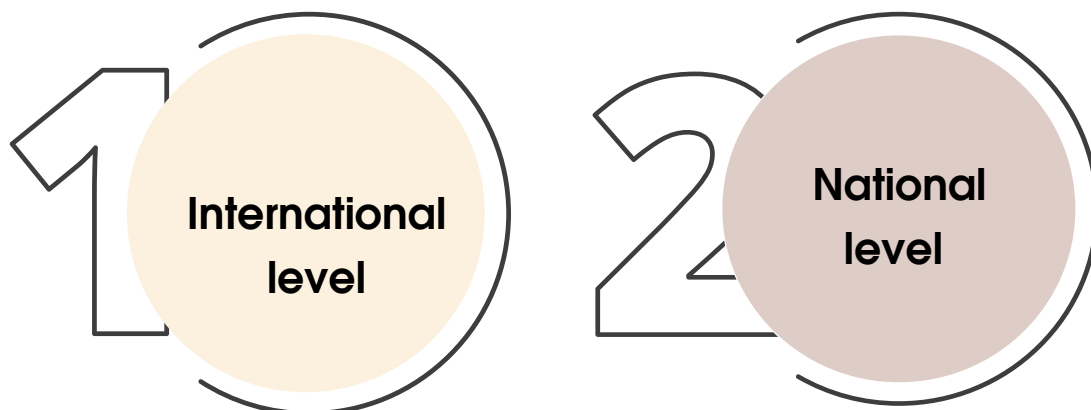


## Chapter Three

# Cooperation and Coordination

The Commission works in this axis at the international, national, as well as institutional and/or organizational levels

### Cooperation and Coordination Axis



### First: International level

The Commission communicates with all international and counterpart parties and bodies regarding its implementation of its international obligations emanating from the United Nations Convention against Corruption, the Arab Convention against Corruption, and relevant international agreements and obligations related to the application of international standards in

consolidating the principles of integrity and anti-corruption in a way that ensures their consistency with the approved national standards.

It also communicates with counterparts, all governmental and non-governmental organizations, supporting bodies, and relevant technical and academic bodies through programs



## Chapter Three:

# Cooperation and Coordination



## Fifth: Grievances

The Commission is concerned with examining grievances received resulting from public administration decisions, procedures, practices, or acts of refraining from any of them, which constitute a violation of legislation, unfairness, arbitrariness, failure to achieve equality, discrimination, negligence, error, or It is based on illegal instructions or unfair procedures, provided that the subject of the grievance is not subject to appeal before the administrative judiciary,

as the Grievances section is responsible for examining the grievances received from a formal and objective standpoint and recommending the rejection or acceptance of the grievance based on the provisions of the law, taking into account the methods of appeal. There are no legally specified time periods and conditions related to accepting the grievance in form. The number of grievances received by the section during the year 2023 reached (103) **as shown in the following table:**

rotated from 2022	Grievances and complaints received by the Grievances section during the year 2023	the total	Grievances and resolved complaints	Grievances and complaints are under consideration
24	79	103	94	9

**schedule (I): Statistics of grievances and complaints received during the year 2023 and their final results.**



**Awareness Workshop on National Integrity Standards**

protection exists at the moment the complaint is received by encoding the informant or whistleblower in a way that does not allow The identification within procedures that ensure that the identity is hidden and not revealed, as the number of complaints that were filed during the year 2023 reached (285) reports.

- **Job protection:** Providing protection and ensuring that the job status of the person having protection is not compromised by monitoring any explicit or concealed procedure aimed at changing the status of the person receiving protection and subjecting those procedures to the oversight of the Commission ,where the perpetrator of the act is prosecuted for the crime of insulting a whistleblower according to the provisions of Article (27) of the Integrity and Anti-Corruption Commission Law No. (13) of 2016 and its amendments, which is a crime punishable by up to two years' imprisonment and a fine of ten thousand (10,000) dinars in the event of assault or harm.

- **Physical (personal) protection:** This is done through direct coordination with the Public Security Directorate through a special protection unit after submitting and approving a request for protection from the Commission. The

unit undertakes personal protection by ensuring the attendance of the person under protection at trial sessions and protecting his residence and property from any attack. In addition to providing the person under protection with an emergency number active all the time.

- **Legal protection:** Legal protection is provided against any arbitrary measure against the persons covered by the protection decision, including any administrative decision that changes their legal or administrative status or diminishes or deprives them of their rights, or any measure that leads to their mistreatment, abuse of their status, or I heard them.

### **A case of granting protection for the year (2023):**

An employee in a government institution who was protected as a result of his testimony before the Commission and the Public Prosecution was arbitrarily transferred by his institution. After communicating with the Commission, it became clear that the transfer decision affected the job status of this witness. Therefore, the Commission took immediate action by contacting its department to restore the situation to what it was before the arbitrary decision, and this is what happened.

Former rotated	Protection requests received in 2023	the total	Applications finalized during the year 2023		in process
			(64)		
			Grant protection	preserved	
0	65	65	6	58	1

**Schedule: Statistical data for the Witness and Reporters Protection Unit.**



The Commission was able to recover funds resulting from acts of corruption directly, or contributed to recovering them

indirectly, or stopped and/ or prevented their wastage, as in the following table:

102682789	Direct recovery and contribution to recovery
10292204	Preventing waste of public money
28155245	Preventing the waste of public money as a result of applying National Integrity Standards
141130238	the total

**The Commission 's contribution to recovery**



**Fourth: protection for whistleblowers, witnesses, informants, and experts**

In accordance with the provisions of the Integrity and Anti-Corruption Law No. (13) of 2016 and its amendments, and the System for the protection for whistleblowers, witnesses, informants, and experts in Corruption Cases, their relatives, and persons closely related to them and its amendments No. (62) of 2014, the legislator provided an umbrella Legal requirements to protect whistleblowers and witnesses in terms of conditions ,procedures, and deciding on requests to provide job and/or physical protection for witnesses and whistleblowers, as they are the primary source of information received by the Commission in the event of submitting a request for protection as a result of exposure to retaliation, potential intimidation, pressure, or abuse.

specialized unit called “The Unit for the Protection of Witnesses, Whistleblowers, Informants and Experts” is responsible for providing protection for them, their relatives and persons closely related to them in accordance with the provisions of the law in cases related to acts of corruption. The Hashemite Kingdom of Jordan is considered one of the first countries at the global and Arab levels to adopt a system to protect witnesses and whistleblowers with a legal basis. Indeed, the legislator imposed a penalty ranging from imprisonment for a period of one tot wo years with a fine not exceeding ten thousand dinars for each. Whoever assaults those under protection in accordance with the provisions of the regulating legislation.

Reporters and witnesses are considered the primary source of information received by the Commission, and they may sometimes be exposed to retaliation, potential intimidation, pressure, or abuse that would affect their legal status, interests, and gains. Hence the need to establish a

**Types and degrees of protection provided by the Commission to persons covered by the protection decision:**

- **Encoding (hide source):** The option of

## Third: Settlements and Money Recovery

The Integrity and Anti-Corruption Commission is concerned with preserving public money, and contributes to limiting its waste and recovering it in accordance with the law, and in a way that achieves national interests and stability. The Commission, represented by the Settlements and Money Recovery Directorate, looks into all files, decisions and procedures related to reconciliations, settlements and money recovery related to corruption crimes, taking the necessary measures in their regard in accordance with applicable legislation and legal frameworks, and following up on judicial rulings issued in their regard.

In this regard, the Commission has undertaken a direct recovery of funds obtained from acts of corruption in cooperation with many concerned parties, such as government departments and official institutions, in accordance with the regulating laws and legislation. It also receives requests for reconciliation and settlements from the perpetrators of corruption crimes in the event that they are committed money and associated benefits; So that the requests can be presented with the results to the judicial committee formed in accordance with the Economic Crimes Law No. (11) of 1993 and its amendments.

In addition to the Commission's role in stopping and/or preventing the waste of public money, it takes the necessary measures to stop bids that violate the law, as the Commission returned the recovered funds to those who deserve them. In line with the provisions of the Integrity and Anti-Corruption Law No. (13) of 2016, including the return of an amount exceeding (5,000,000) five



**Workshop on financial investigation and money laundering methods**

million dinars to a public joint stock company, the approval of the Judicial Committee formed in accordance with the provisions of Article (9/A) was also issued from the Economic Crimes Law No. (11) of 1993 and its amendments to the reconciliation request submitted to it by the Integrity and Anti-Corruption Commission regarding one of the investigative files, based on the text of Article (16) repeated of the Integrity and Anti-Corruption Law No. (13) of 2016 And its amendments, the financial impact of which was represented by an amount exceeding (12) twelve million dinars, in addition to achieving a positive financial impact represented by the parties concerned in the investigative file dropping the lawsuits filed between them before the competent courts, with a value exceeding (130) one hundred and thirty. One million dinars, and the exchange of innocence between the two parties from any allegations or demands.



paper without the signature or presence of the facility owner, in cooperation with a number of public administration employees who have jurisdiction to complete these transactions, and the matter was referred to the Public Prosecutor of Integrity and Anti-Corruption.

- The pharmacy official at one of the comprehensive health centers tampered with the dispensing of prescriptions for some medications, and caused a shortage of medical consumables dispensed at the center. This manipulation resulted in a financial impact amounting to (62,917) dinars, and the matter was referred to the Public Prosecutor for Integrity and Anti-Corruption.
- There was a defect in the procedures of one of the municipalities, represented by the failure to take the necessary procedures related to disbursing the amounts of compensation for expropriations caused by that institution, which resulted in the absence of disbursement documents for the value of those expropriations amounting to (one million) dinars, and through the Commission's follow-up and communication with the competent court, the issue was issued. It issues compensation decisions for expropriation and with the Land Department and provides it with implementation decisions, and forms a committee from the relevant ministry to audit the progress of financial operations in the institution. The value of the expropriations, amounting to (one million) dinars, is established and documented, in addition to avoiding paying the value of the expropriation. Expropriations amounting to one million dinars for the second time to the owners of the expropriated plots due to

the lack of documents proving the exchange process.

**One of the most prominent phenomena that the Commission monitored and responded to was the attack on citizens' funds and the funds of insurance companies, and the response was by taking several measures towards them, including:**

- Implementation on dormant accounts belonging to bank clients: The Operations Unit conducted investigations into suspicions of forgery of financial instruments (bills/cheques) and referred the perpetrators to the competent judicial authorities, so this phenomenon declined (the number of complaints received in this regard decreased).
- A number of people obtained medical reports (conclusive/regional) that were not commensurate with their initial injuries, and law suits were filed against insurance companies and those who caused the accidents, demanding exaggerated financial compensation. The Operations Unit of the Commission conducted investigations in this regard, and found a number of forensic doctors prepared conclusive medical reports that were inconsistent with the reality of the injuries, and the regulator referred these reports to the Public Prosecutor for Integrity and Anti-Corruption to take legal action. To limit this phenomenon, and after coordination with the Ministry of Health, a forensic committee was formed. At the Ministry to study objections received to judicial medical reports.

exchange for transportation and end-of-service bonuses for members of the board of directors, and signed a memorandum of understanding with one of the companies regarding leasing a plot of land owned by the company in violation of the regulations and instructions. These violations had a negative effect. A financial amount of (20,032,355) dinars, and accordingly, the matter was referred to the Public Prosecutor of Integrity and Anti-Corruption.

- Since 2013, the management of one of the unions has concluded several collective labor contracts with the Greater Amman Municipality, in which it commits to providing the union with sums of money deducted from its workers in exchange for services provided by the union to these workers. The union president and the parties concerned took advantage of those sums and spent them in different ways. In violation of the union's objectives, as the financial impact of these violations amounted to (4,280,447) dinars, and the matter was referred to the Public Prosecutor of Integrity and Anti-Corruption.

- During the period from 2013 to 2022, four employees of a public administration tampered with the received financial receipts and the electronic financial system by embezzling the department's funds that are collected from citizens in exchange for services provided to them, and it was found that these employees shared these funds without delivered to the public revenue account, the value of these funds amounted to 2,200,000 dinars (two million and two hundred thousand dinars), and the matter was referred to the Public Prosecutor of Integrity and Anti-Corruption to take legal action.

- One of the factories involved in the food industry was tampered with, as this factory sold imported raw materials in the local market

without introducing them into the production process. Being exempt from customs taxes and duties, and after examining the customs data and manufacturing equations of the factory documented and confirmed by the Customs Administration, the Investment Commission, and the Ministry of Industry and Trade during the years (2019, 2018, 2017), it was found that the imported quantities greatly exceed the quantities produced and according to the manufacturing equations approved in the factory and the factory's special production orders, and after calculating the fines and fees resulting from these differences, it was found that their value amounted to (782,558 dinars).

- violations committed by a department in one of the directorates of public institutions, which consisted of tampering with the financial values of transaction fees by changing the fees values found on the receipts book (the blue copy of the financial receipt), in addition to concealing the origin of the transactions whose values were tampered with. The financial amounts required to be collected, in addition to depositing amounts in the bank as revenues for the benefit of this institution, are less than the amounts actually collected from the auditors. This act resulted in a financial impact of (92,364) dinars, and the matter was referred to the Public Integrity Prosecutor. And combating corruption to implement the legal requirements.

- Exploiting the owner of a public services office, one of the facility owners, by obtaining the password for this facility by entering the systems used and performing entry operations for applications for employment, recruitment, and renewal of permits, and granting licenses to large numbers of expatriate Egyptian workers exceeding the permissible limit without the knowledge of the owner. The facility and its approval, in addition to proceeding with a number of these transactions on



The most prominent investigative files referred to the Public Prosecution for legal action:

- A former accountant at an institution embezzled a financial sum amounting to approximately (one million and twenty-four thousand dinars) during the period between the years (2016 - 2022).
- Members of one of the Zakat and Charity Committees tampered with the arrival of receipts, and after auditing the committee's accounts from 12017/1/ until 122021/31/, it was revealed that there was tampering with some of the receipts and withdrawal of sums of money from the committee's account at the bank without any confirmations. Depositing sums of money into the Zakat Committee's account that are less than the total amounts collected and documented in the receipt of the receipts returned to the Zakat Committee in a total amount of (four hundred and four thousand eight hundred and six and seventy-one dinars) and other administrative violations.
- An employee of Greater Amman Municipality received sums of money from a person "whom he met during his visit to the Municipality," in order to help him complete a building permit transaction under construction and write off the resulting violations, amounting to four thousand six hundred and fifty dinars in exchange for carrying out illegal actions. However, this employee took these amounts and did not issue the license or write off the violations.
- An employee of the Greater Amman Municipality was arrested while she was receiving a sum of money from a person in exchange for facilitating his return to his previous job in the municipality.
- Between the years 2020 and 2022, a senior employee of one of the ministries violated the instructions for distributing feed materials

(barley and bran) to livestock breeders, by authorizing the entry of live livestock imported through the importing companies without these companies providing the required documents and reinforcements, by issuing false certificates, with financial impact. These transactions amounted to (3,999,497) dinars, and the matter was referred to the Public Prosecutor for Integrity and Anti-Corruption. Three employees who were working at the Mafraq Feed Distribution Center also disbursed quantities of subsidized feed in violation of the law and in repeated quantities to people who had written records. Possession at other dispensing centers whose names were not included in the lists of Feed Center, and after a committee was formed for this purpose, the committee found that there was (repetition) in the dispensing of feed to farmers in Mafraq Feed Center and the repetition of the names of holders in the inventory management records in Mafraq Industry Directorate led to repeated disbursement to some farmers in excess of the amount assigned to them at the price of subsidized fodder, and the committee decided to fine the employees the amount of (three and seventy-three thousand three hundred and fifty-one dinars) Equity among themselves regarding the amount of shortage and illegal disbursement, in addition to the embezzlement of (223,486) dinars in one of the feed distribution centers, in addition to a number of employees of one of the feed distribution centers disbursing quantities of subsidized barley in an unconstitutional manner by tampering with the farmers' monthly possession books, This resulted in a financial impact of (233,486) one hundred and thirty-three thousand four hundred and eighty-six dinars. These cases were referred to the Public Prosecutor of Integrity and Anti-Corruption.

- One of the boards of directors of a public joint-stock company sold plots of land for less than their market value, disbursed sums of money in

## 2 second: Investigative work

The Commission's law enforcement mission is achieved through integrated work carried out by the Investigation Directorate and the Operations Unit, where the investigation in all files is within the Commission's jurisdiction by collecting evidence and information, conducting investigations, carrying out the administrative and legal procedures necessary for that, and filing the files. When the investigation is completed, the Commission's Board will take a decision on it.

The Commission, through the Operations Unit, undertakes the task of preliminary investigation into the field investigation files and expresses a legal opinion regarding them by collecting evidence and information, conducting the necessary preliminary investigations, and conducting inspections according to the rules after obtaining delegations from the Prosecutor General of Integrity and Anti-Corruption. through a group of expert investigators, officers, non-commissioned officers and officers seconded from the Public Security Directorate who undertake the tasks of investigation and field procedures, carrying out intelligence work and investigating field cases.



**Training program: Corruption risks in government procurement**

The financial investigation is one of the Commission's main investigation tools into suspicions of corruption in investigative files within its jurisdiction, as the Commission carries out the parallel financial investigation related to suspicions of money laundering resulting from corruption cases and expresses appropriate opinions and recommendations regarding them. Investigating money laundering cases arising from corruption crimes, following up and coordinating with the regulatory units of the Commission on implementing the tasks contained within the national strategy to combat money laundering and terrorist financing, and following up on all procedures recommended by the International Financial Action Task Force.

	the number	percentage
Previous rotated	1100	45.2
Number of files received	1331	54.8
the total	2431	100.0
files Number of accomplished	1591	65.4
Number of investigative files referred to the Public Prosecutor	251	15.8
Number of files referred to other directorates	130	8.2
Number of preserved files	1204	75.7
Official letters	6	0.4
in process	840	34.6

**Table: Statistical data for investigative files /law enforcement units.**

**note: Table data includes: (investigation, operations, financial investigation, information, investment affairs, integrity and prevention)**



investigation, or conduct communications, or referring it to the Public Prosecutor, etc.), and during the year 2023, the unit dealt with (433) files according to the rules after implementing all the necessary procedures.

The Commission assigns various sources to track any transaction or information that might raise suspicions of possible corruption. With the aim of preventing its occurrence as a preventive measure or to restrict documents on suspicions of corruption based on the possibility of access to a source provided that the identity is not revealed as a result of this assignment, and in the event that this is not possible for the source as a result of any reason whatsoever, the initial information received from the source is sent to the relevant sections in the Commission ; With the aim of identifying the necessary documents for information and referring them to the directorates and organizational units whenever the act is suspected of corruption, according to the jurisdiction of the Commission's work, within the limits of the text of Article (16) of the Commission's law in force.

Public administration liaison officers have a major role in assisting the Commission's investigators by uncovering violations and transgressions and collecting evidence and information related to the files they have under review, in addition to following up on grievances against its decisions and ensuring that these entities provide services with high quality, transparency and justice, and monitoring any violations of public funds.

The Commission has named a number of liaison officers in the public administration, with a focus on ministries and institutions in which economic activity is concentrated and provides significant services to citizens. As for the entities that have named the Commission's representatives, they are: The Ministry of Social Development, the Ministry of Local Administration, the Ministry of Education, the Ministry of Health, the Ministry of Agriculture, the Food and Drug Administration, the Ministry of Labor, the Income and Sales Tax Administration, the Greater Amman Municipality, the Ministry of Water, and the Ministry of Works and Housing, the Ministry of Youth ,the Ministry of Environment, the Ministry of Higher Education and Scientific Research ,the Companies Control Department ,the Jordanian Standards and

Metrology Institution, the Jordanian Customs Administration ,the Land and Survey Department, the Ministry of Transport, and the Ministry of Endowments ,Islamic Affairs and Holy Sanctities.

The Commission also investigates and detects money laundering suspicions in cooperation and coordination with the Anti-Money Laundering and Counter Terrorism Unit Financing, the Public Prosecution, and the Central Bank, and conducts the necessary correspondence regarding financial investigation and money laundering files. For the purposes of auditors preparing financial reports in investigative files, and cooperating and coordinating with all law enforcement agencies in the Kingdom to serve the Commission's work.

In 2023, the Commission sent (44) letters to the Anti-Money Laundering Unit. In order to obtain the necessary financial investigations to conduct the financial analysis of the money laundering cases pending before the Commission.

In this context and to facilitate the work of the monitoring and information follow-up system, the Commission strives to develop the electronic infrastructure: (devices, systems, applications and databases) and to build an integrated and interconnected electronic system that covers all of the Commission's work and supports electronic connectivity and integration with partners. The Commission, through the relevant department, has established a system for monitoring and following up on information, events, and news, which would enhance proactive work before corruption occurs, continuously monitor violations reported in the media and social media, and employ analysis tools available to the Commission through databases and electronic connectivity; In order to analyze the information to serve the completion of the file spending with the Commission.

It is noteworthy that the main investigative work is carried out by a group of organizational units in an integrated manner, and these units are: The Central bureau, Information unit, Financial Investigation unit, and Liaison Officers unit, while it is supported by secondary support from the Investigation Directorate, the Operations Unit, and the Integrity and Prevention Directorate.



**During the launch of the Integrity Hackathon**

By offering intelligence support for the goal of conducting technical investigations of crimes utilizing contemporary technology, the Commission is sincerely attempting to expand its electronic toolkit. The Commission has established its needs and requirements in this area from various public administration bodies in accordance with a schedule created for this purpose. In addition, it is currently cooperating and coordinating with the Ministry of Digital Economy for the purpose of electronic interconnection, as it is working within the digital intelligence project to develop the tools the Commission will need to detect electronic financial crimes and achieve this goal.

The Commission is constantly developing mechanisms for monitoring, proactive investigation, and field monitoring of cases of corruption by following up on phenomena, events, and news and analyzing them in various ways, such as: (sources, news, information, and social media sites). social, news sites, etc.); With the aim of monitoring events that involve violations that amount to suspicion of corruption, and monitoring cases or practices of corruption that may occur based on information received or the Commission investigating on its own, as the Commission monitored (32) cases during the year 2023.

Due to the importance of social media in enhancing the Commission's ability to monitor suspicions of corruption, (141) news monitoring reports were prepared for all press reports, daily news and articles published in Jordanian newspapers and news websites. In order

to take appropriate action, including investigation, follow-up.

In order to investigate areas of corruption and complete investigative files, the Commission constantly seeks to secure, follow up and evaluate sources of information from various parties related to the Commission's work. To facilitate the process of detecting corruption cases.

Through the Sources Section, the Commission received information and reports about it from a number of informants, who numbered (80) informants. The Commission received (137) pieces of information during the year 2022, and (139) during the year 2023, and these have been forwarded to the directorates and organizational units according to their specializations, as they dealt with the informants dealing with them with absolute confidentiality without revealing their identities, whether before the preliminary investigation/ judicial police or before the preliminary investigation/ Public prosecution or courts.

In order for the Commission to complete the process of obtaining information and reinforcements related to complaints and incoming reports, some investigative files are transferred by decision of the Commission's Board to the Information Unit for the purposes of completing the necessary information about the complaint file and verifying its authenticity. Conducting the necessary communications and correspondence, and then submitting the file to the Board to take a decision regarding it: (save it, join it with another file, transfer it to another organizational unit, expand the

The table below shows the complaints and information received by the Commission in which the existence

of suspicions of corruption was investigated and verified through specialized technical units:



**Percentage distribution of complaints, information, and grievances received by the Commission during the year 2023.**

The following table shows the statistics of complaints registered in 2023, amounting to (2536) complaints, information, and grievances, which the Commission dealt with and took all

necessary measures to investigate and verify the presence of suspicions of corruption or not by collecting documents and corroborations:

percentage	the number	Source of complaint/information	sequence
0.6	14	Independent bodies	1
2.3	59	Hotline and transcriber	2
4.5	113	Government platform (At Your Service)	3
5.4	138	Ministries	4
5.9	149	Monitoring and detection Section (Information)	5
3.9	99	Unit the Central bureau	6
27.5	698	WhatsApp	7
2.9	73	Office of the chairman of the Commission	8
7.8	199	Website and electronic application	9
2.1	52	Social media	10
10.1	256	Liaison Officers Unit	11
27.1	686	Personal attendance	12
100 %	2536	the total	

**Table: Complaints and information registered with the Commission according to their source in 2023:**

## **T** First: Detection

One of the main roles of the Integrity and Anti-Corruption Commission is to detect financial and administrative corruption in all its forms, uncover violations and abuses, collect evidence and information related to that, initiate investigations, and proceed with the necessary administrative and legal procedures for that in institutions that fall within the jurisdiction of the Commission through main work procedures implemented by specialized technical units in an ongoing, systematic and organized approach.

The Investigation Directorate of the Commission is responsible for investigating all files that are within the jurisdiction of the Commission (public administration and the private sector), and implementing all investigation procedures necessary for this in terms of collecting evidence, hearing statements, and completing the investigation procedures by expert investigators who hold the status of judicial police. Then, submit the completed file to the Commission's Board, along with recommendations for decision-making: Either by saving the file (after dealing with the file and the reason for its preservation), or referring it to the Public Prosecutor for Integrity and Anti-Corruption, or duly completing the procedures related to it.

In addition to the Investigation Directorate, the Operations Unit is responsible for field investigation files, that are, files that require quick and field intervention, either to seize documents or to capture a crime. The Financial Investigation Unit also investigates and combats money laundering in crimes that require financial analysis, and the Central bureau and Information Unit and Liaison Officers, as well as the Integrity and Information Directorate, work partly to assign the investigative role.

The parallel financial investigation related to suspicions of money laundering resulting from

corruption cases and giving appropriate opinions and recommendations regarding them is one of the Commission's main procedures in enforcing the law, as the Commission, represented by the Financial Investigation Unit, prepares financial reports for suspicious financial movements: (bank account information, and real estate files, car and travel records, etc.) through the necessary correspondence, cooperation and coordination with the Anti-Money Laundering and Counter Terrorist Financing Unit regarding these issues.

Investigating suspicions of corruption and verifying the accuracy of the information received begins with the Commission's receipt of complaints, information, and grievances through available traditional means: (personal attendance, Commission liaison officers, ministries and official departments, and others) and electronic: (applications, website, and "The Government at Your Service" platform). Which the Commission provided to citizens and service recipients, as well as through monitoring operations carried out by the Commission.

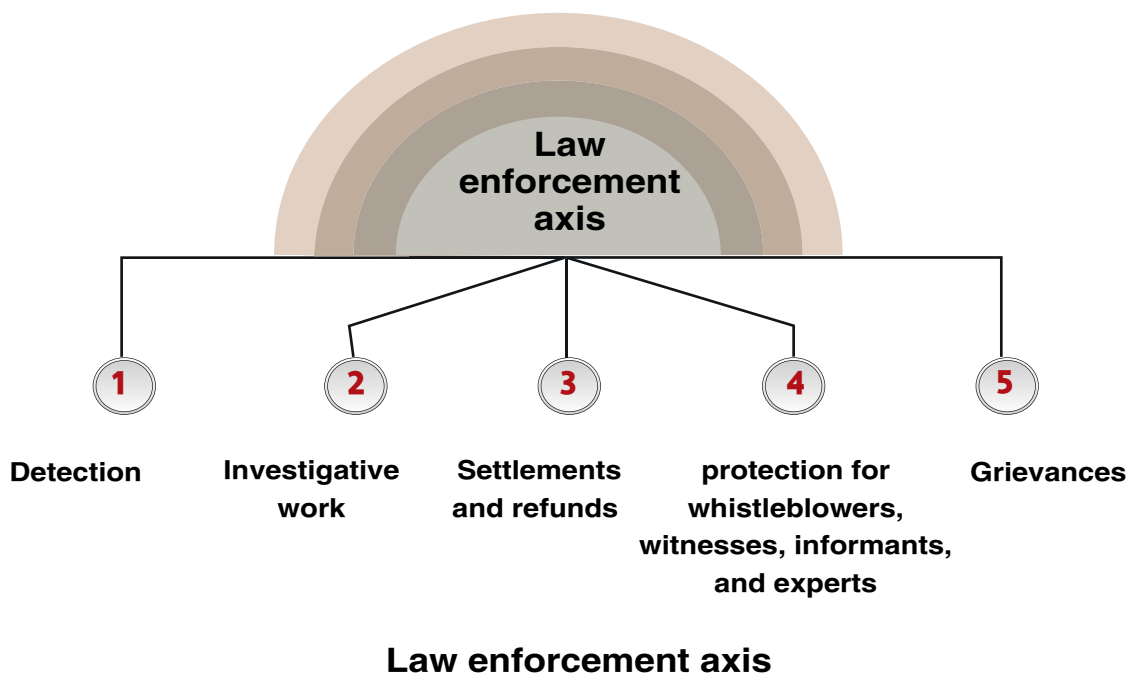
When the Commission receives the information, it documents it in the official records, where it begins to study and sort it legally. In order to determine whether or not the Commission has jurisdiction and carry out preliminary investigation and audit work, which includes examining the repetition of information or the status of it being judicially examined, and submitting recommendations to the Commission's Board to take the appropriate decision regarding it.

The organizational units ensure the continuity of the flow of information to the Commission, such as: (the Central bureau Unit, the Media, Communications and Public Relations Unit, the Liaison Officers Unit, and the Information Unit).



## Law enforcement axis

This axis includes everything related to the Commission 's tasks in the field of investigating areas of corruption and information related to it, seizure and investigation operations, collecting evidence, listening to testimonies, preparing technical reports, taking precautionary measures (precautionary detention, such as travel bans, etc.) and referral to judicial authorities, including reconciliation and recovery. These tasks are undertaken by several directorates and organizational units within the Commission 's organizational structure.



## Chapter Two



### Law enforcement axis

حسنى الإخباري  
www.husna.fm

رئيس مجلس هيئة النزاهة:  
صاحب الشكوى الصادقة يُحمى،  
وصاحب الشكوى الكيدية يحاسب

«Chairman of the Integrity Commission:

The honest complainant will be protected  
and the malicious complainant will be  
held accountable»





for the amount of (151) One thousand dinars, and this has achieved a financial saving worth one million (349) thousand dinars.

The Commission also has a role in circulating official books to the relevant ministries and departments. For the purposes of correcting violations that do not amount to suspicion of corruption, with the aim of correcting them. The role of preventive and proactive liaison officers in passing information is considered one of the most important preventive roles and the resulting corrective measures.

## **The most prominent files and cases and the necessary corrective measures taken regarding them:**

- There were some violations and problems in one of the ministries regarding the tender for transporting goods (the transport system document for trucks), which led to a delay in issuing a new tender. The situation was corrected through an amendment to the transport system document, so that the company operating the system (to which the tender was referred) was linked electronically to the relevant authorities.
- One of the vocational training institutions formed purchasing committees (sub- and main) as the institution is a financially independent government unit and not a government entity. The defect was corrected by restructuring the purchasing committees in line with Procurement Regulation No. (8) of 2022, since the institution is a government entity subject to the system.
- The failure of one of the concerned institutions to provide supporting services to the provisions contained in the final referral decision regarding the purchase of cleaning services for a ministry building, so the situation was corrected by the ministry violating the company according to the penalties stipulated in the agreement.
- Some people tampered with coupons for the possession of livestock in cooperation with employees of the relevant ministry, so the situation was corrected by writing off the holdings and correcting the resulting financial impact for the benefit of the treasury.
- The failure of the internal oversight unit to attend committee meetings in one of the ministries creates a defect in the organizational instructions for oversight units in government departments and units for the year 2016, and the situation was corrected with confirmation from the concerned minister.
- The following was stated in one of the ministries:
  - The ministry's data did not match the data received by the Civil Service Commission, which led to the presence of employees who were not working and receiving salaries from the ministry.
  - The job composition table did not reflect financially, which led to financial spending that did not match the actual job titles.
  - Lack of archiving of employee files.
  - Delayed paper correspondence between the center and branches, resulting in a continuing negative financial impact on the public treasury. After the liaison officer's follow-up, the defect was detected, the situation was corrected, and the necessary measures were taken.
- There were defects and violations in the issuance of a tender for the purchase of equipment to modernize electronic vehicleworkshops, such that it was directed to a specific tenderer in a public institution. The situation was corrected after the follow-up of the liaison officer by re-offering certain items for tender.

## Fourth: Protective files

As part of the central and ongoing efforts of the Commission in the field of preventive and proactive work, it has followed a group of preventive files, and through it, the presented case is examined and studied, which may result in the commission of violations that amount to corruption crimes or cause a waste of public money, or the Commission may shed light on dangers that may result in crimes. Corruption and/or violations, as the Commission studies through the information it receives from its sources, through liaison officers, through self-monitoring, or through information provided to it, details of the case regarding which



**Awareness lecturer at Ammon Applied University College**

information was received, and takes the measures that must be applied; In order to achieve the rule of law and correct procedures in a way that reflects the protection of public money from waste.



### **Works related to liaison officers.**

This work includes sessions of the main committees in the ministries and departments in which they work, field visits, meetings, preventive measures, news and information, daily work, and responses and inquiries.

Secondary work includes attending committee sessions and field visits.

#### **Practical examples of protective files include the following:**

Cancellation of the decision to oblige a tender worth one and a half million dinars, as after the Commission's intervention the value was reduced to 151 thousand Jordanian dinars. In the details of

the matter, the Council of one of the commissions took a decision to oblige a tender to train human cadres and rehabilitate infrastructure within some archaeological sites with a financial value amounting to one and a half million dinars. In light of the issuance of a decision to compel by the main Purchasing Committee immediately upon receipt of the information to the Commission, it studied the case and found a violation of the Purchasing Committee's decision to Government Procurement System No. 8 of 2022 and its amendments. As a result of that, the decision of the Board of Commissioners to compel was cancelled, as the required services were purchased



**Awareness meeting with employees of the Jordanian Association of Insurance Brokers**

have been established, as the financing standards require the financing applicant to bring an economic feasibility study for the projects to be financed, in addition to conducting visits to the projects intended to be established before and after disbursement, and following up on these projects and documenting them with photographs, as well as requesting the borrower to subject the facility to guarantee. Social security when granting financing, bringing original invoices to complete the disbursement transaction, and involving workers in the facility after disbursing the first payment in social security; To ensure the continuity of the project, a working group was formed to follow up on the completion of the implementation of projects funded by the Fund.

**A: Food and Drug Administration:** The Foundation was engaged with a number of preventive recommendations (9 recommendations). The Foundation implemented these recommendations, the most prominent of which were:

- Adopting principles for the purposes of selecting inspectors and rotating them periodically (setting the inspector's conditions, qualifications, and duties).
- The Internal Control Unit periodically audits

the destruction and other controls. A committee has been formed to visit the institution's branches, including the task of verifying these controls.

### **3- Preventive recommendations issued based on complaints received by the Commission:**

The Commission received a complaint regarding the Ministry of Awqaf disbursing salaries to an employee who works as a servant and muezzin, despite him working in a company.

The necessary measures were taken and the money that was unlawfully disbursed to him during the period of his absence from work from 2013 to 2021 was recovered.

**In this context, the Commission addressed the Ministry of Endowments with a set of preventive recommendations, the most prominent of which are:**

- 1- Establishing systematic procedures to address Social Security with the names of employees of the Ministry and its affiliated directorates; To indicate any case of duplication of security contributions, and to indicate the legality of this duplication if such cases exist.
- 2- Establishing systematic and periodic procedures to ensure that employees of the Ministry and its affiliated directorates do not possess trade and are professional in it by addressing the Companies Control Department with the names of its employees; To know any employee's ownership of commercial institutions or companies, and take measures to correct him accordingly.
- 3- Accelerating the mechanism of activating the Ministry by applying programming to the system prepared on the mobile phone for the purposes of controlling the commitment of workers in mosques to official working hours.

## Third: Corruption risk studies

### 1- Target sectors:

The Commission targeted several sectors during the year 2023 by conducting corruption risk assessment studies that included (the Ministry of Public Works and Housing, the Ministry of Labor, and the Land Transport Sector Regulatory Commission), where the stage of identifying risks in these sectors was completed through the sources of information approved by the Commission, and the risk assessment stage was completed in These sectors are in partnership with corresponding teams formed from the targeted sectors.



**Awareness meeting on integrity and anti-corruption at the Jordan News Agency (Petra)**

### 2- Follow up on the recommendations of risk studies:

In this context, the Commission addressed a number of sectors previously targeted by corruption risk assessment studies. In order to ensure its compliance with the recommendations issued by the Commission according to the following:

a- Addressing the Income and Sales Tax Department with a number of preventive recommendations (24 recommendations), and the Department implemented those recommendations, the most prominent of which were:

- The lien on the taxpayer should not be lifted until he has paid all the amounts due from him, and in the case of instalments, the lien on him should not be lifted until the last installment due from him has been collected, and this recommendation has been implemented.
- Reconsider job tasks in the Finance Department, so that the employee is not assigned to more than one job that may lead to a conflict of interest or a high degree of risk in completing the transaction.

This recommendation has been implemented.

- Review the trusts whose legal period or purpose has passed, and complete the legal procedures for that. This recommendation has been implemented.
- Developing the audit program, so that the audit became electronic through artificial intelligence. Because one of the components of this program is to search for all other sources of income, and not to accept the taxpayer's declaration if there are other sources of income.

B: Development and Employment Fund: The Fund made (7) preventive recommendations, and the Fund took the necessary measures in their regard, the most prominent of which were the following:

- Adopting the collection procedures matrix and computerizing it on the automated system, so that the necessary measures are taken to collect the amounts owed according to the collection mechanism contained in the matrix. One of the results of this is the improvement of the collection rate, reaching more than (90%).
- The economic feasibility study of the project is an integral part of the documents required to grant financing, regardless of the value of the financing. In order to enhance oversight of the projects that

## Examples of awareness messages from the Commission



is an integral responsibility and that the citizen is an essential partner in eliminating it by rejecting and reporting it, and that reporting acts of corruption is an indicator of the citizen's awareness, and that informants, witnesses, informants and experts are an essential source of information, so that the Commission can play its role in protecting them from retaliation, threats, intimidation or abuse, and it is worth noting here.

The government support contributed to the success of this campaign, as the Prime Minister instructed the ministries, institutions, government departments, municipalities, shared services councils, the Amman Municipality, universities, and government-owned companies to support the campaign and re-share the awareness highlights and videos related to it on their official websites and pages on social networking sites and share the hashtag. For the campaign, the Media, Communications and Public Relations Unit cooperated with Jordanian Television to produce a representative awareness video, which was broadcast on Jordanian Television and a number of local satellite channels and published on official social media sites in a number of ministries and official departments.

### **3. “Results of the National Integrity Indicator”**

After announcing the results of the National Integrity Indicator launched by the Commission last year, the unit implemented an awareness campaign to inform citizens, administration institutions and their employees of the results of the National Integrity Indicator and the entities that ranked first for the five categories included in the indicator, in order to

motivate public administration institutions to compete and engage in real and effective work. Concrete efforts to combat and prevent corruption through the application of national integrity standards, which contributes to activating the values and behavioral rules and improving the quality of these institutions' services, which enhances confidence in their performance, as news about the indicator and its results were published in various media outlets, and the names of the entities that won first places in the categories were announced. The indicator included it in various media outlets, official communication platforms of public administration institutions, and electronic billboards on the capital's roads in cooperation with the Amman Municipality.

### **4. “Awareness Week on National Integrity Standards and the Risks of Corruption”**

Based on the Commission's interaction with the International Anti-Corruption Day, it launched an awareness week in December 2023, with the aim of raising awareness of the dangers of corruption, targeting public administration employees and university and school students.

This week witnessed an intensification of the dissemination of awareness-raising messages and messages urging citizens to reject and fight corruption and to embrace the values of integrity, in addition to the intensification of awareness-raising meetings for all segments of society. The articles were disseminated through social media for various ministries and public administration institutions and displayed on electronic boards in some of the Kingdom's municipalities.



**Campaigns:**

the campaign	Number of posts	Access	Posts
Report, and the Integrity Commission protects you	9	1.734.900	1811
National Integrity Indicator	7	1.385.700	2459
Integrity standards	12	2.079.900	3859

**Media campaigns**

The Integrity and Anti-Corruption Commission, through the Media, Communication and Public Relations Unit, strengthened communication with various media outlets and public administration institutions during the year 2023. With the aim of integrating the Commission’s messages and news into the media content published by these institutions across all of their platforms; This is to consolidate the positive values of integrity among all segments of society, raise awareness of the importance of forms of corruption, reject them, warn of their danger to society, and motivate them to participate in the fight against corruption by reporting suspicions of corruption that they witness or are exposed to, and to achieve this goal and implement the contribution to the Commission’s ongoing efforts in the field of awareness. During the year 2023, the Commission launched four media campaigns targeting all segments of society, public administration institutions and their employees, and they were as follows:

**1. "National Integrity Standards"**

An awareness-raising media campaign was launched with the aim of consolidating national integrity standards among state

employees and enhancing the Commission’s efforts in building the capabilities of employees in public administration institutions in the field of integrity and anti-corruption and raising their competencies to implement these standards and implement optimal application.

The Commission cooperated with ministries, departments, official institutions and the media to publish campaign videos. And awareness-raising highlights related to each standard on its official websites and social media pages. A team from the Media Unit visited a number of institutions of the General Administration to raise awareness and coordinate cooperation mechanisms to achieve the campaign’s goal.

**2. “Report, and the Integrity Commission protects you.”**

The Commission launched a media campaign to encourage citizens to submit complaints and reports about cases of corruption they witness or are exposed to, and to inform them that the Commission provides whistleblowers with both functional and physical protection. The slogan of the campaign was: “Report, and the Integrity Commission protects you.”

This media campaign came to confirm the necessity of combating practices Corruption

16 television and radio interviews were conducted with officials in the Commission .

- The success of the Media Unit during the year 2023 in attracting new visitors and browsers to the Commission 's official website and its accounts on social media channels, as the number of visitors to the website in 2023 reached (85,9037) visitors, and as for the Commission 's platforms on social

media sites, the number of followers of its official page reached On the social networking site "Facebook" (7,989) followers, bringing the total number of followers to (124,200) followers, while the number of followers of the Commission 's account on X (formerly Twitter) reached (3,200) followers, bringing the total number of followers to (19,800) followers.

Channels of communication	number of followers/ Visitors/ The beginning of the year 2023	Total number of followers/ visitors End of the year 2023	Number of news published on the Commission 's official website	Number of news, videos, and publications on the Commission 's social media accounts	number Television inter-views And radio inter-views
The Commission 's official website	3291463	4150500	54	182	16
"FB"	116211	124200			
"Twitter"	16600	19800			

### Facebook page report during the year 2023

Page visits	Followers	Interaction	Access to accounts
203 thousand	125 thousand	79.1 thousand	2.5 (two and a half million)

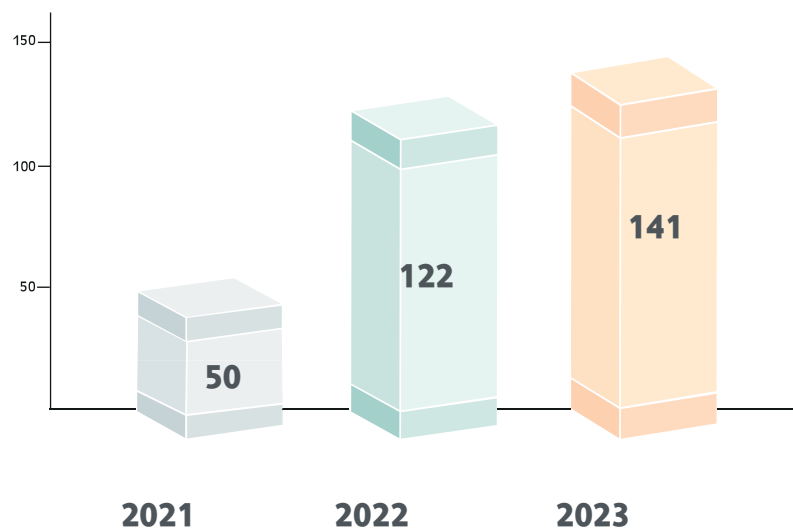
New follows	Number of conversations	Frequent access	Number of posts
thousand 10.8	549	7.700.500	160



It is clear from Table (1) that the percentage of lectures held in the Capital Governorate amounted to about (91%), followed by Irbid and Balqa, with a percentage of about (3%) for each governorate, and the least lectures were in the Madaba and Zarqa governorates, with a percentage of less than (1%). This is due to the concentration of ministries and government departments in the Capital Governorate.

Comparing the Commission 's achievements in the field of awareness during the years (2021 - 2023 AD), we notice from Figure (3) below that the number of awareness lectures increased during the year 2023 AD, as (141) lectures were given compared to (122) lectures during the year 2022,

with an increase rate of about 16%. In addition to adopting a systematic program targeting all sectors, with a focus on the education sector, noting that these lectures were delivered by a number of lecturers and trainers accredited to the Commission from various administrative levels and organizational units. The Chairman of the Commission, members of the Board, and the Secretary-General also participated in presenting many meetings of an awareness-raising nature. It is noteworthy that the two central organizational units in the field of awareness are the Media, Communication and Public Relations Unit, as well as the Awareness Department in the Integrity Directorate.



### Number of meetings and lectures delivered during the years 2021 - 2023

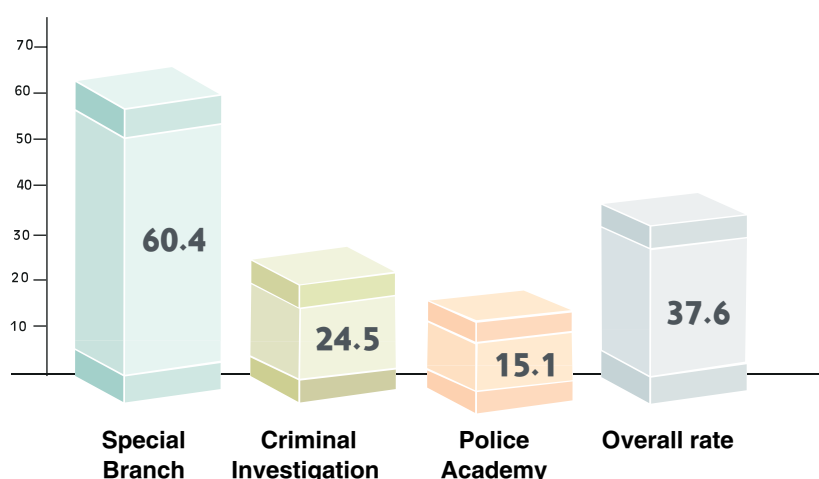
With the aim of conveying the Commission's messages to various segments of society and through all available means, to highlight the Commission 's identity and achievements, clarify its role in combating corruption and establishing national integrity standards, and introduce the activities and events that it organizes and participates in and the services that it provides. This occurs by strengthening the relationship with various media outlets and activating continuous communication. With the public, partners, and

all segments of society, through preparing and implementing media campaigns, drafting news, press reports, and awareness-raising highlights, and disseminating them through the media, the Commission 's official website, and its social media platforms in 2023, as follows:

- (182) news, videos, and posts were published on the Commission 's social media accounts.
- (54) news items were published on the Commission 's official website.
- Coordination with the audio-visual media, where

1- It is noted from these results that the concentration of implementing meetings and lectures in the educational sector exceeded 31% in schools and universities, as this is attributed to the Commission 's tendency to focus on the youth segment.

2- (53) awareness lectures on national integrity standards were given to Public Security Directorate cadres in a number of its departments, as shown in Figure .



**Percentage distribution of awareness lectures held in 2023 in cooperation with the Directorate of Public Security, according to departments.**

Province: Region	Number of meetings and percentage Number ratio		Males		Females		the total number	
			the number	The ratio %	the number	The ratio %	the number	The ratio %
Capital	128	90.8	2820	67.6	1352	32.4	4172	100
Irbid	4	2.8	114	74.0	40	26.0	154	100
Balqa	4	2.8	102	83.6	20	16.4	122	100
Karak	2	1.4	80	88.9	10	11.1	90	100
Zarqa	1	0.7	30	100	0	0	30	100
Petra	1	0.7	20	66.7	10	33.3	30	100
Ma'an	1	0.7	100	100	0	0	100	100
the total	141	100.0	3266	69.5	1432	30.5	4698	100

**Relative distribution of lectures by governorate/region and gender.**

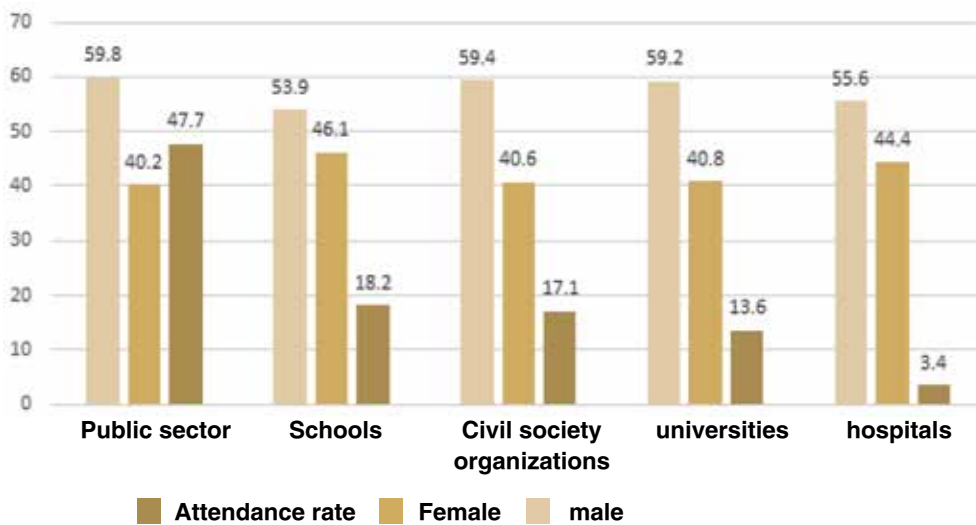
## second: Awareness work



**Awareness meetings to enhance awareness of National Integrity Standards**

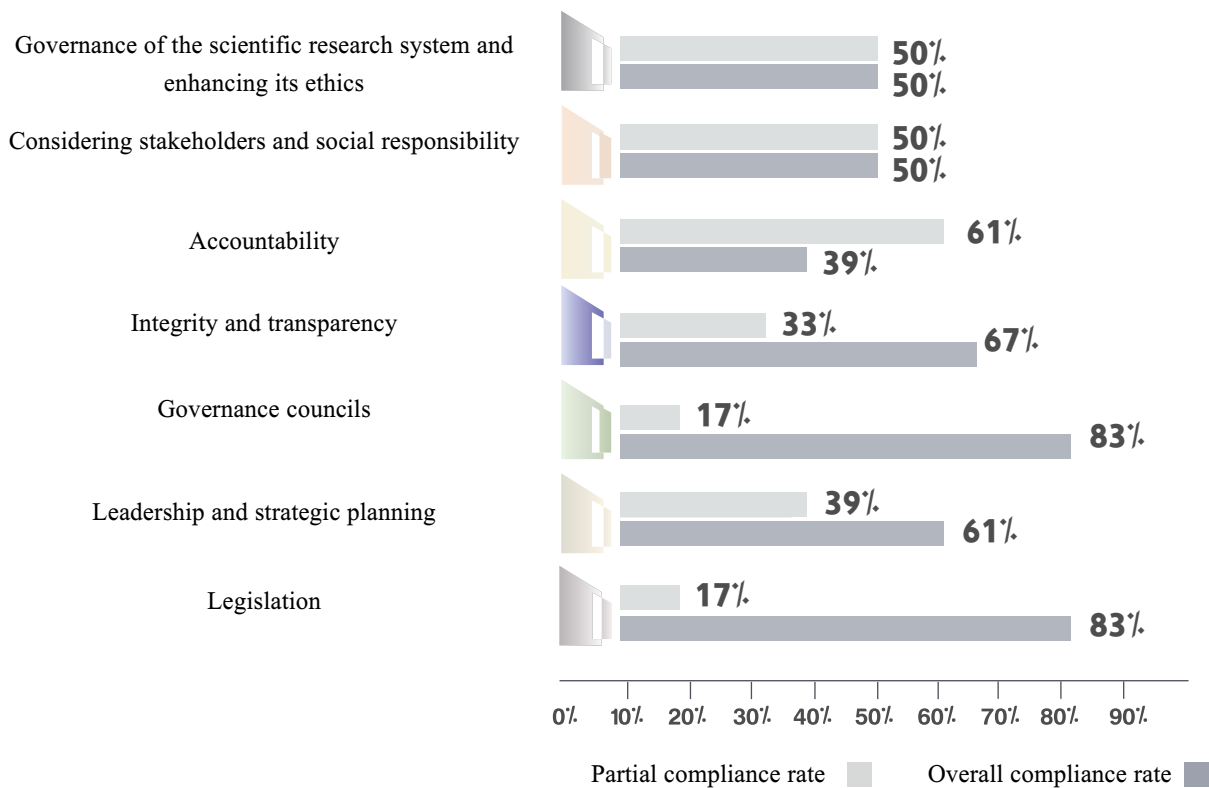
Within the axis of enhancing integrity and prevention, the Commission implements many specialized awareness efforts through awareness programs targeting all categories. The Commission implemented (141) awareness lectures on national

integrity standards and anti-corruption, targeting a number of entities, with the male participation rate in these lectures reaching (57.5%), while the female participation rate was (42.5%).



**Percentage distribution of awareness lectures held in 2023 according to targeted sectors and gender.**

## 2-The graph shows the results:



### The results of the evaluation of private universities and the extent of their commitment to the Private Universities Governance Guide for the year 2023

#### 3- The Higher Education Accreditation Commission issued a number of recommendations to private universities based on the aforementioned results, the most important of which are:

- Giving the standards priority when implementing them in some universities whose evaluation rate was average.
- Creating an effective system to hold senior management accountable and accountable with regard to strategic plans.
- Universities guarantee the right of employees to hold board members accountable when needed.
- Conducting studies and research related to sustainable development.
- Activating universities to partner with the local community in university investment projects.
- Building a mechanism to review organizational structures in universities.
- Design a mechanism for preparing, documenting and reviewing tasks, responsibilities and job descriptions.
- Universities organize courses and workshops that enhance the concept of professionalism, institutionalism, and professional development for employees.
- Developing and adopting a code of professional conduct for university employees.
- Directing university leaders to establish twinning relationships with international universities.
- Developing mechanisms for students' interaction with the local community.



set of voluntary and mandatory standards for developing governance within associations, which was approved in accordance with the decision of the Board of Directors of the Register of Associations. The decision included circulating it to all relevant ministries to act on its content and circulating it to the associations subject to it and to the website of the Associations Register.

## Fourth: Governance of private schools and universities

As part of its preventive and proactive work, the Commission targeted the private school and university sectors based on governance principles, where it coordinated and followed up with the regulatory authorities (the Ministry of Education and the Higher Education Institutions Accreditation and Quality Assurance Commission).

### For the purposes of ensuring the governance of these two important sectors as follows:

1-The Ministry of Education:

A- Private educational institutions are considered special in that they are investment institutions that provide educational services, and contribute to 25-30% of the educational services of the Ministry of Education. According to the academic year 2022 / 2023, the number of these schools reached (3,234)

schools, and the number of students enrolled in them (555,141) male and female students. These educational institutions contribute to reducing unemployment, as (58,301) teachers, administrators, and workers work there.

b- All private schools are subject to the oversight jurisdiction of the Ministry of Education, with the exception of international community schools.

C- The Ministry is currently preparing a special governance guide for adoption in private schools in accordance with the plan prepared in this regard.

2- The Higher Education Institutions Accreditation and Quality Assurance Commission

1. The number of private universities that were subject to the governance guide is 21. Eighteen universities provided the Commission with the required data, and the remaining three universities pledged to provide it with the required data.

2. The Higher Education Accreditation and Quality Assurance Commission studied and analyzed the matrix contained in the governance guide for private universities, and concluded that most private universities adhere to the standards contained in the guide at a rate of (85%).

3. The compliance rate for the legislation and governance councils standards was the highest, achieving (83%), while the accountability and accountability standard had the lowest commitment rate, at (39%).

### 1- Important results of the evaluation of private universities and the extent of their commitment to the Private Universities Governance Guide are:

Standard	Totally committed	Partially committed
Legislation	83%	17%
Leadership and strategic planning	61%	39%
Governance councils	83%	17%
Integrity and transparency	67%	33%
Accountability	39%	61%
Considering stakeholders and social responsibility	50%	50%
Governance of the scientific research system and enhancing its ethics	50%	50%

several committees emanating from the Board of Directors, a mechanism to follow up on governance procedures in companies wholly owned by the government and ensure the extent of their application. C- The number of companies affiliated with the Government Investment Management Company (14).

## second: Governance of cooperative societies

The cooperative societies sector is considered one of the important and main sectors, and the Jordanian Cooperative Corporation is the body responsible for its oversight and governance, as the number of cooperative societies in the governorates of the Kingdom has reached (1,484), and within the

framework of participatory work between the Integrity and Anti-Corruption Commission and the Jordanian Cooperative Corporation, a guide to the governance of cooperative societies was prepared and published. It was circulated, in addition to designing a questionnaire to measure the extent of cooperative societies' compliance with governance principles.

Through the cooperative institution's follow-up procedures, the Commission has issued a number of recommendations to activate its supervisory role in this sector, including training, evaluation, issuing reports, following up, and taking action against cooperative societies that do not comply with the governance guide, but the recommendations are still under action.

## Third: Governance of non-profit associations

#	Guide	The relevant regulatory Commission	Preparing the guide	Approval Guide	Publish and circulate the guide	Monitoring and evaluation	Periodic reports
1	Association Governance Guide	Ministry of Endowments, Islamic Affairs and Holy Places	completed	completed	completed	on going	on going
2		Ministry of Health	completed	completed	completed	on going	on going
3		Ministry of Tourism and Antiquities	completed	completed	completed	on going	on going
4		Ministry of Culture	completed	completed	completed	on going	on going
5		Ministry of Environment	completed	completed	completed	on going	on going
6		Ministry Of Agriculture	completed	completed	completed	on going	on going
7		Ministry of Interior	completed	completed	completed	on going	not done
8		Ministry of Social Development	completed	completed	completed	on going	on going
9		Ministry of Political and Parliamentary Affairs	completed	completed	completed	on going	on going

The non-profit sector is considered one of the very important and dangerous sectors that must be dealt with closely and seriously. It is imperative for the relevant regulatory authorities to activate their oversight role stipulated under the Associations Law No. (51) of 2008 and its amendments, in addition to seriously considering amending the law to keep pace with developments.

It is noteworthy that the number of associations registered in the Associations Register is (6583) associations,

including (3883) associations under the umbrella of the Ministry of Social Development.

The Ministry of Social Development issued a guide to the governance of non-profit associations represented by the Register of Associations in cooperation with the Ministry of Planning and International Cooperation and the Department of Companies Control and through the Transparent Governments Initiative. This guide included a



## 1- Companies Control Department

A draft of special instructions for the governance rules of joint-stock companies for the year 2023 has been prepared, and is still with the Bureau of Legislation and Opinion.

## 2- Securities Commission

A) The number of joint stock companies listed in the regular market reached (167) companies, classified according to the extent of their commitment to submitting the governance report as follows:

1. (151) companies provided the Securities Commission with a governance report on time, representing (90.4%) of the total number of companies.
2. The number of companies that did not provide the Securities Commission with the annual report was 16 companies, where (10 companies) provided the Securities Commission with the annual report, including the governance report, and there remained (6) companies that did not provide the Securities Commission with the annual report.

### b) Evaluation of governance reports

The governance reports of listed companies were reviewed, audited, and divided into two groups:

- The first group: (43) companies showed a deficiency in the items in their governance report, and (22) of these companies repeated the deficiency in the same items in their report last year, noting that the Commission stressed the need for its commitment in the future.
- the second group: (21) A company found to have violated some provisions of the Governance Instructions. However, these violations are not considered a deficiency in the provisions of the Governance Report in accordance with the text of Article (17) of the Governance Instructions, but they are considered a violation of some provisions of the other Governance Instructions. Accordingly, the following measures were taken:
  - 1- Confirmation of companies violating some provisions of the governance instructions of the necessity of taking the necessary measures to correct the violations and their commitment in the

future to the provisions that must be included in the governance report.

- 2- Sending a warning to companies that have repeatedly violated some provisions of the governance instructions, recording the violations in the registry of these companies with the Securities Commission, and confirming to them the necessity of taking the necessary measures to correct the violations and their commitment in the future to the provisions of the governance report.

## 3- Central Bank of Jordan

### 1. Banking sector:

The Central Bank of Jordan indicated the following:

- The 15 Jordanian banks are committed to including in their annual report the extent to which they have implemented their corporate governance guide in accordance with the applicable instructions for banks' corporate governance.
- The (5) branches of foreign banks operating in the Kingdom shall abide by the instructions to the extent they apply.

### 2. Insurance companies' sector:

- The Central Bank of Jordan is monitoring the extent of insurance companies' compliance and the extent to which they are correcting their situations, in accordance with the new corporate governance instructions.
- The Central Bank of Jordan conducted inspection tours of a number of insurance companies. In order to ensure the extent of their compliance with the provisions of the law, regulations and all instructions, including the governance instructions for insurance companies, these companies are still being followed up.

## 4- Government Investment Management Company

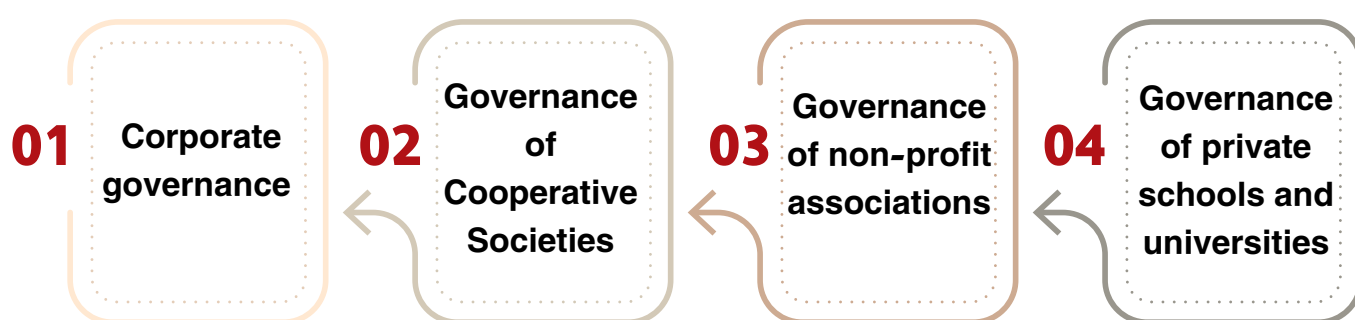
A- Forming a governance committee emanating from the Board of Directors to study the governance rules of companies wholly owned by the government, which will be presented to the Board of Directors for approval.

b- The company is currently preparing, through

## 2. Compliance with Good Governance principles in the private sector.

The private sector is the vital artery that nourishes and influences economic growth and provides job opportunities. It is also the main contributor to facing the economic, social and cultural challenges facing the Kingdom. However, it is in urgent need of awareness, organization and accountability to ensure its efficiency and effectiveness.

Based on the missions of the Integrity and Anti-Corruption Commission and its goals of ensuring adherence to the principles of national integrity and anti-corruption by ensuring that oversight institutions over the private sector and civil society institutions implement good governance standards and the soundness of their application, the Commission followed up on (16) public administrations concerned with this as follows:



Compliance with Good Governance principles in the private sector

### First: Corporate governance

Type and specialty	The relevant regulatory Commission	Preparing the guide	Adopting the guide	Publish and circulate the guide	Monitoring and evaluation	Periodic reports
1-Banks (Corporate Governance Instructions for Banks)	Central Bank of Jordan	completed	completed	completed	completed	on going
2-Insurance companies (Corporate Governance Instructions for Insurance Companies)		completed	completed	completed	completed	on going
3-Listed public joint stock companies (Governance Instructions for Listed Public Joint Stock Companies for the year 2017)	Securities Commission	completed	completed	completed	completed	completed
4-Companies Jordanian corporate governance rules	Companies Control Department	completed	on going	on going	on going	on going
5-Companies wholly owned by the company	Government Investment Management Company	completed	on going	on going	on going	on going

proactive measures and precautionary measures. Through its results, it achieved savings and prevented the waste of public money for the benefit of the municipal treasury in the amount of (twenty-eight million one hundred and fifty-five thousand two hundred and forty-five dinars). The Commission followed up on this to ensure the validity of all the amounts mentioned above with official written

confirmations and to verify the application of these procedures on the land. reality through field visits, Activating the preventive aspect, as happened in the Zarqa Municipality, is evidence of the importance of proactive measures that cannot be underestimated, and their important and effective role in stopping the waste of public money and recovering it within a negligible time frame and without financial costs.

### The most important measures implemented by the Zarqa Municipality were the following:

Measures that stopped waste or achieved savings for the municipality		
Action	Amount value	Benefit type
Activating the municipal garage and stopping repairs in external garages.	Three million dinars.	Save money (stop wasting) during the years 2022 and 2023
Activate the digital fingerprint system.	One hundred and seventy-three thousand and sixty-four dinars.	Save money (stop wasting) during the years 2022 and 2023
Terminating the services of (210 employees) who are not committed to working hours.	One hundred and twenty-three thousand nine hundred and eighty-one dinars.	Save money (stop wasting) during the years 2022 and 2023
Evacuating several buildings rented by the municipality and rehabilitating and investing in buildings owned by the municipality.	Thirty-seven thousand two hundred dinars.	Save money (stop wasting) was paid annually
Procedures by which funds were recovered for the municipality		
Action	Amount value	Benefit type
Collecting planning revenues, building taxes, roofing taxes, paving revenues, and late fines by following new policies.	Four million two hundred thousand dinars.	Collecting and recovering funds from 1/1/2023 - 2/21/2023 that were due and uncollected.
Imposing a precautionary seizure on the funds of taxpayers who fail to pay their obligations and receivables to the municipality (amounts exceeding 500 dinars or those who abstain from paying for a period exceeding three years or more).	Nineteen million three hundred and twenty-one thousand dinars.	Collecting and recovering money that was due and uncollected, a large number paid the amounts owed to them, and settlement was accepted from the rest by making a payment and paying the remainder in installments (the full amount is guaranteed by the collection fee).
Increasing the number of appraisal committees and providing them with portable tablets linked to the relevant department in the municipality.	One million three hundred thousand dinars.	Raising the value of the amounts collected from the appraisal process during the first months of 2024
The sum of the amounts of actions that achieved savings and stopped waste.	Three million three hundred and thirty-four thousand two hundred and forty-five dinars.	
The total amounts of procedures that the Commission contributed to recovering.	Twenty-four million eight hundred and twenty-one thousand dinars.	
total summation	Twenty-eight million one hundred and fifty-five thousand two hundred and forty-five dinars.	

## Demographic inclusions of the study population

Sex	the number	The ratio
female	1597	45%
male	1975	55%
Governorate		
Irbid	274	8%
Balqa	211	6%
Zarqa	150	4%
Tafila	25	1%
Aqaba	50	1%
Karak	107	3%
Ma'raq	52	1%
Jerash	115	3%
Ajloun	64	2%
Amman	2445	68%
Madaba	42	1%
Ma'an	37	1%
Academic qualification		
Intermediate diploma or less	862	24%
Bachelor's degree and above	2710	76%
Category and job level		
Higher category	174	5%
First category	2353	66%
The second category / the third category / contracts for the purchase of services	1045	29%
<b>the total</b>	<b>3572</b>	<b>100%</b>

### Success story/ Zarqa Municipality

The municipality of Zarqa won first place in the municipalities category with a percentage of (52.15%) in the National Integrity Indicator. This incentive made the municipality of Zarqa adopt national integrity standards and seek to consolidate them by benefiting from the compliance examination matrix approved for the indicator, and by responding

to the five standards: (rule of law, accountability And accountability, transparency, justice, equality, equal opportunities, and good governance) and their requirements. The Zarqa Municipality has achieved a qualitative leap in the framework of its work from an administrative and financial perspective by adopting a package of corrective and corrective measures, applying new administrative and financial procedures on the ground, and implementing many



## **Training workshop on integrity in cooperation with the Jordanian Engineers Association**

6. In light of technological development, all public administrations must protect their systems and provide backup copies of their work, in addition to supporting protection against electronic attacks that threaten their information security.

### **The most important results and demographic statistics of the Integrity Questionnaire:**

- The Integrity Questionnaire approved by the Integrity and Anti-Corruption Commission and the accredited national partners aims to measure and evaluate the direct perceptions and experiences of employees working in public sector institutions related to the implementation of national integrity standards, and to evaluate performance objectively, to push them to engage in real, actual, tangible actions to combat and prevent corruption.
- The goal of the National Integrity Indicator is to ensure that the documents of the targeted departments match the culture of their employees, and in the belief that the employee is the first and basic building block for the success of any department, and it is not possible to move forward towards any development if this building block is not established in a sound and appropriate manner, in addition to adhering to the ethics of public employment and standards. National integrity.
- Looking at the results of the analysis of the

integrity questionnaire, which consists of (51) items distributed according to national integrity standards, we find a consensus among the employees of the categories (ministries, independent bodies and departments, government and university hospitals, public universities, and municipalities) that their institutions are distinguished and serious according to the standard of accountability, but they must apply The standard of justice, equality and equal opportunities, which is considered the lowest in its application. The questionnaire items in this standard focused on fairness in competition for appointments, supervisory and leadership positions, training, and the existence of methods that facilitate communication between employees and senior management. The reform process calls for firm and inspiring leadership that can be emulated. An honest and competent public employee, and a conscientious and loyal citizen.

- One of the outcomes of any indicator is the presence of distinctive data and statistics that must be pointed out and their importance demonstrated. The most prominent of these numbers and statistics for the Integrity Convoy, the Integrity Questionnaire, was as follows:

- 1-(3572)questionnaires were filled out and distributed to employees of (99) public administrations targeted by the indicator.

- 2- Taking into account the fair distribution of questionnaires between males and females and not restricting them to one type or another.

- 3- It was taken into account that all groups were represented according to educational level, from postgraduate studies to below high school, and accordingly, no level was marginalized.

- 4- Categories and job titles were taken into account without neglecting any category, and we note that ministers, general directors, and their equivalents also participated in filling out the questionnaire.

- 5- Age groups ranging from 18 years to those over 55 years were included; In order to ensure the extent of employees' familiarity with national integrity standards and the extent to which these standards are applied within their institutions.

management of the public facility, and therefore, this means that all state institutions exist in order to serve the citizen, and this vision cannot be achieved if there is no partnership with the service recipient and openness to his requirements and meeting what exceeds his expectations within the available capabilities, and accordingly All groups must conduct a periodic survey to determine the extent of the service recipient's satisfaction and the most important problems and obstacles they face for the purpose of developing realistic recommendations that will be implemented in a way that achieves the highest levels of satisfaction, in addition to the importance of holding periodic meetings with the service recipient. To achieve an integrated relationship dominated by trust, which has become the concern of the public sector at the present time.

**Sub-criteria (5) and (6): (Efficiency, Effectiveness, and Sustainability) and (Innovation, Openness, and Change Management)**

1. Senior management must be open to its employees, especially when there are decisions that contribute to changing work policies. To ensure their support and success of any new development, in addition, all groups must periodically measure employee satisfaction, identify the most important obstacles that affect the satisfaction rate, and come up with recommendations that can be implemented in order to create an attractive work environment that encourages loyalty and belonging.

2. In light of the budget deficit and the importance of preserving public money, public administrations must encourage creative ideas that contribute to protecting public money, closing the entrances to corruption, and motivating loyal employees so that they can be role models for their colleagues. Because our institutions still deal with the public employee and the public job in purely traditional ways, the effects of which we have begun to see in the form of a significant migration of talent from the public sector to the private sector, and the practice of acts of corruption without any concern.

Public administrations of all categories must contribute effectively to the awareness campaigns

organized by the Integrity and Anti-Corruption Commission. This is a national duty for all parties, and they must present constructive ideas that support the Commission's campaigns. Promoting integrity and combating corruption is a national duty that is not limited to the Commission only.

3. Giving employees national and international awards related to the quality of performance, etc., is considered a motivation and motivator for improvement, development, and modeling of the work of the public sector. However, what we found through the reinforcements of the agencies targeted by the indicator is that the majority of these agencies have wasted their work time in two parts: The first part is building the needs of the awards for the purpose of obtaining the award only without actually implementing the documents prepared in this regard. The second part is the usual work without any modeling and development, even though these awards are considered one of the best reasons for improving performance in a realistic way.

Now, the National Integrity Indicator is also a roadmap for public administrations to strengthen proactive and preventive measures and close the doorway to corruption.

4. The Kingdom is part of this world, and it cannot be separated from it. There are many international commitments that must be achieved, including the sustainable development goals that are part of all aspects of the public sector, and this requires concerted efforts to achieve them. This must be taken into account when developing strategies and formulating goals.

Public administrations must familiarize themselves with international and regional best practices that can be used and applied to improve performance and preserve public money.

5. The Corona pandemic may be the most prominent emergency circumstance that has befallen the entire world in addition to wars, but understanding its events, effects, and repercussions is a duty to develop alternative plans and predict anything that may disrupt the functioning of public facilities and the state in general, so that we can overcome any circumstance that may occur with minimal losses.



**Veterans Dignity Committee's visit to JIACC**

**management**

1. The idea of risk management is still in its infancy and ministries still suffer from the inability to deal with it seriously. In light of the Commission's view of this issue and its demand that the public sector develop a risk plan that includes the risks that are considered a gateway to corruption, we find that public administrations must build the capabilities of their employees in this aspect. So that they can read the risks of their organization in a professional, objective, and scientifically based manner, which contributes to besieging and eliminating corruption, in addition to ensuring the sound conduct of its work without any influence.

Many public administrations have coordinated with the Commission to identify their corruption risks, but they have not completed the follow-up of these risks, have not taken the necessary measures, and have not provided the Commission with the results.

The category of municipalities is one of the entities that have not implemented this plan, in addition to the fact that the Ministry of Local Administration, although it is a major part in setting risks and following them up with municipalities, has not played its role in this standard either.

2. The Commission seeks to help the public sector protect it and its employees from any suspicions of corruption, by urging public administrations to establish foundations through which to identify the

most dangerous jobs in that they are vulnerable to practices and pressures that may lead to committing corruption crimes, as well as urging them to adopt procedures to control employees, whether by rotating them. After a certain period of time has passed, they are not kept in their positions, forced to sign certain pledges, and also subjected to the graft law and enacted their own codes of conduct.

**Sub-criterion (4): participation**

1- Public administrations must involve all their employees in preparing work mechanisms, organizational structures, and decisions that will lead to certain additions to the nature of tasks and work, the budget, and job descriptions, and take feedback from them so that the work is performed in an integrated manner and the employee is reassured that he is an important part of his organization, and accordingly, it will be achieved. He has the loyalty that will result in him actively contributing to the success of his organization.

2- All categories worked to nominate liaison officers to cooperate with the Commission, whether on the aspect of integrity and compliance with its standards or on the law enforcement side, in terms of providing documents and reinforcements for the investigative cases examined by the Commission, and the focus was on the directors of internal control and legal affairs; Being the first line of defense for any institution.

3- Emphasizing the importance of modeling the relationships of public administrations and their strategic partners, whether through memorandums of understanding or joint committees, as no institution can work in isolation from the rest of the institutions. Because flexibility in making decisions related to overlapping topics facilitates work procedures and achieves the goals of all parties.

The disruption of many strategies, legislation, automation projects, and other matters is the result of a lack of attention to strategic partners and stakeholders and a lack of recognition of their role and competence.

4- The existence of the public sector is linked to the

the rules and without delay.

2- Public administrations publish tenders, but there is a lack of clarity in the processes of direct purchasing and solicitation of offers and how and on the basis of resorting to them. Public administrations must provide records for auditing to ensure that all purchasing, receiving, and disbursing processes are documented. Accordingly, the legislation regulating purchasing and supplies must be taken into account and framed in a way that ensures that employees working in these tasks understand the legal procedures and the amount of accountability resulting from them.

The municipalities and hospitals are among the most dangerous categories that must work accurately and clearly within this standard. Due to the large volume of dealing with suppliers and the seriousness of the financial amounts spent on them compared to other categories, these two categories are followed by universities.

### **Good Governance Standard**

#### **Standards for sections (1) and (2): Planning, organizing, controlling, and evaluating**

1- Many public administrations have strategic plans, but they need to review and consolidate the contents of national integrity standards in accordance with their missions and competencies, and highlight their national role in combating corruption. Despite the presence of a matrix of strategic partners, this matrix does not reflect the nature of the partnership, its importance, or its impact on the administration's work. It shows the extent of their participation in its plan, as the partner may facilitate the achievement of the organization's goals or may hinder them based on the extent of his integration into them. It was noted that there is a lack of consistency between the size of the projects, their requirements, and the budget allocated to them, which requires departments to take into account accuracy when determining their budget.

Public administrations must also translate their strategies and projects into implementation plans with clear indicators and objectives, which are followed up, evaluated, and the causes of deviation,

if any, and their corrective measures identified. They must follow up on the executive plans of the organizational unit and evaluate them in the same way, as no administration can reach its goals without serious and periodic follow-up.

2- It has been observed that many public administrations, when building their new strategic plans, do not evaluate and review the completed plans and do not identify the reasons for not achieving their goals and start from scratch. This matter is nothing but evidence of a lack of seriousness and professionalism in developing strategies and a lack of mature construction of the institution's path.

3- All groups must activate planning committees and governance committees. Because of its impact on the quality of work, the outcomes of decisions, and the soundness of their results, it has been shown that the commitment of planning committees in particular to holding and documenting their meetings is weak, despite this being stipulated in the administrative organization systems of each department, and they have a major role in identifying their most important achievements and problems in the required time.

4- Although there are very few governance committees in public administrations, there is no follow-up of their outputs.

5- All groups must develop, adopt and activate knowledge management policies at the levels of internal and external communications, job replacement and succession. Anyone who follows the situation of the public sector finds that it still faces the lack of a replacement for any employee, and this is the result of several reasons, including: Weak empowerment and qualification for the second level, and failure to transfer explicit and implicit knowledge and create binding ideas for the employee to spread these experiences, in addition to the fact that negative relationships disrupt the effective communication and communication necessary to facilitate work flexibility. We adhere to traditional administrative thought, and we cannot have a healthy and accomplished work environment at all levels. .

#### **Sub-criterion (3): Risk and performance**



4. Public administrations must establish clear foundations for their representation in internal and external workshops, trips, and meetings, and not monopolize a specific category of employees for these tasks, whether they are related to the subject of the workshops and travel or not.

5. The public sector suffers from focusing on the technical aspects of building the employee, forgetting the personal aspect related to building the personality and enabling him to reach supervisory and leadership positions smoothly and confidently. Qualifying the second grade is the responsibility of the institutions and the basic foundation of the ability of the occupants of these positions to manage and supervise employees.

6. The branches of public administrations still suffer from the inability to achieve justice, equality, and equal opportunities. The focus is always centered on the main center of public administration and its employees, forgetting the branches and the importance of qualifying them and empowering their employees because they are an integral part of it.

7. Creating an attractive work environment based on supporting constructive ideas and providing policies and mechanisms that motivate employees to provide effective ideas to facilitate, develop and improve work procedures. Therefore, public administrations must work on this aspect and support it, as the employee is the basic building block for building the institution, its continuity and its success. The most important reasons for the decline in the performance of our institutions can be traced back to the state of frustration facing the competent employee, which prompts him to leave his institution or at least to turn into a traditional employee as a result of lack of... Appreciating his efforts, and therefore, all groups must adhere to a clear and decisive stance that ensures that the positive spirit remains high and continuous among their employees. What distinguishes developed countries from developing countries is their support, support, and reinforcement of those with weak capabilities until they become competent.

### **Sub-criterion (2): Managing relationships with service recipients**

1. Although all categories provide designated places for service recipients, these facilities need greater care regarding their location and arrangement, ensuring the transparency of the location and procedures and ensuring that all service procedures are completed on site, which will limit any suspicious steps while obtaining the service. In addition to taking into account the provision of service requirements for people with disabilities who attend the public administration.

2. It should be noted that this standard is considered one of the very weak standards among municipalities, even though it is a service sector par excellence. Indeed, it is considered the most important in dealing with service recipients.

3. Public administrations must establish clear mechanisms to ensure that the conditions for obtaining the service apply to all recipients, and digital transformation is the best way to ensure this.

### **Sub-criterion (3): Managing relationships with suppliers**

1. This standard suffers from a comprehensive weakness in all its provisions. Public administrations must develop clear methodologies and procedures that control inventory and stock management operations. The waste of public money resulting from poor control of these matters is not insignificant. Prepare purchasing plans in a thoughtful manner and based on the volume of materials that the administration consumes annually and publish plans. Purchasing in accordance with the regulating legislation while controlling its relationship with its suppliers by establishing mechanisms and plans to evaluate and follow up on their performance accurately and periodically, before or after the sale or during the supply, in addition to the importance of having a classification based on clear foundations that enable the administration to identify its suppliers, whether an approved supplier to an existing supplier. The black document, which must be written to the concerned authorities, and in return, public administrations must hand over to suppliers their dues once they supply the required service within the conditions, in accordance with

and mechanisms published in front of employees. The professional continuity of any institution needs documentation and ensuring the transfer of knowledge, and the employee must be familiar with any information. Knowledge of it for the purposes of continuing work.

3- Public administrations lack mature thought regarding preparing advanced media plans that reflect the volume of work they perform and communicating the data of their work to all those familiar with their achievements. Therefore, they must learn about successful experiences in this field in light of the technological revolution and openness to the world, so it is unreasonable to be late in keeping up with this. Requirements, especially since many donors will not provide any grant if public administrations do not properly promote their projects and work, in addition to the fact that international indicators have come to depend in evaluating the Kingdom on the amount of disclosure and dissemination performed by public administrations.

### **Sub-criterion (3): Digital transformation**

1. Despite the digital transformation that the government sector is witnessing, we need to take rapid steps in this regard. Technological development is the best measure that contributes to combating corruption through the automation of services and procedures that reduce human contact and may prevent it, thus sparing the employee or recipient of the service any suspicions of corruption.
2. Public administrations strengthen the necessary partnerships for digital transformation. The more cooperation there is between partner institutions to provide the service, the electronic connectivity procedures will go smoothly, easily and quickly. However, many public administrations have not completed the electronic connectivity process, which hinders the progress of providing services electronically in the required time. .
3. Public administrations provide many internal systems; In order to facilitate its work procedures, such as: Financial and accounting systems, systems for controlling attendance, supplies, movement,

archiving, accounting, and tracking transactions, but some of them need to seriously strive to automate procedures. In order to control the work, and eliminate paper procedures at the same time.

## **• Justice, Equality and Equal Opportunities Standard**

### **Sub-criterion (1): Empowering, raising and motivating the efficiency of human resources**

1. The human resources system needs serious work, as the data of category employees lacks organization and clarity. It is not professional not to have a comprehensive, accurate, and automated database for all employees.
2. Review rewards and incentives even though there are instructions and methodologies for awarding them; To ensure justice and equality, in addition to the necessity of documenting the procedures of the rewards and incentives committees in written and signed minutes of meetings, knowing that the goal of granting the reward is to motivate employees to encourage creativity at work and strive for excellence. The result of exceptional work and effort.
3. One of the important weaknesses of all groups is avoiding achieving equal opportunities in occupying supervisory and leadership positions, forgetting that the civil service system affirmed the standards of national integrity, merit, and entitlement, and that the basis for filling these positions must be built on efficiency and effectiveness, and announcing these vacancies transparently and making them available for competition according to There are clear and declared principles of comparison that guarantee the most qualified person to fill the vacant position. Because jobs are an assignment and not an honor, and therefore, the permissible powers granted to the minister or his representative in selecting job holders and competing for them fairly must be reduced, as exception has become the basis that public administrations rely on to choose the occupants of these jobs, thus depriving many qualified people of obtaining their rights by appointment.



#### Awareness workshop on the National Integrity Standards

municipalities, as the director of internal control also suffers in many municipalities from not being able to perform his duties properly. Accordingly, there must be action at the level of the executive Commission regarding the internal control units and their activation, as their subordination to the same administration that Keeping an eye on her will remain tied to Pyramid Head and how much he wants to empower her.

#### Sub-criterion (6): Disclosure and prevention of conflicts of interest

1. This standard is considered the lowest among the other sub-criteria. Public administrations need to develop policies; To prevent conflict interests, so that it includes all its employees, and this should be accompanied by a pledge guaranteeing the commitment of all employees under penalty of legal accountability, as conflict of interest is considered one of the corruption crimes that require punishment under the Integrity and Anti-Corruption Law No. (13) of 2016 and its amendments.

2. One of the most important topics that public administrations should focus on is gifts, whatever they may be, so that policies or methods are developed to deal with any gift that may be offered to an employee from anyone, especially since the reason for the employee receiving gifts is his job position, so there are clear methods. In this regard, periodic circulars are followed that make the path the employee takes clear, which ensures his protection

from being the target of any corrupt person.

#### • Transparency standard

##### Sub-criterion (1): Classification of information and the right to obtain it

1. All categories must provide forms for requests for the right to access information, whether electronic or paper, and deal with submitted requests according to a procedure approved by the National Library Department by providing the Information Council with the number of requests received and the number of accepted and rejected requests annually.

2. Although more than half of public administrations have formed committees concerned with classifying information and following up on requests for the right to access information, and naming a coordinator or information liaison officer, this matter has not had a positive impact on the activation of the law guaranteeing the right to access information in terms of classification and activation of the three special protocols. By law, as the majority of these committees are formally formed without performing classification procedures, and when they do, the classification is recorded at a very old date without any periodic review of their data and information and without providing any records for the classification.

##### Sub-criterion (2): Disseminate information

1- All categories seek to publish and proactively disclose their information through websites and social media, but they need periodic follow-up and continuous updating. The municipal category is still weak in this aspect, in addition to the fact that many of them do not have websites.

As for providing... There are many means of communication and communication, which are considered strengths for all categories that must be developed and improved.

2- Public administration needs to be clear with its employees and find effective methods to ensure that all decisions reach them and are informed of them. All public administrations must document their procedures through clear, written evidence

a clear violation of the system of internal control units, in addition to that. If these reports are submitted to the top of the pyramid, the recommendations are not treated seriously. It is also noted that unimplemented recommendations are repeated in the final report of the institutions. Periodic reports must also be consistent with the final report that is submitted at the end of each year to the Minister of Finance.

2. Public administrations must activate the three oversight departments: Financial, administrative, and technical. It has been noted that oversight is limited to the financial or financial and administrative only, while the technical is not activated as it should be. This makes an important and major part of the work of public administrations unfollowed and not closely monitored.

3. The oversight unit's participation in committees is somewhat good, but it must be present in all committees, whether permanent or non-permanent. In order to ensure the integrity of procedures and decisions.

4. Internal oversight units must be empowered in terms of numbers and training, as they still suffer from a shortage of personnel. In addition, the nature of oversight work and the lack of necessary motivation for this unit makes employees avoid working in it. Therefore, the executive Commission must find motivational means for the workers in this unit that make an attractive environment to work in. Training oversight employees is also extremely important. So that they can perform their tasks accurately and effectively.

5. Great attention must be paid to the plan of the internal control unit, so that it is based on the organization's risk plan, and it also takes into account the coverage of the organizational unit of the general administration center and the branches, if any, through regular and surprise visits, and the oversight report must include the extent of



**Awareness workshop on the National Integrity Standards**

employees' commitment to codes of conduct and national integrity standards and the extent of the quality of services in addition. To periodic follow-up and evaluation reports related to all public administration contracts, including oversight of lawyers and legal advisors, if there is a contract with them, regarding their performance and the results of the cases referred to them.

6. The results of the indicator highlighted that the result is unsatisfactory in terms of enabling internal control units to review the existing systems of public administration, such as: Departures, leaves, movement, supplies, attendance, and other systems to perform their tasks efficiently and effectively.

7. Public administrations must take seriously the evaluation of the Audit Bureau and the Ministry of Finance's internal control units, and develop, improve and empower these units in the required manner.

8. It has been noted that people who are not concerned with supervisory work have been selected, which inevitably results in the weakness of these units.

9. The hospital category suffers from weak oversight over all of its joints for a fundamental reason, which is that internal oversight is considered only for the Ministry of Health. Given the number of hospitals and health centers, the Ministry of Health will not be able to perform its oversight role effectively. Therefore, an internal oversight unit must be created in every hospital that is linked to the Minister of Health. In order to activate it correctly. What is measured against hospitals is also measured against

supervisory and leadership positions must know that assuming these positions is an assignment and not an honor, and that accountability is not limited to the ordinary employee. Rather, it includes them in terms of their roles in following up and training the employee, improving his performance, holding him accountable in the event of negligence, and promoting and motivating him in the event of his achievements.

2. Performance evaluation should not be limited to the annual evaluation of the Public Service and Administration Commission. Rather, there must be a monthly evaluation to follow up on employees and their performance, and these evaluations should be linked to rewards and punishments. So that the employee does not think that he is immune from monitoring his performance except every six months.

3. Every public administration must commit to providing a training plan that includes all its employees. The weakness of this procedure has been observed in all public administrations. The original is to direct employee training into two directions: Technical, personal, and not paying attention to one part over another, in addition to always qualifying the second grade and developing their technical, leadership, or supervisory skills. The reality of the government sector collides with scarce training budgets, and this in turn forces administrations to direct training to those concerned with promotions or search for donors to finance training.

The absence of job descriptions will not enable any entity to develop training and empowerment plans for its employees, which requires taking a firm stance in this regard. In addition, the public sector modernization map seeks to train and empower employees, and this matter will not be the same without job descriptions.

#### **Sub-criterion (4): Complaints and suggestions systems**

1. Public administrations have methodologies for complaints and suggestions, and their interaction on the “At Your Service” platform is considered

good. However, they must conduct analytical studies of the nature of complaints, their causes, and the extent of their recurrence, and take radical measures to prevent recurrence. Methods of receiving complaints must be improved and developed in terms of the quality of the procedure and short time, and it was noted that public satisfaction About the directions not as it should be. The speed of the response does not mean that the service recipient will get what he needs, despite the “At Your Service” platform’s complaints being dealt with effectively.

2. Public administrations must activate the culture of reporting corruption cases and at the same time take legal measures against those who refrain from reporting when it is confirmed that they are aware of the corruption incident, its occurrence, and their failure to respond under the pretext of their lack of relation to the matter or their rejection of it.

#### **Sub-criterion (5): Activating the internal control unit**

This standard is considered one of the very important standards, and because the Commission believes in the role of internal control units, it has dedicated a strategic project to activate its role in combating corruption, since the internal control unit represents the first line of defense for public administration, and therefore, its seriousness and strength guarantee the protection of the institution from any violations or administrative abuses. , technical and financial. Therefore, the focus was on the effectiveness of this unit. The Commission asked all public administrations to nominate liaison officers from them. In order to coordinate with the Commission, it required that the first liaison officer be the directors of the internal control units. **The results of this standard were as follows:**

1. Although the internal control unit is linked to the organizational structure at the top of the pyramid, many of these units do not submit their reports to the minister, but rather to the Secretary-General or the Director-General, and in other cases to the Assistant Secretary-General, which is considered

starting from the top of the pyramid of public administration and ending with members of the procurement committees, have declared their liabilities based on the law. However, it has been observed that the work of the public administration is limited to the procurement committees or to addressing the concerned publicity department without following up on the notices. And supply it within their files.



## • Accountability Standard

### Sub-criterion (1): Organizational structure and job descriptions

1. The existence of an organizational structure for every public administration is a given, but the compatibility of this structure with the needs of the actual administration is what we seek. To achieve it; Therefore, periodic review of organizational structures and job descriptions in a scientific and thoughtful manner will achieve optimal investment of resources, which will provide an efficient and effective public facility.

2. Based on the results of the categories, they showed unexplained weakness; Because employees are ignorant of their job descriptions, which will impair the performance of tasks, the accountability of negligent ones, and the appreciation of the competent.

It should be noted here that the job descriptions for the municipalities category are the responsibility of the Ministry of Local Administration, and the municipalities do not have the right to approve them themselves, and the Ministry of Local Administration has not completed the job descriptions for them to be approved, which results in any employee leaving the accountability standard because there is no job description to govern him, and accordingly The Commission recommends the need to create clear job descriptions that are consistent with the public

### workshop to introduce the National Integrity Indicator

sector modernization map.

Sub-criterion (2): Codes of conduct, public office ethics, and national integrity standards

1. The vast majority of groups do not have special codes of conduct, although each public administration has its own privacy and the nature of its work, and although these groups are committed to a general code of conduct for the public sector, they are also ineffective, and have not issued awareness guidance in the required manner, in addition to It was not linked to rewards and punishments for the purposes of consolidating these codes, so it became a formal document.

2. Public administrations need to develop the methods of dealing with national integrity standards and raise awareness about them, so that they become an essential part of the work system and employee behavior. Clear progress is expected in dealing with these standards in the next edition of the National Integrity Indicator.

### Sub-criterion (3): staff performance Evaluation

1. The results of this standard are clearly low, specifically the item of accountability of the direct manager, which is considered one of the most important items of this standard, and the rest of the items follow from it, as occupants of



3. The employee's performance of the legal oath is something that cannot be overlooked, and it was stipulated by the civil service system in order for the public employee to feel the extent of the responsibility placed on him towards the public job and public money, and to adhere to the responsibility of the oath, based on religious and moral motives, and for his internal control to take precedence over external control. However, the results of the categories in applying and activating the section were weak.

4. One of the most important results that the indicator seeks to achieve is achieving loyalty and belonging to the institution, and one of the greatest evidences of the employee's or service recipient's trust in the institution during emergency, problem, or suspicion of corruption, is restoring to the same institution to solve it. It has been noted that despite the existence of a clear text requiring the top of the pyramid to provide a confidential means that guarantees the employee protection In order to encourage him to report any violations, this text is not activated.

5. There are some reports to the Audit Bureau that have not been closed, and we recommend finding successful solutions to close them, such as forming joint committees for this purpose.

### **Sub-criterion (2): Review, update and fill gaps**

1- The developments we are witnessing in all fields require periodic review and continuous updating of legislation, in addition to the practical application and periodic reading of any legislation will contribute to filling the gaps it contains. Because legislation is a human effort that can be modified, in addition, joining or ratifying any international agreement will be followed by an amendment to national legislation. The matter is not only a formal procedure aimed at Jordan signing international agreements, but rather the ministries, government agencies and institutions must be aware of the magnitude of the obligations that the Kingdom has in exchange

for these agreements and take them into account, in addition to taking into account the Kingdom's economic, social and cultural conditions.

2- Not all groups review and study the cases brought by or against them before the judiciary. What is meant here is for the groups to determine the causes of these cases and determine the measures that must be taken. To avoid its recurrence, whether by amending, enacting legislation, filling a loophole, or adding or deleting a procedure.

3- The senior management's withdrawal or cancellation of its decision when it is proven to be incorrect is evidence of its maturity and keenness to govern its decision and confirm the extent of its compliance with national integrity standards. Likewise, providing methods for receiving complaints or grievances is only evidence of the will of the senior management to achieve justice, but public administrations in this the matter still needs to make greater efforts in terms of dealing with complaints and grievances seriously.

4- Some legislation suffers from the presence of exceptions, specifically exceptions that are unjustified or conditional on clear grounds, and this expands the scope of permissible powers, which puts us in the face of many and major violations codified by legislation, especially public administrations that are considered more vulnerable to corruption, where permissible powers make a significant contribution to this. Until the exception became the basis, while the original regulating text was marginalized.

### **Sub-criterion (3): Financial disclosure**

- The public administration must apply the Illicit enrichment Law to all categories covered by it, so that the declaration forms are submitted to the Financial Disclosure Department in the Ministry of Justice and a notification is obtained stating that this form has been completed and submitted to it. All public administrations must assign this task to a specific entity within them<sup>2</sup> In order to follow up on the supply of notices in the files of those concerned, and to ensure that all those concerned,

the Ministry of Higher Education and Scientific Research and the Higher Education Institutions Accreditation and Quality Assurance Commission must activate oversight work and collaborate with representatives of this category. It's time to abandon the established structures and elevate our buildings once more.

#### **Fifth: Municipalities category**

This category is considered to have the lowest commitment to National Integrity Standards on the compliance examination matrix. It obtained a compliance rate of (28.3%), and the rule of law standard was the highest with a rate of (36.2%), followed by the standard of justice, equality and equal opportunities with a rate of (34.3%), then the transparency standard (24.6%) then good governance standard (23.4%), and the last one is the accountability standard (22.9%).

Given that it is under its purview, we think the Ministry of Local Administration is primarily responsible for the oversight of this sector. Since this group symbolizes direct contact with the citizenry and is the one who is actually impacted by its outputs and the outcomes of its activity, it is accountable for it.

According to the previously provided explanation provided by the table of results showing the percentages of 99 public administrations in the National Integrity Indicator, only (14) public administrations scored better than 60%, while the remaining public administrations (85) scored lower than (59%) We will assess the National Integrity Standards, the sub-standards that they contain, and the most significant things in their matrix collectively for all categories because we discover that they are highly comparable. Any discrepancies that we uncover will be brought to light when the results are reviewed.

**Therefore, the following are the most crucial recommendations that the public sector needs to take into consideration:**

#### **• Rule of law standard:**

##### **Sub-criterion (1): Compliance with legislation**

1. The most prominent items in this standard are the seriousness of the categories in:

A- Preparing procedures for issuing the main legislations regulating their work, such as laws, and following them up. It must also ensure that it follows up on the issuance of regulations, instructions, and any legal requirements it was assigned to prepare and included in the content of its main legislations (such as foundations, evidence, etc.) to ensure the implementation of its tasks in the required manner.

It is worth noting here the importance of examining the unification of legislation for the university category, in addition to the fact that they provide the service and manage the sector itself, so the diversity and difference of legislation is not useful, especially for employees of this category.

B- Preparing the budget within legislation, and establishing clear methodologies and procedures that ensure the participation of all managers, department heads, and those concerned with preparing it, as the requirements of the organizational unit vary according to its tasks, in addition to the presence of methodologies making it easier for the non-legal or financial employee to understand the procedures and apply them smoothly.

C- Involve the largest possible number of employees in the stipulated permanent committees, and avoid restricting them to specific people, in addition to setting clear foundations for the formation of committees, whether permanent or otherwise, in terms of the reasons for formation, the tasks assigned to them, and the time period required to complete their work and monitor and evaluate their outputs.

2. The importance of taking serious steps to educate the employee and inform him of his rights and duties towards the public job and his institution, and of his job description so that he can perform his duties accurately and objectively.



workshop to introduce the National Integrity Indicator

### **First: Ministries category**

The category of ministries is considered the best and first on the compliance examination matrix compared to the other categories, but its compliance rate did not exceed (50%), which is a weak percentage, in need of serious measures to level up the ministries to a better level in terms of adherence to National Integrity Standards.

The transparency standard achieved the highest percentage among the standards (52.12%), followed by the justice, equality and equal opportunity standard at a rate of (51.76%), and then accountability, and good governance at a rate of (49%), and the last one was the rule of law standard at a rate of (47.56%).

### **second Public Administrations category**

(departments, Commissions, authority, institution)  
The category of Public Administrations (departments, Commissions, authority, institution) has the most agencies and institutions (43) in comparison to the other categories, making it the second-best category on the compliance examination matrix. Its compliance rate did not, however, surpass 48.74 percent, a low proportion that calls for more effective and efficient practices. in an effort to elevate this category to a higher plane.

The standard of justice, equality, and equal opportunities has the highest percentage among

the standards (51.1%), followed by the rule of law and transparency (49%), then accountability (47.3%), and the last is the good governance (46.2%).

### **Third: Category of governmental and university hospitals**

This category came in third place on the compliance examination matrix, as it obtained a compliance rate of (36.94%), which is

also a weak percentage. The standard of justice, equality, and equal opportunities was the best in this category with a rate of (47.25%), followed by the rule of law, and accountability with a rate of (47.25%). 39%, then good governance with a rate of (33.62%), and the last one is transparency with a rate of (25.75%).

As a result, a thorough analysis of the health sector's reality is necessary, with particular attention paid to the Ministry of Health, which serves as both the direct supervisory body and the umbrella organization for this category. The Ministry of Health must be sincerely committed to upholding the National Integrity Standards in order for monitoring and evaluation to be initiated.

### **Fourth: Category of public universities**

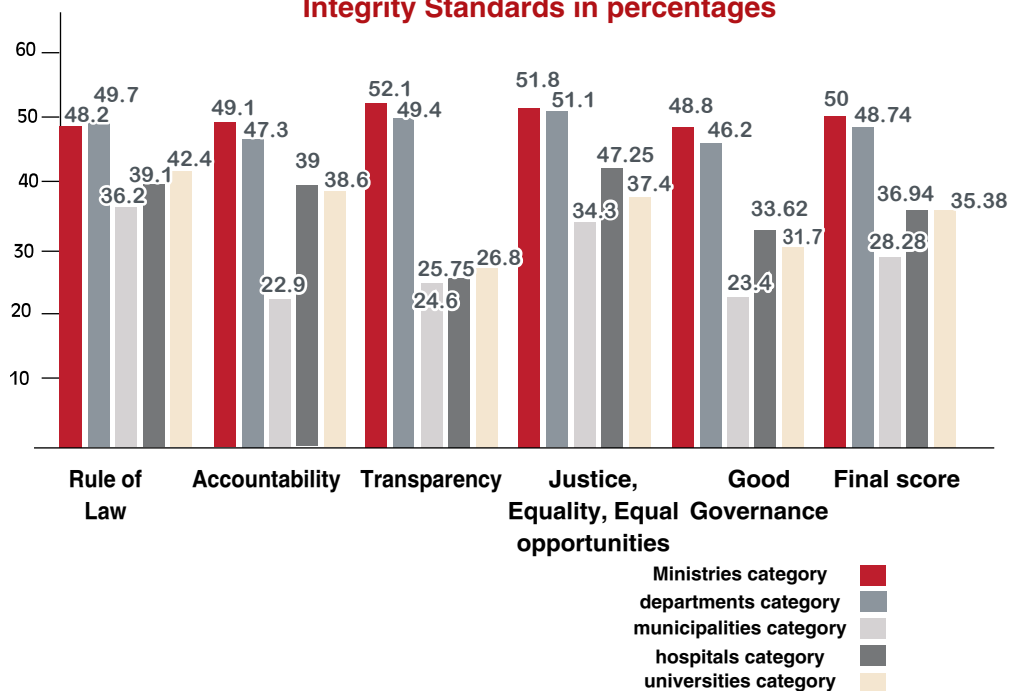
This category ranked fourth in the compliance examination matrix, as it obtained a compliance rate of (35.38%), which is a very weak percentage. The rule of law standard came highest for this category at (42.4%), followed by the accountability (38.6%), then the standard of Justice, equality and equal opportunities (37.4%), the good governance standard (31.7%), and the last one is the transparency (26.8%).

Therefore, in order to achieve a qualitative shift that helps to raise the quality and efficiency of these institutions-especially given that education in Jordan is the focus of attention for all countries-

Based on the results presented in the previous table, we realize that the general compliance rate with National Integrity Standards for all target groups in the indicator is (39.86%), which is a very low and weak percentage, although the standard of justice and equality is considered relatively better (44.36%), while the standard of transparency is the lowest (35.73%).

The following chart shows the comparison of the target groups and their response to each standard, followed by a detailed explanation of each standard according to the categories. The strengths and opportunities for improvement to be implemented were highlighted:

**The extent to which the targeted entities adhere to the National Integrity Standards in percentages**



**Announcement ceremony of the results of the National Integrity Indicator**



to their policy and approach to work, and each entity can, through detailed reports, identify the reality of its situation and know the strengths and opportunities for improvement that must be achieved. The indicator is the compass of public administration and its path towards closing the entrances to corruption, enhancing integrity, protecting public money, and providing an attractive work and investment environment. By analyzing the results of the compliance examination matrix - in isolation from the rest of the indicator

sources - as it is one of the most important sources feeding the indicator, and a major part of the evaluation; As the result of the matrix received (90%) of the positive side of the indicator equation, and it included (120) items distributed over the five National Integrity Standards, and the category of ministries is considered the highest in compliance with National Integrity Standards at a rate of (50%) among the categories, followed by agencies and institutions, in Municipalities were the last category to comply with a rate of (28.28%) according to the following table.

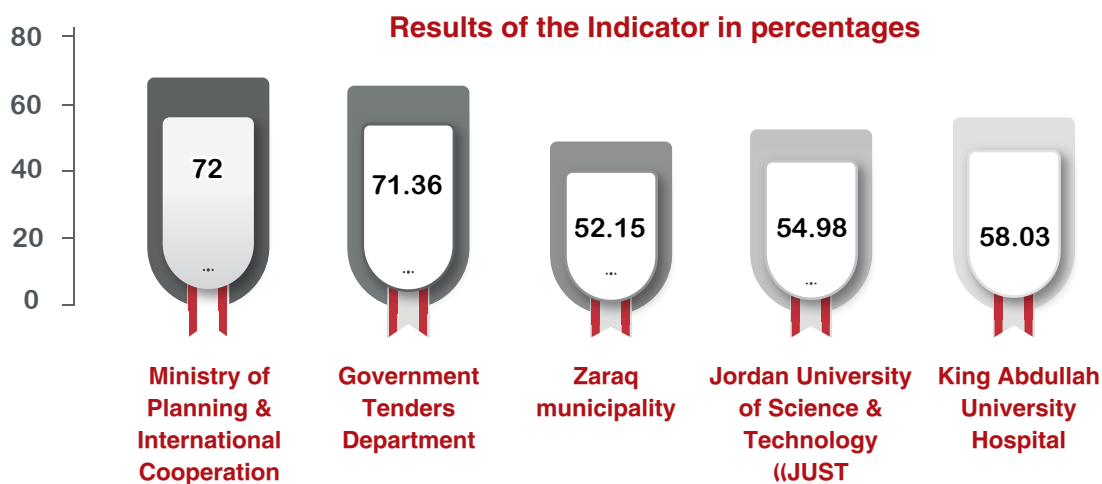
### Detailed analysis of the matrix according to the National Integrity Standards and the response rate of each category for each standard:

Categories	Rule of law	Accountability	Transparency	Justice, equality and equal opportunities	Good governance	Final mark
Ministries category	47.56	49.36	52.12	51.76	49.24	50
government agencies and institutions Category	49.7	47.3	49.4	51.1	46.2	48.74
Hospitals category	39.1	39	25.75	47.25	33.62	36.94
Universities category	42.4	38.6	26.8	37.4	31.7	35.38
Municipalities category	36.2	22.9	24.6	34.3	23.4	28.28
Overall average	43	39.4	35.73	44.36	36.83	39.86

As for the results of the indicator in terms of the targeted entities, the first in each category was chosen to spread the spirit of positive competition among them, in addition to distinguishing the first entity in all categories under the name “first at the national level.” Given that it achieved a result that

deserves to be taken into account, the two-week period of time that was given to the targeted parties to fill out and upload documents and reinforcements is a challenge that proves the difference in terms of the readiness of institutions and the documentation process from one entity to another.

**The following chart shows the entities that received the National Integrity Indicator Shield of honor according to the categories:**



- The Ministry of Planning and International Cooperation obtained (72%) and won first place at the national level in all categories (99), and the Ministry of Planning and International Cooperation won first place in the category of ministries (25).
- The Government Tenders Department obtained a score of (71.36%) and won first place in the category of government agencies and institutions (43).
- The University of Science and Technology obtained a score of (58.03%) and won first place in the category of public universities (10).
- King Abdullah I University Hospital obtained a score of (54.98%) and won first place in the category of government and university hospitals, which number (8).
- The municipality of Zarqa received a score of (52.15%) and won first place in the category of municipalities (13).

**It should be noted that the results of the targeted entities in the indicator were distributed as follows:**

Final mark	Number of departments
% 60.12 - % 72	14
% 51.65 - % 58.43	27
or less % 49.47	58
<b>the total</b>	<b>99</b>

The most prominent strengths and opportunities for improvement of the targeted entities based on the analysis of the (Compliance Examination Matrix):

The National Integrity Indicator, in its first edition, is a road map for all targeted entities, and a positive indicator, as our institutions has National Integrity Standards, however, to varying degrees according

order to achieve transparency, development, improvement, participation, and openness to partners, and in the belief that the indicator is a purely reform step that does not merely aim to conduct an evaluation and highlight weak points.

By holding bilateral meetings, the Commission allowed institutions to view their uploaded documents and the reasons behind their

particular mark. This opened the door for institutions to have a thorough review and discussion about the reasons behind their ratings or to gain more knowledge and familiarity with some of the detailed items related to the indicator. Following these discussions, no objection was noted, and the Commission convened twenty-five bilateral meetings related to this matter.

## After completing all the above-mentioned procedures and completing the analysis, the results were as follows:



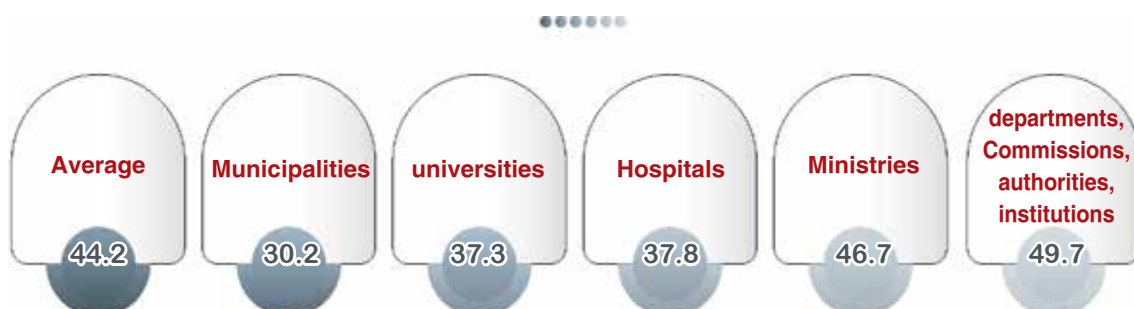
**Announcement ceremony of the results of the National Integrity Indicator**

The final results based on the sources the indicator was using to evaluate the target groups demonstrated that they were not at the required level. The general average for all categories was 44.2%, which indicates that our institutions need to pay more attention and awareness when applying National Integrity Standards. The category with the highest response rate on the National Integrity Indicator was government bodies and institutions,

but their result is weak (49.7%). The categories with the next lowest response rate are ministries (46.7%), hospitals, and universities (37%).

Municipalities had the lowest response rate (30.2%). Examining these findings, we can see how crucial it is that the public sector give the indicator the consideration it deserves. The objective is to enhance and innovate work processes and policies, establish sound governance in every facet of the organization, and transition from the conceptual underpinnings of legislation to its pragmatic implementation.

Launching the Public Sector Modernization Road Map and the National Integrity Indicator at the same time is evidence of our public sector's need for a qualitative shift in performance, planning and results, especially since those who look at the modernization map will find the extent of its compatibility with the data of the National Integrity Indicator and its consistency and requirements.



**Results of the categories on the Indicator in percentages**

Second: Capacity building for target parties (CAPACITY DEVELOPMENT PROGRAMME):

1. Meetings were held targeting more than 400 employees from (99) targeted institutions, in addition to (99) secretaries and general directors of these institutions. The indicator was clarified and its criteria were clarified, the evaluation methodologies and how the results were calculated and how these institutions deal with the required items were explained, and the methods of technical dealing with the indicator were explained. Its procedures were electronically computerized to ensure integrity and transparency.

2. The targeted institutions were given a specific and fixed period of time to upload all documents, and then the evaluation phase followed.

Third: Activating the indicator procedures through a higher steering committee headed by the Chairman of the Commission 's Board; With the aim of accelerating institutional work and ensuring the governance of all decisions, in addition to two committees that carry out their duties under the supervision of the Secretary-General, they are:

- Supervisory Committee: follows up the work plan of the indicator and decides on minor technical matters.

- Executive committee: follows up if the evaluation process is being implemented, noting that the Al-Hayat Center "Rased" has participated with the Commission 's cadres in the evaluation process.

Forth: The evaluation process proceeded in four stages. Four evaluators evaluated each institution, and then a committee was formed to ensure the success of the evaluation process by monitoring random samples. The committee was composed of: The Integrity and Anti-Corruption Commission, Al-Hayat Center "Rasid" and "Rasheed" Transparency International.

Fifth: Launching the Integrity Caravan, which



**Discussing the results of the National Integrity Indicator with a number of municipalities**

targeted the employees of the entities participating in the indicator. They completed the integrity questionnaire, which expresses the extent to which the employees of these entities are familiar with National Integrity Standards and the extent to which they sense these standards in their institutions. The questionnaires were collected and analyzed, as well as their results monitored.

Sixth: Determine the number of cases of the Public Prosecution and the competent courts and the number of items mentioned in the reports from the Audit Bureau on each public administration targeted by the indicator.

Seventh: The marks were calculated and the results were announced on 4/20/2018/.

Eighth: Issuing detailed reports for each institution targeted in the first version of the Indicator, with (122) recommendations for each of the 99 targeted institutions. It reflected the percentage of achieving the recommendation and the most important evidence supporting it.

Ninth: Holding (6) meetings with the groups targeted by the indicator, taking into account their nature of work, opening the door to public discussion, monitoring observations, and answering all inquiries and questions regarding the overall indicator procedures and tools; In



**Discussing the results of the National Integrity Indicator with public administrations**

## **The contribution of the National Integrity Indicator to modernization programs:**

The launch of the National Integrity Indicator coincided with the launch of the Economic Modernization Vision and the Public Sector Modernization Roadmap (Vision 2030), which includes a special axis on governance, the provisions of which were focused in the context of the requirements of the National Integrity Indicator, and confirms the success of the Commission's thought and the integration of proactiveness and the approach to development and general reform. This is because this indicator is our road map forward in the axis of prevention and integrity, through:

1. Supporting the implementation of the axes included in the amendments to the Election law for the House of Representatives, represented by the rule of law, justice, integrity, and transparency.
2. Contributing to the implementation of Public Sector Modernization Roadmap system and its strategic objectives represented by the rule of law, good governance, transparency, accountability and accountability.
3. Supporting key success factors; In order to achieve the economic vision, which is represented by strong governance that enhances the spirit of responsibility and accountability, development of human resources, institutionalization of operations, and flexibility in decision-making.
4. Supporting the achievement of the goals of economic modernization, which include adopting transparency, enhancing the Kingdom's comparative and competitive advantage, and good governance.
5. Developing the quality of services, digitizing them, and simplifying procedures.

6. Developing the efficiency of public institutions and organizational structures, enhancing governance, planning, evaluation, decision-making, and building institutional capacities.

7. Reviewing and updating legislation in line with best practices and ensuring public institutions' compliance with them.

## **The milestone achieved by the indicator:**

- This is the first qualitative indicator at the regional level, and Jordan is considered a pioneer in the process of measuring the extent of public administrations' compliance with the National Integrity Standards.

- Engaging the youth group in the implementation of the indicator through the "Integrity Caravan" phase, which, in collaboration with the Al-Hayat Center "Rased" and Rasheed for Transparency, represented the selection of (40) young men and women, whose ages varied from (22) to (32). After receiving training and education regarding the nature of the indicator and the tasks expected of them, they visited the institutions that were targeted to complete integrity questionnaires (in person) and set up an operations room at the Commission.

They also completed the questionnaire online and faxed it to the Commission along with multiple employees from the targeted entities.

## **To this end, the Commission implemented a number of procedures as follows:**

First: Developing and updating standards, and establishing a methodology that takes into account the common and constant points of all public administrations, taking into account the difference in terms of the type of service entity and to whom it provides its services (citizen, government, private sector, or both).

Accordingly, the challenge crystallized in whether the matrix adopted to implement the indicator was fair to the target groups. The Commission was able, through extensive consultation sessions with specialists in the public and private sectors and civil society organizations, to build an evaluation of the matrix.

First ranked on a national level:  
Ministry of Planning & International Cooperation



First ranked in the municipalities category:  
Zaraq municipality



First ranked in the hospitals category:  
King Abdullah University Hospital



First ranked in the universities category:  
Jordan University of Science & Technology (JUST)



First ranked in the departments category:  
Governments Tenders Department



First ranked in the Ministries category:  
Ministry of Planning & International Cooperation

(99) public institutions participated in the first round of the National Integrity Indicator, distributed into the following categories:

- Ministries category: (25) Ministry.
- Public Administrations category (departments, Commissions, authority, institution): (43) Public institution.
- Public universities category: (10) Public universities.
- Major Hospitals Category (Governmental and educational): (8) Governmental and university hospitals.
- Municipalities category: (13) Municipality.

The indicator implementation plan included three main stages:  
The first stage: Launching the indicator and holding meetings and workshops; in order

to explain the contents of the indicator to public institutions.

The second phase: Collect data, evidence and supporting data; In order to evaluate the level of compliance of public administration institutions with the National Integrity Standards.

third level: Announcing the results and preparing a recommendations report; In order to fill the gaps.

The results of the first round of the indicator were announced and the winner was honored in first place at the level of each category, in addition to first place at the national level, which is the institution that obtained the highest marks among all categorie

## National Integrity Indicator (NII)

It is a tool to measure the level of compliance of public administration institutions with the National Integrity Standards represented by the Rule of Law, Transparency, Accountability, Justice and Equality, Equal Opportunities, and Good Governance in accordance with an integrated scientific methodology, in order to provide a fair, anti-corruption environment at the national level.

**As for its objectives, they were as follows:**



- 01 Ensuring public institutions comply with the National Integrity Standards.
- 02 Contributing to political, economic and administrative modernization programs and contributing to achieving the national vision.
- 03 Promoting the spirit of positive competition among public institutions.
- 04 Supporting the Kingdom's competitiveness on international indicators.
- 05 Improving the performance of public institutions and improving the quality of services.
- 06 Optimal use of resources and preservation of public money.
- 07 Strengthening the role of society and youth in building a national anti-corruption culture.

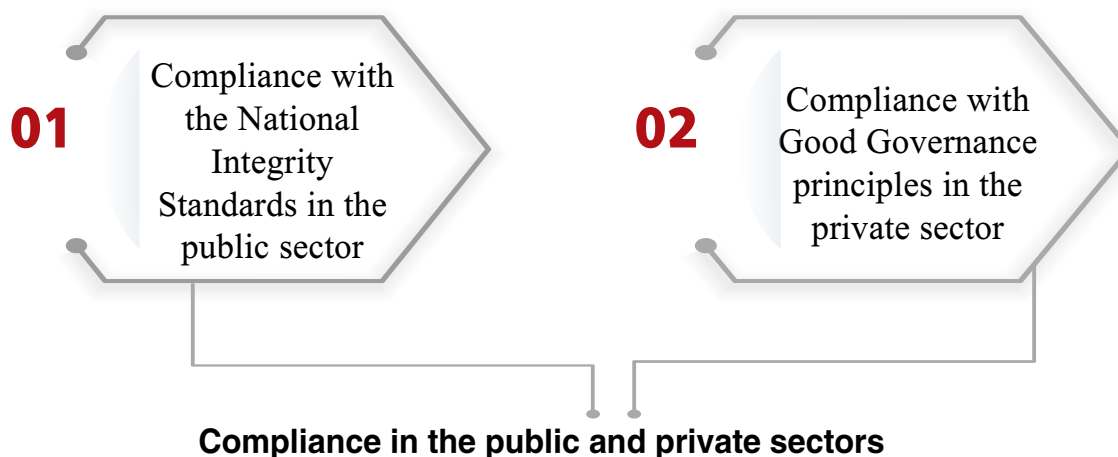
# National Integrity Indicator (NII)

## National Integrity Indicator (NII)

In 2022, the Commission launched the National Integrity Indicator, and the activities were completed in cooperation and partnership with Al-Hayat Center (Rased), the European Union, and the Spanish Agency for International Cooperation for Development. The launch of this indicator comes in support of the corruption prevention activities that were focused on in the Updated National Strategy for Integrity and Anti-Corruption 2020-2025.



The following are the most important works of compliance with the National Integrity Standards in the public sector, as well as compliance with Good Governance principles in the private sector:



## 1. Compliance with the National Integrity Standards in the public sector

The Commission prepares measurement guides at the sectoral and institutional levels, with the aim of assessing the extent of public administration's compliance with these standards by examining and evaluating the regulatory frameworks. In order to formulate policies, make decisions, implement processes and procedures, and follow up on their correction with the

targeted institutions.

Accordingly, the Commission has developed the National Integrity Indicator, which helps implement the National Integrity Standards in the work environment of public administration entities.

The results are listed below, along with a detailed description of the indicator's methodology.



# Chapter One

## Integrity, preventive and remedial actions axis



Under the integrity axis, there are a set of tasks assigned to the Commission, which are: Compliance with the National Integrity Standards, awareness raising using various means and tools, studies to assess and address corruption risks, and governance of the activities of the private sector, civil society organizations and unions in cooperation with the public sector that oversees these groups.



Integrity, preventive and remedial actions axis



### First: Compliance in the public and private sectors

The Commission works to ensure that public administrations adhere to the principles of Good Governance and standards of equality, equal opportunity, justice, and quality of service, as one of its objectives. In addition to coordination and follow-up with private sector

oversight institutions and civil society organizations, in order to establish Good Governance principles and their proper application based on the provisions of Article (4) of the Integrity and Anti-Corruption Law No. (13) of 2016 and its amendments.



## Chapter One



# Integrity, preventive and remedial actions axis





by the State of Singapore, related to preventive measures and the extent of its commitment to the United Nations Convention against Corruption. The review was implemented in partnership with the Kingdom of Morocco.

The Commission hosted the country visit to review the Hashemite Kingdom of Jordan's implementation of the United Nations Convention against Corruption by the states of Turkmenistan and Lebanon, where the second chapter of the agreement included preventive measures and the fifth chapter included asset recovery.

The Commission also participated in the work of the 10th session of the UNCAC Conference of the States Parties (CoSP10) in the United States of America in December 2023. In this regard, the Commission implemented and followed up on several international aspects, including agreements and programs related to integrity and anti-corruption, and among these achievements are: strengthening governance and preventing corruption, enhancing joint international cooperation, concluding memorandums of understanding with a number of Arab and foreign countries, as well as participating in international workshops and training programs.

At the national level, during the year 2023, the Commission completed many activities and training programs, and concluded and followed up on several memorandums of understanding with the relevant local bodies. In order to support national efforts aimed at strengthening the national integrity and anti-corruption system, in addition to encouraging innovative pioneering initiatives that contribute to spreading and strengthening the culture of national integrity and the positive values based on it.

As for the fourth axis (Qualitative Achievements and Challenges), it included the Commission's qualitative achievements and the challenges it faced during the year 2023, which were represented in the development of structures, the development of specialization and responsiveness, the National Integrity Indicator and its impact on modernization, and the Commission's role and contributions to the review report of the Financial Action Task Force, which was reflected positively by the exit of the Hashemite Kingdom of Jordan from the FATF

gray list. In addition to integrating youth, investing in technology, and qualitative awareness, the Commission, along with partners, launched the Integrity and Anti-Corruption Hackathon Competition, which aimed to develop an electronic game concerned with integrity and anti-corruption for the age group (18\_25); In order to motivate them to provide innovative pioneering initiatives based on integrating technological means in combating and preventing corruption.

As for the digital transformation achievements achieved during the year 2023 as implemented projects, they included expanding the digital evidence laboratory and developing it according to the best international standards, as well as developing the Commission's internal network, renewing its computer equipment and accessories and all its phones and television cameras, installing gate protection systems, and establishing an inquiry system. Comprehensive and digital services, in addition to creating databases of the National Information System for individuals and institutions, adopting the personal number of non-Jordanians in all state institutions in cooperation with the relevant bodies, and entering information on corruption cases into the control systems of the Public Security Directorate.

This is in addition to a group of projects under implementation that include the case management system, the digital intelligence system, the development of the digital infrastructure, the smart phone application, and the Commission's human resources system, and work on processing all digital data in the Commission to be compatible with the digital transformation systems implemented for the purposes of making the correct connections, so that the Commission can later complete digital transformation projects in the second phase, which aims to introduce artificial intelligence systems in analyzing and predicting corruption and in-depth research systems, build interactive platforms with citizens and educational platforms for local government sector employees and benefit from them internationally, and expand the construction of national information systems databases. For individuals and institutions, and creating interactive digital games concerned with integrity, combating corruption, and integrating youth through them.

their application, and implementing the necessary procedures and recommendations in this regard.

In the context of enhancing community awareness of national integrity and anti-corruption standards, the Commission implemented (141) awareness lectures during the year 2023 targeting the public and private sectors at all levels and categories.

In addition, due to the importance of media and communication, the Commission has continued to invest in available media and social media platforms. In order to convey its messages to all levels of society, it published and broadcast during the year 2023 (182) news, videos, and publications on the Commission's accounts on social media sites, in addition to publishing (54) news on its website, and conducting (16) television interviews and radio interviews with the Commission's officials.

As for implementing corruption risk assessment studies, the Commission targeted various sectors during 2023; In order to identify legal, procedural or administrative gaps that may lead to the occurrence of some form of corruption. this included targeting (4) ministries, institutions and government departments by conducting a corruption risk assessment study; The stage of identifying and evaluating risks in the targeted sectors has ended, in partnership with the corresponding teams. It came out with several preventive recommendations that are being followed up.

The Commission also verified, through liaison officers assigned at (21) ministries, departments and institutions, the extent to which these bodies adhere to the National Integrity Standards and legislation, in addition to following up on grievances resulting from their decisions. liaison officers detected suspicions of corruption, deficiencies and loopholes, which almost caused corruption, and they presented recommendations and proposals in order to address them, the total reached (967) major proposals and (2394) secondary proposals during the year 2023.

The second axis, Law Enforcement, encompasses the following areas of the Commission's activity: receiving

and processing complaints, reports, and grievances; conducting investigations; settlements; recovering money; and protecting informants, witnesses, and experts. For instance, (2536) complaints and registrations were received by the Commission, which handled them by looking into and confirming whether or not there were any suspicions of corruption by gathering the relevant documentation and supporting data.

As for the field of investigative work in the law enforcement axis, the Commission dealt with (2431) files, of which the number of files completed reached (1591), of which (251) files were referred to the Public Prosecutor of Integrity and Anti-Corruption, and (130) files were referred to other directorates to follow up on the procedures, (1204) files were saved, and (840) files remain under process.

During the year 2023, the Commission addressed the Anti Money Laundering & Counter Terrorist Financing Unit, in order to obtain the necessary financial investigations to conduct the financial analysis of the (44) money laundering cases resulting from corruption pending before the Commission.

On a related level, during the year 2023, the Commission was able to recover funds directly resulting from acts of corruption, or contributed to their recovery, or stopped or prevented their waste, amounting to (141130238) dinars.

As for the protection of whistleblowers, witnesses, experts, and informants, the Commission received (65) requests, (6) protection requests were granted. (58) requests were preserved, because there is no legal justification, while at the same time, just one request is still pending. The number of complaints and reports whose information was coded during the year 2023 reached (285), because hiding the identity of the information source is one way to protect the concerned person.

As for the third axis (cooperation and coordination), it included the efforts made by the Commission at several international and national levels. In 2023, a specialized team at the international level completed a review of the procedures and standards adopted



## Executive Summary



This overview highlights the most noteworthy accomplishments from the previous year, which are covered in more detail later in this report. It covers four major axes, which encompass the accomplishments of the Commission's work and activities, and they are as follows:

1. Integrity and proactive, preventive and remedial actions axis.
2. Law Enforcement axis.
3. Cooperation and coordination axis.
4. qualitative achievements and challenges axis.

The Commission continued its efforts at the level of the first axis (integrity and proactive, preventive and remedial actions), where its efforts culminated in the announcement of the results of the first round of the National Integrity Indicator with the participation of (99) public administrations. The winner was honored with first place at the level of each of the categories, in addition to first place at the national level. The launch of this Indicator coincided with the launch of the Economic Modernization Vision and the Public Sector Modernization Roadmap, which includes a special

axis on governance, the items of which were focused in the context of the requirements of the National Integrity Indicator. This Indicator is considered a road map to strengthen the integrity and prevention axis, which is the first of its kind at the national and regional levels, Jordan is considered a pioneer in the process of measuring the extent of public administrations' compliance with the National Integrity Standards.

Among the achievements that have been achieved within the framework of compliance with the Good Governance principles in the private sector, which is considered a vital and important lifeline as it fuels economic growth and influences it, the Commission has followed up (16) public departments concerned with oversight of the private sector and civil society institutions by formulating the Good Governance principles, monitoring the soundness of

The Commission carried out a number of digital transformation projects because the Board of the Commission believed that creating anti-corruption mechanisms, putting the rule of law into practice, and applying integrity and transparency principles in line with the visions of His Majesty King Abdullah II Ibn Al Hussein were important. The most notable of which is the development and growth of the Digital Evidence Laboratory in accordance with international standards; building the internal network; automating the information procedures received therein; connecting them to the systems and standardizing the procedures; maintaining confidentiality and removing the need for data enterers, investigators, and directorates to transfer case files on paper; and monitoring the increase in wealth for those responsible for financial disclosure.

The Commission has established an electronic window for ideas from its staff and the youth group in order to foster creative and innovative efforts based on the integration of technological means in order to identify and report corruption practices, promote a culture of national integrity, and inspire the youth group to participate in the country's anti-corruption efforts. This is because young people possess the ability and potential to handle creative ideas. Based on this, the Integrity and Anti-Corruption Hackathon Competition was introduced to inspire youth to create an electronic game that includes the Commission's messaging concerning acts of corruption while simulating the National Integrity Standards. Along with the aforementioned, we also started media campaigns, highlights, and awareness messages that were shared on social media and in a variety of media venues.

As part of its proactive preventive work, the Commission investigated a number of files with the public administration that, if they had been carried out, would have resulted in corruption offenses or the waste of public funds. One such case was the decision to revoke the award of 1.5 million dinar tender to a public administration, since the project for this tender was carried out after it was re-offered around 150,000 dinars, along with the correction of infractions impacting ten further instances.

The Commission is still working to gain financial and administrative independence so that it can carry out its responsibilities of upholding the law and recovering funds that have been embezzled in cases of corruption. It also wants to improve awareness and prevention skills and attract the necessary expertise to carry out tasks at the work area level in compliance with the law, as the Commission's reliance on the state's financial systems impairs its ability to conduct intelligence operations and does not satisfy its demand for analysts and experts. Its insufficient financial resources also make it difficult for it to create an integrated center for innovation and training, take advantage of cutting-edge technologies in this area, and grow into a specialized organization that works locally, regionally, and globally to improve the productivity of workers across entire industries as well as the trainees that are sent to it.

Here, it is important to highlight that Jordan placed first in the Arab world out of 196 countries according to the Swiss Risk Management Company's 2021 Global Corruption Index. Also, ranking fourth in the Arab world and 63rd overall among 180 countries on the Corruption Perceptions Index in 2023. The Commission is working to improve its standing on this index and other international indicators.

Such advancements support the battle against perceived corruption and increase public trust in state institutions.

**Dr. Muhannad Hijazi**





## Chairman of the Board of JIACC

The Commission's mid 2022 launch of the National Integrity Indicator was one of the major turning points, or a remarkable challenge, that the Commission was able to address and disseminate the idea of accepting at the level of public administration during 2023. Since its launch coincided with the Kingdom's Economic Modernization Vision 2030 and the public sector Modernization Map, the indicator's first phase involved (99) departments, ministries, and public bodies with the goal of measuring the degree of their compliance with the National Integrity Standards: Rule of Law, Transparency, Accountability, Justice, Equality, Equal opportunities, and Good Governance, as well as the degree to which they accepted the idea from its inception.



It is noteworthy that the overwhelming majority of those public administrations accepted, understood, and cooperated with this idea. It also sparked a competitive spirit among their officials to increase their adherence to the Integrity Standards to the point where their administrations received the highest ratings during the experiment's initial evaluation. This was encouraging news that the second phase of the indicator, which can be viewed as a kind of good governance, was being implemented with positive results.

The Board of the Commission operates resolutely, within the parameters of the responsibilities assigned to it, and across the Commission's multiple work axes: law enforcement, cooperation and coordination, integrity and prevention, and fostering local and regional partnerships. At the integrity axis level, there is a long and noteworthy history of promoting full understanding of the risks and detrimental impacts of corruption, as well as proactive measures to remedy certain of its practices before they arise.

The Commission is developing its technical tools through intelligence support for the purposes of crime investigation, as well as working to develop mechanisms for monitoring, proactive investigation, and field monitoring of acts of corruption. These efforts are part of the Commission's efforts to ensure the continuity of information flow to it from various internal and external sources at the law enforcement level. The Commission worked on 2431 files in 2023, 1204 of those files were kept, 251 were forwarded to the Public Prosecution, and 130 were forwarded to the appropriate directorates so that legal action might be taken. Apart from their efforts in this area of law enforcement, the Commission also helped prevent the waste of about 38 million dinars of public funds and directly or indirectly recovered 102 million dinars.



# Contents

Executive summary ..... **18**

Chapter One: ..... **21**

Integrity, preventive and remedial actions axis

Chapter Two: ..... **63**

Law Enforcement axis

Chapter Three: ..... **77**

Cooperation and coordination axis

Chapter Four: ..... **85**

Qualitative achievements and challenges axis



## The Board of the Integrity and Anti-Corruption Commission



**Dr. Muhannad Hijazi**  
Chairman of the Board of the Integrity and Anti-Corruption Commission



**Sami Al-Salaita**  
Vice Chairman and Board Member



**Saad Shehab**  
Board Member



**Hazem Al Majali**  
Board Member



**Nasser Al-Qadi**  
Board Member

## **Our Message:**

**“Consolidating the national integrity system, law enforcement, prevention of corruption, and limiting its effects on the national level, in accordance with the international best practices, to establish a national environment that rejects corruption.”**



اليوبيل الفضي

٢٠٢٤-١٩٩٩

## Silver Jubilee 2024-1999

From the royal letter of His Majesty King Abdullah II to the Prime Minister Adnan Badran to establish a commission to implement a general anti-corruption strategy.

June 26 ,2005

“We entrust you with establishing an independent body to coordinate with concerned authorities in the drafting and implementation of a general strategy to fight and prevent corruption.

The institutionalization of this strategy would ensure that corruption, including financial and administrative corruption, can be uncovered and investigated, and that evidence and information linked to corruption can be collected.

Abdullah II bin Al-Hussein

## **Our Vision:**

**“A national environment that upholds integrity,  
and rejects corruption.”**



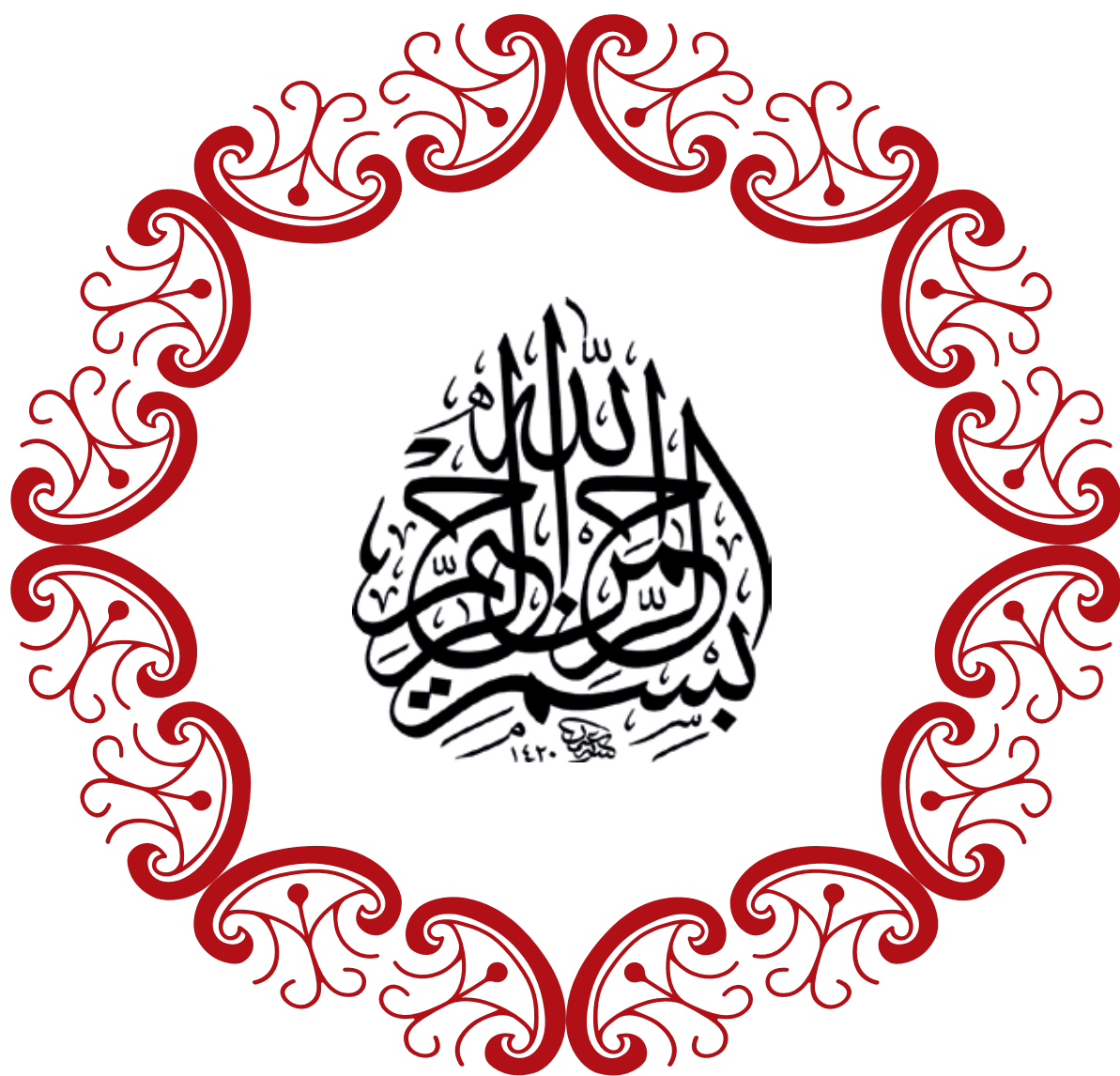
**HRH Crown Prince  
Al-Hussein bin Abdullah II**





**His Majesty King Abdullah II**









# Annual Report



هيئة النزاهة ومكافحة الفساد  
Integrity & Anti-Corruption Commission

**Head of the Annual Report Committee  
Secretary General of the Integrity &  
Anti-Corruption Commission  
Asem Tarawneh**

**Committee Members**

**Director of Institutional Development  
Directorate  
PHD. Asem Al Jadoua**

**Director of Media, Communication and  
Public Relations Unit  
Mrs. Suhair Al Deek**

**Director of Integrity and Prevention  
Directorate  
PHD. Khaled Alqudah**

**Director of Financial Affairs Directorate  
Mr. Hassan Salem**

**Reporter of the committee / report designer  
Mrs. Sana Alawneh**

**رئيس لجنة التقرير السنوي  
أمين عام هيئة النزاهة ومكافحة الفساد  
عاصم الطراونة**

**أعضاء اللجنة**

**مدير مديرية التطوير المؤسسي  
الدكتور عاصم الجدوع**

**مدير وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة  
السيدة سهير الديك**

**مدير مديرية النزاهة والوقاية  
الدكتور خالد القضاة**

**مدير مديرية الشؤون المالية  
السيد حسان سالم**

**مقرر اللجنة/ تصميم التقرير  
السيدة سناء علاونة**

# The Hashemite Kingdom of Jordan



# Annual Report

2023

2023



مؤشر النزاهة الوطني

NATIONAL INTEGRITY INDICATOR

Download PDF Copy



هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

Integrity & Anti-Corruption Commission